الجـــزء الثالـث

العمـلاق البـازغ

منذ ستـين عـامًـا لم تكن هنـاك ثروات عظمى فى أمـريكا، إنما حـفنة من الثـروات الضخمة، ولا فقر. والآن يوجد بعض الفقر (إلا أنه فى أماكن جد قليلة يمكن أن يطلق عليه فقر مدقع)، الكثير من الثروات الضخمة وأكبر منها عددًا ثروات عملاقة تفوق تلك الموجودة فى بلد آخر فى العالم.

جيمس برايس، فيكونت برايس

«الكومنولث الأمريكى»، ١٨٩٤

إن الأغنياء يلتقطون من الكومة ما هو ثمين ومقبول. إنهم يستهلكون ما يزيد قليلاً عن الفقراء، وبالرغم من أنانيتهم وجشعهم... يقتسمون مع الفقراء نتاج كل تحسيناتهم. تقودهم يد خفية فى إجراء نفس التوزيع لضروريات الحياة التى كانت ستجرى إذا كانت الأرض مقسمة إلى حصص متساوية بين كافة سكانها.

آدم سميث

«نظرية العواطف الأخلاقية»، ١٧٥٩

انتقال:

الحرب الأهلية

كانت الحرب الأهلية هى أكبر حرب وقعت فى العالم الغربى فى القرن القائم بين معركة ووترلو، ١٨ يونيو ١٨١٥م ونشوب الحرب العالمية الأولى فى ١ أغسطس ١٩١٤م . جرت وقائع الحرب عبر مساحة نصف قارة، وكانت القوات تنقل بالسكك الحديدية وتوجه لها أوامر القيادة بالتلغراف، وينبأ عنها الناس بالصحف ذات التوزيع واسع النطاق، كما أنها أيضًا أول صراع كبير يقع فى العصر الصناعى.

كانت مجزرة غير مسبوقة. ففى يوم واحد وهو يوم ١٧ سبتمبر ١٨٦٢ فى معركة أنتيتيام وقعت إصابات فى جيش الاتحاد بلغت ٢١٠٨ قتلى و٩٥٤٩ جريحًا. وتعد هذه الإصابات أكثر من الإصابات التى لحقت بجيش الولايات المتحدة طوال الحرب المكسيكية بكاملها، والتى استغرقت عامين. وتجاوز إجمالى القتلى من العسكريين على كلا الجانبين - وفقا للأرقام الرسمية ٤٩٨,٣٣٣ شخصًا - نسبة ٣٪ من إجمالى الذكور الأمريكيين فى عام ١٨٦٠، وتساوى أربعة أمثال ونصف النسبة المئوية لخسارتنا فى الحرب العالمية الثانية.

ولأن الحرب الأهلية كانت أقرب بكثير إلى الصراعات الكبرى التى وقعت فى القرن العشرين عن تلك الصراعات المبكرة مثل حروب نابوليون، فقد واجه الجانبان مطالب مالية من حكومتيهما والاقتصادات التى ساندتها لم تقابلها أمة من قبل. وحقيقة أنه كان لدى الشمال اقتصاد أكبر ونظام مالى حكومى راسخ الأركان، فكان

أقدر بالتالى على الوفاء بهذه المطالب، مما كان له دور معبر فى المحصلة النهائية للحرب.

لأن الكساد بدأ فى عام ١٨٥٧، كانت الحكومة تعمل فى ظل عجز منذ ذلك الوقت. وفى عام ١٨٦٠ استقر الدين القومى عند ٦٤,٨٤٤,٠٠٠ مليون دولار ونفدت الخزانة العامة تقريبًا. وفى ديسمبر من تلك السنة، مع انفصال ولايات الجنوب الشرقى[1] واحدة تلو الأخرى، لم يكن هناك فى فترة ما مال فى اليد يكفى حتى للوفاء برواتب الموظفين.

عين إبراهام لنكولن سامون ب. تشيس سكرتيراً للخزانة. وعرف تشيس، الذى كان رجلاً ذا عقلية عظيمة وإن لم يكن يتحلى بحس فكاهى البتة، وشغل منصب سناتور وحاكم سابق لولاية أوهايو، أنه يواجه مشكلة ليس لها سابقة. وعند نشوب الحرب فى ١٥ أبريل ١٨٦١م كانت الحكومة الفيدرالية تنفق نحو ١٧٢ ألف دولار فى اليوم فى كل الوزارات. وبعد ثلاثة أشهر، مع وقوع أول معركة وهى معركة بول رن، كانت وزارة الحربية تنفق وحدها مليون دولار يوميًا. ومع نهاية هذه السنة، سيصل الإنفاق إلى ١,٥ مليون دولار كل يوم.

كيف يمكن الوفاء بهذه النفقات؟ توجد ثلاثة طرق فقط أمام الحكومات لجلب المال لدفع فواتيرها. يمكنها أن تفرض الضرائب، ويمكنها أن تقترض، ويمكنها أن تطبع أموالا. لجأت كلتا الحكومتين الفيدرالية والكونفيدرالية [الانفصالية] إلى هذه الوسائل الثلاثة. ومع هذا، ثبت أن هذا الخليط من الوسائل الثلاثة الذى استخدمه الشمال والجنوب كان ذا أهمية حاسمة.

منذ نهاية البنك الثانى للولايات المتحدة، كانت الحكومة الفيدرالية تمول عجز الميزانية فى الأغلب الأعم عادة عن طريق الاقتراض قصير الأجل من البنوك. وتحمل البنوك حينئذ السندات فى احتياطياتها أو تبيعها لأكبر عدد من عملائها. لأن الحكومة تفتقر إلى بنك مركزى فلم يكن لديها وسيلة ذاتية مستقرة لاقتراض المال أو تحويل مبالغ من منطقة فى البلد إلى أخرى.

(١) ولايات الجنوب الشرقى: هى خمس ولايات چورچيا ولويزيانا وكارولاينا الجنوبية وميسيسيپى وآلاپاما.

وبحلول ١ يوليو ١٨٦١، وصل الدين إلى ٩١ مليون دولار قبل وقوع معركة بول رن الأولى بثلاثة أسابيع. وبعدها مباشرة، عندما أظهرت المعركة أن الحرب يحتمل أن تكون أطول، جمع تشيس ٥٠ مليون دولار من رجال البنوك فى وول ستريت توقعًا لإصدار سندات فيدرالية التى عرفت فيما بعد باسم «سبعة ـ ثلاثينيات» لأنها كانت تدفع معدل فائدة ٣٠, ٧ ٪. (ومن الظاهر أن معدل الفائدة اختير على هذا النحو؛ لأنه كان يعنى أن السندات ستدفع ٢ سنت يوميًا لكل مائة دولار يجرى استثمارها).

كان مبلغ الخمسين مليون دولار ضمانًا هائلاً بالنسبة لوول ستريت فى ذلك الوقت وقدر تشيس أن الدين القومى سيصل فى العام التالى ٥١٧ مليون دولار، وهو رقم لم يسبق له مثيل فى التاريخ الأمريكى. وأدرك سكرتير الخزانة أنه لا يمكن الوفاء بالمطالب المالية للحرب الحديثة بنفس الطريقة القديمة.

ولحسن الحظ بالنسبة لتشيس (والبلد) أنه كان على صلة بشاب من رجال البنوك فى فيلادلفيا يدعى جاى كوك، الذى كان والده عضواً بالكونجرس عن ولاية أوهايو. وكلف كوك بأن يكون وكيل الحكومة الفيدرالية فى بيع إصدار جديد من السندات أطلق عليه « خمسة ـ عشرين » (وسمى بهذا الاسم، لأنه يمكن استرداده فيما لايقل عن خمس سنين ولا يزيد على عشرين، وفى غضون ذلك يدفع معدل فائدة ٦ ٪ ذهبًا).

وتجاوز كوك البنوك وتوجه مباشرة إلى الناس. أخذ ينشر إعلانات بكثافة فى الصحف وإعلانات توزع باليد. وأجرى ترتيبًا مع الخزانة العامة لتصدر سندات بقيم أو فئات صغيرة حتى ٥٠ دولارًا، وسمح للعملاء بأن يدفعوا فى إطار خطة للتقسيط. وبالتالى تعمد إشراك المواطن المتوسط بشراء الأوراق المالية الحكومية. وعلى حد قول السناتور جون شيرمان عن أوهايو (وهو الشقيق الأكبر للجنرال ويليام تيكومساه شيرمان) أن كوك جعل مزايا هذه الاستثمارات تحملق « فى وجوه الناس فى كل منزل من ولاية مين حتى ولاية كاليفورنيا ». وبهذه الطريقة اخترع كوك حملة السندات، والتى صارت جزءًا مهمًا عند نشوب كل حرب كبرى منذ ذلك الحين.

وكان لهذا الأسلوب تأثير عميق على كيفية تعامل الأمريكيين إزاء أصولهم المالية. ففى ستينيات القرن التاسع عشر لم يكن لدى سوى نسبة ضئيلة من السكان حسابات

فى البنوك، وأقل من ١ ٪ امتلك أوراقًا مالية من أى نوع. واحتفظت معظم العائلات بأى فائض نقدى تحت المرتبة. وبانتهاء الحرب، كان كوك قد باع سندات إلى نحو ٥ ٪ من سكان الولايات الموالية، فحولهم إلى رأسماليين صغار. ولا يقل عن هذا الأمر أهمية أنه جرى تحرير رأس المال الميت المخبأ تحت المراتب لأغراض إنتاجية. وحققت حملة السندات التى اخترعها كوك إلى الدرجة التى تمكنت بها الحكومة فى مايو ١٨٦٤ من جمع المال بنفس السرعة التى يمكن لوزارتى البحرية والحربية أن تنفقهما، حوالى مليونين من الدولارات يوميًا عند هذه النقطة.

ويرجع الفضل إلى كوك لحد كبير فى أن الشمال استطاع أن يقذف بتكلفة الحرب نحو المستقبل، عن طريق جمع ثلثى عائداته بالكامل أثناء الحرب عبر بيع السندات. ولم تستطع الكونفيدرالية، بطبقتها المتوسطة الأصغر بكثير وقلة بنوكها الكبيرة ومحدودية خبرتها المالية، سوى أن تجمع حوالى نسبة ٤٠ ٪ فقط من عائداتها عن طريق الاقتراض. وفاقم الوضع بالنسبة للجنوب حقيقة أن اقتصاد الجنوب اشتهر بسمعة سيئة فى الافتقار إلى السيولة. وبالتالى تعذر ترجمة ثروة الجنوب بسهولة إلى أموال لتنفق على المجهود الحربى. وفى الوقت الذى امتلك فيه الجنوب ٣٠ ٪ من إجمالى الأصول فى البلد عند نشوب الحرب، إلا أنه وجد لديه ١٢ ٪ فقط من العملة المتداولة و٢١ ٪ من أصول البنوك. ولم تخترع كلمة « فقراء الأرض » إلا عندما بدأت جهود إعادة الإعمار، لكنها تصلح أيضًا لوصف الاقتصاد الجنوبى فى عام ١٨٦١ م.

وتسببت مبيعات سندات الشمال فى زيادة تشهق لها الأنفاس فى الدين القومى. فقد استقر هذا الدين عند مستوى صغير جدًا وهو ٩٣ سنتًا لكل فرد فى عام ١٨٥٧م، قبل التعرض للكساد. ووصلت بعد ثمانية أعوام إلى ٧٥ دولارًا لكل فرد. ولن يبلغ الدين هذا الارتفاع ثانية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، عندما يكون الاقتصاد أضخم بكثير عن ذى قبل. وتسبب هذا فى زيادة عظيمة فى حجم المال المتدفق سنويًا عبر الحكومة الفيدرالية. قبل الحرب الأهلية، لم تنفق حكومة الولايات المتحدة على الإطلاق فى عام واحد أكثر ٢,٧٤ مليون دولار (فى عام ١٨٥٨م). ومنذ الحرب الأهلية، لم تنفق أقل من ٢٣٦,٩ مليون دولار (عام ١٨٧٨). وأنفقت فى عام ١٨٦٥

وحده ١,٢٩٧ مليار دولار، وهى المرة الأولى فى التاريخ التى يكون لأية أمة ميزانية بمليار دولار.

إن نظامًا ضريبيًا يقوم بالكامل على التعريفة لا يعد كافيًا بالقطع للوفاء فى حالة الطوارىء مثلما كان الأسلوب القديم فى الاقتراض. وفى أغسطس ١٨٦١ أقر الكونجرس أول ضريبة دخل عبر جهود سامون تشيس (الذى سيجد هذا الأمر عند شغله منصب كبير قضاة المحكمة العليا غير دستورى). وفرضت الضرائب على الدخل «سواء الناشىء من أى نوع من أنواع الملكية، الإيجارات، المصالح، حصص أرباح أسهم، الرواتب أو من أى حرفة، توظيف، أو مهنة تزاول فى الولايات المتحدة أو أى مكان آخر، أو من أى مصدر كان».

ودعا نظام ضريبة الدخل فى الأصل إلى تحصيل ضريبة تبلغ ٣٪ على الدخول التى تزيد على ٨٠٠ دولار (كانت فى ذلك الوقت دخلاً للطبقة المتوسطة)، تزيد إلى ٥٪ على الدخول التى تزيد على ١٠ آلاف دولار، وهو دخل مريح جدًا بالفعل فى ذلك الوقت. فى عام ١٨٦٤ تضاعفت الضرائب على الدخول الزائدة على ١٠ آلاف دولار لتصبح ١٠٪.

كما فرضت الضرائب على كل شىء آخر. فرضت طوابع الدمغة على الوثائق القانونية والتراخيص وضرائب إنتاج على معظم السلع. ووصلت الضريبة على الخمور إلى ٢,٥٠ دولار على كل جالون، وقت أن كان سعر الجالون بدون ضريبة نحو ٢٠ سنتًا. وطبقت الضرائب على الإيصالات الإجمالية للسكك الحديدية والعبارت والمراكب البخارية والجسور التى تحصل رسوم مرور. كما طبقت ضرائب على الإعلانات ورفعت التعريفات بشكل حاد. وجمعت الحكومة الفيدرالية ٢١٪ من عائدات حصيلة الضرائب. ومع هذا، ففى الوقت الذى كان فيه مستوى فرض الضرائب أعلى بكثير مما شهده الأمريكيون فى تاريخهم، كان التهرب قليلا، مثلما سيكون هكذا بالفعل خلال الصراعات الكبرى التالية. يبدو أن الناس يكونون على استعداد أن يدفعوا بلا شكوى ضرائب عالية جدًا فى أوقات الحروب أو أثناء حالة طوارىء خطيرة على المستوى القومى. ولم يستطع الجنوب باقتصاده الأقل نموًا وافتقاره للسيولة النقدية إلا جمع نحو ٦٪ فقط من عائداته عن طريق فرض الضرائب.

وبالتالى اضطرت الكونفيدرالية إلى الاعتماد فى تحصيل أكثر من نصف عائداتها على الوسيلة الثالثة أمام الحكومة للوفاء بنفقاتها: طبع الأوراق المالية. ومنذ وقت مبكر فى مايو ١٨٦١ أصدرت الحكومة الكونفيدرالية سندات خزانة غير قابلة للاسترداد بالذهب والفضة إلا بعد عامين عقب توقيع اتفاقية سلام تقر الاستقلال. ومع انتهاء الحرب أصدر الجنوب أكثر من مليار ونصف مليار دولار من الأوراق المالية. ولم تكن حكومة [الجنوب] فى ريتشموند هى الجهة الوحيدة التى تلجأ إلى مطبعة النقود لدفع فواتيرها. كانت سلطات المدن وحكومات الولايات تصدر أوراقًا مالية أيضًا. ولأن الجنوب لم يكن لديه مصانع ورق جيدة أو أجهزة طباعة على أحدث طراز، وجد المزورون ضالتهم المنشودة فى هذه الأجواء.

وتعد عواقب إصدار كميات ضخمة مما يطلق عليه الاقتصاديون نقودًا إلزامية ـ وهى نقود لأن الحكومة فقط تقول إنها نقود ـ حتمية، وكانت معروفة آنذاك كما معروفة الآن. أولا أول ما يحدث هو تحقق قانون جريشام. تختفى العملة الجيدة ـ وهى فى هذه الحالة الذهب والفضة ـ تحت المراتب حيث يكنزها الناس، بينما ينفقون النقود التى يتصور أنها أقل قيمة أو غير جديرة بالثقة.

ثانيا يحدث تضخم. فمع إغراق آلة طباعة النقود الاقتصاد الجنوبى، ازداد معدل التضخم بسرعة، ليصل إلى أكثر من ٧٠٠٪ فى العامين الأولين فقط من الحرب. ومع استمرار الحرب تعمقت حلزونية التضخم التصاعدية، وبدأ اقتصاد الجنوب فى الخروج عن السيطرة فى الوقت الذى أضحت فيه العملة فى جوهرها بلا قيمة.

وانتشر الاكتناز وأزمات النقص والأسواق السوداء على نحو لا يرحم، مع تآكل الدعم للمجهود الحربى وتدنى مستويات المعيشة بصورة حاد. لم يكن فيلم «ذهب مع الريح» فيلمًا دقيقًا من الناحية التاريخية فى مناح كثيرة، لكن المشهد الذى يظهر فيه كبير الخدم يحمل سكينًا طويلاً وهو يطارد ديكًا هزيلا أثناء الأمطار الغزيرة قائلاً إنه سيكون عشاء عيد الميلاد بالنسبة إلى جماعة البيض يجسد حقائق الحياة لمئات الآلاف من المنازل فى الجنوب خلال سنوات اليأس الأخيرة من الحرب.

كما لجأ الشمال ذاته إلى مطبعة العملات الورقية. فى ديسمبر ١٨٦١م أجبرت بنوك الأمة على وقف الدفع نقدًا، وحذت الحكومة الفيدرالية حذوها بعد ذلك بقليل.

وتركت الحكومة قاعدة الذهب فى التعاملات، وأصيب شارع وول ستريت بالذعر. وقال لنكولن وهو يرثى هذه الحال «إن القاع خارج الحوض. ماذا عساى أن أفعل؟»

ما فعله هو إصدار عملات ورقية. وشرعت الخزانة العامة بعد حصولها على تفويض من الكونجرس بإصدار ذات الظهور الخضراء [أى الدولار الورقى] والتى سميت بهذا الاسم؛ لأنها طبعت بالحبر الأخضر على الوجه المعاكس. (ووضع سامون ب. تشيس، الذى صوب عينيه دومًا على البيت الأبيض، صورته الشخصية على العملة الورقية فئة دولار واحد آملاً فى أن يصبح معروفًا أكثر.) وبحلول عام ١٨٦٥ أصدرت البلد ٤٥٠ مليون دولار من ذات الظهور الخضراء أو الدولار. ويعتبر هذا مبلغًا مهولاً بمقاييس ذلك العصر، لكنه شكل حوالى ١١ ٪ فقط من الإنفاق الفيدرالى فى تلك الأعوام. وحدث ارتفاع فى التضخم المحتوم، إلا أنه قابل للتعامل معه حيث بلغت نسبته ٧٥ ٪ أو نحو ذلك.

وفى غضون لجوء الحكومة الفيدرالية إلى المطبعة لتمويل جزء من الحرب، انتهز الكونجرس الفرصة ليصلح كل من النظام المصرفى الأمريكى وفوضى عرض الأوراق المالية. أسس الكونجرس نظامًا للبنوك ذات الامتياز على المستوى القومى فى عام ١٨٦٣ (جرى تعديله إلى حد كبير فى عام ١٨٦٤). وكان يتعين على هذه البنوك أن يكون لديها رأسمال لا يقل عن ٥٠ ألف دولار، وهو مبلغ ضخم نسبيًا فى تلك الأيام، ويتعين استثمار ٣٠ ألف منها فى أوراق مالية خاصة بخزانة الولايات المتحدة. وسمح لهذه البنوك أن تصدر عملات ورقية، لكن فقط تلك التى تشرف الحكومة الفيدرالية على تصميمها ونقشها، ولابد أن تحصل هذه العملات الورقية على تعهد بدعم سندات خزانة ١٠٠ ٪.

وكان يعتقد أن البنوك الحاصلة على امتياز من الولايات ستسارع للحصول على امتياز على المستوى القومى، لكن فى واقع الأمر استجاب القليل منها. ولذلك مرر الكونجرس قرارًا بأغلبية ضئيلة فى مارس عام ١٨٦٥ يقضى بفرض ضريبة تبلغ ١٠ ٪ على القيمة الاسمية على العملات الورقية التى تصدرها البنوك الحاصلة على امتياز من الولايات. وكان لهذا القرار أثر مزدوج دفع بنوك الولايات إلى السعى للحصول على امتياز قومى (كان قد تبقى مائتا بنك فقط من بنوك الولايات فى عام ١٨٦٦م) والقضاء نهائيًا على

بنوك القطط البرية، وكذلك المعروض من المال المكون من آلاف الإصدارات المختلفة. ومع انتهاء الحرب الأهلية كان يوجد شكلان فقط من الأوراق المالية فى البلد أوراق البنكنوت القومية المدعومة باحتياطيات البنوك والدولارات ذات الظهور الخضراء.

وبالرغم من أن الحكومة الفيدرالية لم تتردد فى دفع فواتيرها بالدولارات وتشترط على الناس أن يقبلوا بها عن طريق منحها قوة إبراء قانونية، إلا أن الحكومة الفيدرالية لم تقبل بها عند دفع الضرائب. كان يتعين دفع الضرائب بالذهب، واستمرت التجارة الدولية فى العمل بصرامة على الذهب كأساس.

ويعنى هذا بالطبع أنه كان لابد من إيجاد طريقة لتحويل الدولارات ذات الظهور الخضراء إلى ذهب. وفى الوقت الذى اشترطت فيه الحكومة الفيدرالية التعامل فى الدولارات بسعر الإصدار مع الذهب إلا أن هذا لم يتماش مع الواقع الاقتصادى، وتجاهل الناس هذا القانون.

بدأ مجلس نيويورك للأوراق المالية والبورصة على عجل فى التعامل فى الذهب. لكن، وهذا ليس بمدهش، لأن سعر الذهب كان يميل إلى التذبذب عكسيًا مع مقدرات جيش الاتحاد، حظر المجلس هذا النوع من التعامل فى العام التالى على أنه غير وطنى.

ورتب سماسرة الأرصفة، الذين كانوا يتعاملون فى الأسهم فى شارع برود ستريت، مكانا للتعامل فى الذهب سمى بچيلبن نيوز روم [أى صالة چيلبن للأخبار ـ المترجم] (بالرغم من أنه ليس من الواضح من هو جيلبن هذا). كان يحق لأى شخص مستعد أن يدفع رسمًا يبلغ ٢٥ دولارًا سنويًا أن يتعامل فى هذا المكان. وتردد تجار محترمون يحتاجون إلى الذهب، بغرض قضاء أعمالهم التجارية أو التحوط من التذبذبات فى أسعار ذات الظهور الخضراء، على صالة جيلبن، وكذلك مئات المضاربين المجردين الذين يأملون فى تحقيق ثروة من تقلبات حرب تخاض من أجل وجود بلدهم نفسه. ولم يحظ هؤلاء المضاربون بشعبية كبيرة، وكان يشار لهم عادة «بذراع الجنرال لى[1] فى وول ستريت». وتمنى إبراهام لنكولن علنًا أن «يطاح بالرأس

(١) قائد جيش الكونفيدرالية.

الشيطانية لكل واحد منهم» ولم يؤثر ذلك فيهم. ببساطة كان هناك الكثير جداً من المال للجنى من جانب المحظوظين أو المتنبئين. وتجشموا فى سبيل ضمان ذلك التنبؤ الكثير، فجندوا عملاء فى كلا الجيشين لإطلاعهم على أحدث ما يدور. وتحقق لهم ذلك بالفعل، فكانت معلوماتهم أدق من واشنطن، وعلم وول ستريت بنتيجة معركة جتيسبورج قبلما يعرف بها الرئيس لنكولن.

فى ١٧ يونيو ١٨٦٤، حاول الكونجرس وقف المضاربة عن طريق جعل التعامل فى الذهب غير مشروع فى أى مكان عدا مكتب السمسرة. وأدى هذا القانون ليس إلى إغلاق جيلبن وطرد التعامل فى الذهب إلى شارع بورد ستريت حيث يستحيل ضبط التعامل على الإطلاق فحسب، إنما إلى زيادة الفجوة بين الذهب والدولارات أيضًا. (بلغت الفجوة ذروتها قبل وقوع معركة جتيسبورج مباشرة، عندما تعين دفع ٢٨٧ دولار لشراء ١٠٠ دولار ذهبى.) وألغى هذا القانون بعد مرور أسبوعين فقط، وأعيد افتتاح صالة جيلبن. وأسس فى خريف تلك السنة عدد من أعضاء مؤسسة وول ستريت، من بينهم الشاب الفتى ج. ب. مورجان وليقى مورتون (الذى سيصبح حاكمًا لنيويورك ونائب الرئيس بنيامين هاريسون)، بورصة نيويورك للذهب. كان يوجد ما يشبه ساعة ذات عقرب واحد يشير إلى سعر الذهب فى التعاملات الجارية. وفى الوقت الذى تمتعت فيه بمقاييس أعلى وقواعد أشد تطبيقًا من صالة جيلبن (التى أغلقت أبوابها بسرعة)، لم تكن بورصة نيويورك للذهب مكانًا يصلح لضعاف القلب.

لقد ازدهر وول ستريت بشكل عام على نحو يفوق الحسبان أثناء الحرب الأهلية. وبالرغم من أن نشوب الحرب سبب ذعرًا، مثلما يحدث فى البداية المباغتة لحرب كبرى، فسرعان ما صار من الواضح أن عالم الأعمال فى وول ستريت ـ التعامل فى الأوراق المالية ـ سيزداد على نحو عظيم. ومع ارتفاع الدين القومى مضروبًا فى أربعين، قفز التعامل فى السندات بالمثل. وعلاوة على ذلك، اتضح أيضًا أن الكثير من الأموال التى تنفقها الحكومة سيذهب إلى شركات مثل مصانع الحديد ومسابك البنادق والسكك الحديدية وشركات التلغراف وتصنيع النسيج والأحذية. وستستثمر أرباح هذه الشركات فى وول ستريت واحتياجاتها من رأس المال ستلبى هناك.

وقبل مضى وقت طويل كان يجرى أكبر توسع للأعمال التجارية فى تاريخ شارع وول ستريت، وسرعان ما أثمر ثانى أكبر سوق للأوراق المالية على سطح الأرض، التالى بعد لندن مباشرة. وعلى مدى السنوات القليلة التالية بدأت الثروات الشخصية تتكون. وفى عام ١٨٦٤ تمتع ج. ب. مورجان بدخل خاضع للضريبة يبلغ٢٨٧ ,٥٣ دولاراً، أى أكثر بخمسين مرة ما يتوقع العامل الماهر أن يكسبه خلال عام كامل. ومن فرط انشغال سماسرة البورصة، اخترعت طاولات الغداء لتوفير وجبة أسرع من التى يمكن أن يتناولوها عند عودتهم لمنازلهم. ربما تكون الوجبات السريعة ليست أقل جزءاً من تركة الحرب الأهلية فى هذا البلد.

وظل مجلس نيويورك للأوراق المالية والبورصة، الذى تغير اسمه إلى بورصة نيويورك للأسهم فى عام ١٨٦٣م، يعقد مزاداته الجالسة مرتين كل يوم، لكنها لم تكن كافية على الإطلاق للتعامل مع الأعمال الجارية الجديدة التى انهمرت على وول ستريت. وافتتحت بورصات جديدة للتعامل مع التدفق الزائد، بينما اتسعت الأعمال التجارية التى تجرى على الرصيف بشكل هائل.

وسرعان ما عادت بورصة التعدين، التى انهارت عقب الذعر الذى حدث عام ١٨٥٧، لتزاول أعمالها وصارت تتعامل فى أسهم شركات مثل شركة « وولاه وولاه جلتش للتنقيب وختم الذهب » شركة صنع أختام الدمغة. وفى عام ١٨٦٥ افتتح مجلس بترول للتعامل فى أسهم الشركات الجديدة التى تستغل حقول بترول پنسلڤانيا. وشرعت أكثر البورصات أهمية، على نحو غير مشجع، فى ممارسة أعمالها من طابق أسفل بناية عرف باسم كول هول [أى حفرة الفحم]. وسرعان ما فاق حجم تعاملاتها بورصة نيويورك للأسهم، وفى عام ١٨٦٤ أعيد تنظيمه باسم مجلس السماسرة المفتوح. ولم يستخدم شكل المزاد الجالس القديم، لكنه تبنى بدلاً من هذا المزاد المستمر، الذى يتعامل فى كل نوع من الأسهم فى مكان معين من أرضية البورصة يحدده عمود (والذى سمى بهذا الاسم إشارة إلى أعمدة الإنارة فى شارع برود حيث يتعامل سماسرة الأرصفة فى أسهم منفردة).

بحلول عام ١٨٦٥ م تجاوز حجم التعاملات ٦ مليارات دولار فى وول ستريت. كتب جيمس ك. ميدبرى فى عام ١٨٧٠ فى كتابه « رجال وغرائب وول ستريت»:

اكتسب الكثير من السماسرة من ثمانمائة دولار إلى عشرة آلاف دولار يوميًا كعمولات. لقد دخل سكان البلد جميعهم إلى الميدان. جماهير العملاء يحاصرون مكاتب السمسرة. . . . لم تعرض نيويورك دليلا على انتشار مثل هذا الرخاء الواسع من قبل واصطفت العربات التى تجرها الخيول بطول شارع برودواى. وجنى صانعو قبعات النساء والخياطون وصائغو المجوهرات المطابقون لأحدث صيحة حصادًا ذهبيًا. كان الموكب البهى الذى يجوب شارع فيفث آفنيو يوم الأحد وفى حديقة سنترال پارك بشكل يومى غريبًا، فخمًا ورائعًا ! لم تقم مآدب عشاء ولا حفلات استقبال ولا حفلات راقصة مثل هذه على الإطلاق. وانبهرت المدينة بروعة أرديتها وأبهة حاشيتها. إن «معرض الخيلاء[1] لم يعد حلمًا».

اتسعت عملية تصنيع الاقتصاد الأمريكى، التى كانت جارية بالفعل، اتسعت على نحو متسارع أثناء الحرب الأهلية. فقد دفعت الطلبيات غير المسبوقة لما سيصير أضخم جيش فى العالم وسلاح بحرية ليس تاليًا إلا لبريطانيا بطبيعة الحال لزيادة الإنتاج. وكذلك فعلت التعريفات الجمركية التى ارتفعت إلى مستويات غير مشهودة للمساعدة فى تدبير نفقات الحرب. ونتيجة لذلك، استطاعت الصناعة الأمريكية، بالرغم من أنها ظلت عادة أقل كفاءة من الصناعة البريطانية، انتزاع أسواق، وانخفضت الواردات بشكل حاد. فى عام ١٨٦٠ قدرت قيمة الواردات الأمريكية بـ ٣٥٤ مليون دولار. وبعد عامين فقط بلغت ١٨٩ مليون دولار فقط، بالرغم من الاقتصاد الآخذ فى التوسع بسرعة.

وعوضت التصنيعات الأمريكية أكثر من الفارق. ففى عام ١٨٥٩ كان يوجد ٤٣٣ و١٤٠ شركة تصنيع فى الولايات المتحدة. وبعد انقضاء عقد أمسى العدد ١٤٨, ٢٥٢ شركة تصنيع. وانطلق الإنتاج المحلى من قضبان السكك الحديدية، وهو مؤشر جيد لقياس القوة الصناعية أثناء القرن التاسع عشر، من ٢٠٥ آلاف طن فى عام ١٨٦٠ إلى ٣٦٥ ألف طن بعد ذلك بخمس سنوات (سيصل الإنتاج فى عام ١٨٧٠ إلى ٦٢٠ ألف طن). لكن الصناعات التى تعتبر أقل محورية بالنسبة للاقتصاد تلقت دعمًا من الحرب

(١) رواية شهيرة لوليام ميكبيس ثاكرى عن المجتمع الإنجليزى فى القرن التاسع عشر، خص فيها الطبقة العليا بالنقد الساخر.

هى الأخرى. شهدت عملية تعليب اللبن المكثف التى سجلت براءة اختراعها باسم جيل بوردن فى عام ١٨٥٦ زيادة عظيمة فى الطلب عليها، وساعد هذا فى تحفيز الرواج فى صناعة معالجة المواد الغذائية بكاملها.

وحفز النقص فى العمالة، الناجم عن انخراط الكثير جداً من الرجال فى الجيش، الإكثار من الاعتماد على البراعة فى مجال اختراع الآلات عما هو معتاد والتى تراجعت جزئيّا مع استمرار الهجرة من أوروبا ـ أكثر من ثمانمائة ألف شخص وفدوا خلال سنوات الحرب.

كما شهد الجنوب أيضًا نمو الصناعة ولكن انطلاقا من قاعدة أصغر بكثير وفى ظل قيود أشد بمراحل. كان مصنع الحديد الوحيد المكتمل فى الجنوب هو مصنع تريديجار الكائن خارج ريتشموند والذى عظم إنتاجه. وبلغ عدد العمال فيه سبعمائة عامل فى عام ١٨٦٠ م ووصل عددهم إلى ألفين وخمسمائة عامل بحلول يناير ١٨٦٣م. لكنه عجز عن الحصول على أكثر من ثلث حجم الحديد اللازم لتشغيله بكامل طاقته بالرغم من أن ولاية آلاباما تعد مصدراً رئيسيّا لخام الحديد.

ومع هذا، فقد أقيم مسبك للمدافع فى مدينة ماكون بولاية جورجيا والعديد من مسابك البرونز هناك وفى أماكن أخرى. وشيد النظام الكونفدرالى أكبر مصنع للبارود فى أمريكا الشمالية فى أوجستا فى ولاية جورجيا. وتمكن الجنوب من تزويد قواته بالذخيرة واكتفى ذاتيّا فى مجال الأسلحة النارية الصغيرة. وكتب جوسياه جورجاس، الذى رأس مكتب العتاد والذخيرة الكونفيدرالى، فى افتخار فى مفكرته عام ١٨٦٣م «منذ ثلاثة أعوام كنا لا نصنع بندقية ولا مسدسًا ولا سيوف الفرسان المقوسة ولا طلقة ولا قذيفة ـ [ولا] رطل بارود ـ نحن الآن نصنع كل هذا بكميات لسد طلبات جيوشنا الضخمة». عندما استسلم اللواء لى فى أپوماتوكس، كانت قواته تعانى من نفاد الغذاء، بل وصلت إلى حالة تشبه التضور جوعًا، لكن كان كل رجل يحمل فى المتوسط خمسًا وعشرين طلقة من الذخيرة وكمية كافية من قذائف المدفعية.

وضعت البحرية الكونفدرالية خططًا لتصنيع ١٥٠ سفينة حربية. ولم تستطع أن تفى بالهدف المخطط، لكن تمكنها من تصنيع نحو ٥٠ سفينة حربية من بينها ٢١ سفينة

مدرعة، ليس بالإنجاز الهين فى ظل الظروف القائمة فى ذلك الوقت. كما أن أثرها لم يكن ضئيلاً فى الحرب وعلى مستقبل الاقتصاد الأمريكى.

وكانت سفن الإغارة الكونفيدرالية، التى بنى بعضها فى إنجلترا، مثل البارجة آلاباما الأسطورية، تجوب البحار لتحطم القطع البحرية الفيدرالية. ونجم عن هذا أن أصحاب السفن الأمريكيين أسرعوا بوضع أعلام بريطانية على سفنهم ليؤمنوها من الاستيلاء عليها، ولم يعد ثانية الكثير من هذه السفن.

كانت الولايات المتحدة قوة بحرية رئيسية منذ بدايات العصر الاستعمارى، وطوال معظم تلك الفترة احتلت المكانة التالية لبريطانيا مباشرة. لكن الحرب الأهلية خلفت انهياراً طال أمده فى مجال شحن البضاعة التى تحملها بطون السفن الأمريكية. ولم تتمكن البحرية التجارية فى واقع الأمر من التغلب على هذه الأزمة أبداً. فى عام ١٨٦٠ م بلغ وزن البضاعة الخارجة من الموانىء الأمريكية ٨,٢٧٥,٠٠٠ طن من بينها ٥,٩٢١,٠٠٠ طن، أى أكثر من نسبة ٧١٪ بضاعة مملوكة لجهات أمريكية. فى عام ١٨٦٥ بلغ وزن البضاعة المملوكة لجهات أمريكية أقل من ٤٨٪. وفى عام ١٨٩٠ بلغ وزن البضاعة المملوكة لجهات أمريكية ٢٢٪ فقط. كان ما يعتبر الصناعة الأمريكية الأولى العظيمة هى واحدة من الضحايا الكبرى للحرب الأهلية.

وبالرغم من خوارق الارتجال الصناعى التى أنجزها الجنوب إبان الحرب إلا أن معظم هذه الصناعات دمرتها الحرب فى نهاية المطاف إلى جانب الكثير من بقية اقتصاد الجنوب. لقد صارت السندات والأوراق المالية التى أصدرتها الحكومة الكونفيدرالية وحكومات الولايات بلا قيمة، فمحت معها الرأسمال السائل للإقليم. وتقوضت الزراعة، التى هى قلب وروح اقتصاد الجنوب، بعد أن هجر الكثير من أفراد القوة العاملة المستعبدة الحقول بأسرع ما أمكنهم. وعجز الجنوب عن تصدير محصول القطن بسبب الحصار الذى فرضه الشمال (بالرغم من أن الكثير منه هرب بطرق خفية لجعل محالج نيو إنجلند تدور) ففسد فى المخازن.

ومع انتهاء الحرب والعبودية، تعين ابتكار نظام جديد للزراعة فى الجنوب. فالآن أصبح جهد العبيد السابقين ملكًا لهم، لكنهم لا يملكون أرضًا ولا معدات ولا خبرة

فى التعامل مع الاقتصاد الحر. وكان ملاك العبيد السابقون فى أغلب الأحوال يحتفظون بأصول رؤوس أموالهم اللازمة لإنتاج المحاصيل، مثل الأرض ومغازل القطن، لكنهم كانوا يفتقرون فى العادة إلى المال السائل لدفع أجور عمال المزارع.

جربت ترتيبات عديدة، لكن سرعان ما ظهر نظام المزارعة، الذى يدفع للعمال بموجبه جزءًا من المحصول، فى ولايات الجنوب الشرقى (كان مجهولاً إلى حد كبير فى بقية أنحاء البلد) وسيهيمن على الزراعة فى الجنوب حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن هذا النظام لم يلغ وجود أشكال أخرى من الترتيبات، كما لم تكن المزارعة قصرًا على العمال السود. كان هناك عائلات كثيرة من البيض الفقراء تعمل بنظام المزارعة، كما أن نسبة بلغت نحو ٢٥ ٪ من أسر المزارعين السود امتلكت الأرض التى كانوا يفلحونها بحلول عام ١٨٨٠، ويعد هذا إنجازًا رائعًا بعد مضى خمسة عشر عامًا فقط من نهاية العبودية.

لكن الجنوب احتفظ بالخصائص الجوهرية لما يطلق عليه اليوم بلد من العالم الثالث: امتلاك وسائل الإنتاج لنخبة صغيرة متميزة، فقر لا أمل فى زواله؛ كد يطحن معظم السكان؛ اقتصاد قائم على الزراعة وصناعات استخلاصية بدلاً من التصنيع والخدمات.

وما هو أسوأ من ذلك، فى الوقت الذى يعد فيه إلغاء العبودية الإنجاز الأعظم للحرب الأهلية، فإن العنصرية البغيضة التى خلقتها ظلت مستمرة ولم تخمد. وبانتهاء مرحلة إعادة التعمير، أكد البيض الجنوبيون من جديد سيطرتهم السياسية وظل السود إلى حد كبير محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية لما يقرب من قرن. وأثبطت العلاقة الحميمة ولكن غير المستقرة بين الأعراق فى الجنوب محاولات أصحاب المبادرات التجارية من غير أهل الجنوب للانتقال إلى الإقليم للاستفادة من مزاياه النسبية مثل أسعار المعيشة المنخفضة فيه والعمالة الرخيصة. وفى غضون ذلك، هاجرت بانتظام مجموعات من الموهوبين والطموحين من أهل الجنوب بحثًا عن فرص أعظم بكثير من المتوفرة هناك. وسيظل الجنوب لمدة ثمانين عامًا بعد محاولته الكارثية الفاشلة لتحقيق الاستقلال بلدًا من العالم الثالث داخل بلد سيتطور ليصبح أضخم وأكثر اقتصاد دينامية فى العالم الأول على وجه الأرض.

وكانت هرمجدون الحرب الأهلية بكل ثمنها من الدماء والأموال، على نحو مفارق، هى التى جلبت هذه الدينامية الجديدة إلى الوجود. وولد حجم الصراع ذاته افتخاراً صارمًا وعميقًا بما أمكن إنقاذه عندئذ: الاتحاد الأمريكى. لقد حولت الحرب الأهلية الولايات المتحدة (وهى عبارة كانت تفهم قبل الحرب نحويّا بمعنى الجمع) من مجموعة من الولايات المرتبطة ببعضها البعض إلى أمة، أمة يفهم معناها بالمفرد. وتحقق الشعار القديم للبلد E pluribus unum الذى يعنى «وحدة مكونة من الكثير من الأجزاء»، والثمن نصف مليون قتيل. ومن بين القوى الكبرى اليوم، لا يوجد سوى اليابان المتجانسة عرقيًا تعمل بداخل سياستها قوى طرد مركزى أقل.

وأحس سامون تشيس بهذا التوجه الجديد مبكراً فى عام ١٨٦٣، وكتب فى تلك السنة «بدأنا بلا رأسمال، وإذا توجب أن نفقد الجزء الأكبر منه قبل أن تنتهى [هذه الحرب]، فسيعيدها العمل ثانية، وبقوة لم نحس بها بيننا حتى ذلك الحين».

وحقيقة أن الحرب جرى تمويلها داخليّا، وبهذه المبالغ الهائلة، أعاد إلى الأذهان كم هى ثرية وقوية ما أصبحت عليه هذه الأمة. وقال عضو الكونجرس جودلاف س. أورث لمستمعين فى مدينة لافاييت فى ولاية إنديانا عام ١٨٦٤م: «إن أمريكا اليوم أقوى الأمم على سطح الكرة الأرضية. إن الحرب كانت الوسيلة لتطوير الموارد والقدرات على نحو لم تحلموا بأنكم تملكوه من قبل».

لقد عرف الناس أنهم يمتلكونها الآن، ومع نهاية الحرب الأهلية، وتضاؤل عدد القوات العسكرية فى البلد بسرعة لنحو لا يذكر، سيستخدم هؤلاء موارد وقدرات جديدة يدهشون بها العالم فى العقود الثلاث التالية.

* * *

الفصل الحادى عشر

رأسمالية حمراء السن والمخلب

فى نصف القرن الواقع بين نهاية الحرب الأهلية وبداية الحرب العالمية الأولى فى أوروبا، طرأ تغير أكثر عمقًا، ونما بشكل أسرع وأصبح أكثر تنوعًا عنه فى أى خمسين عامًا أخرى سابقة من تاريخ الأمة.

فى عام ١٨٦٥م كانت البلد ماتزال بلدًا زراعيًا بالأساس بالرغم من كونها بالفعل قوة صناعية كبرى. لم تسجل مؤسسة صناعية واحدة فى بورصة نيويورك للأسهم. مع بدء القرن العشرين، أى بعد جيل واحد، كانت الولايات المتحدة تمتلك أضخم وأكثر الاقتصادات الصناعية حداثة على وجه الأرض، اقتصاد اتصف بوجود مؤسسات تجارية عملاقة لم يحلم بها فى عام ١٨٦٥ م. وأضحى البلد، الذى كان مستوردا لرأس المال منذ بواكير أيامه، أضحى قوة مالية عالمية أيضًا، ندًا لبريطانيا العظمى.

وفى الوقت الذى جرت فيه إزاحة الإنتاج الزراعى من مركز الاقتصاد الأمريكى، إلا أنه ازداد على نحو عظيم، مع تدفق المزارعين ومربى الماشية على السهول العظمى بواسطة خطوط السكك الحديدية التى امتدت لتخترقها طوال تلك الأعوام. وبحلول عام ١٨٩٠م أعلن مكتب الإحصاء أن التخوم «الفرونتير ـ Frontier» وهى سمة أولية للجغرافيا السياسية الأمريكية منذ ١٦٠٧م وذات تأثير عميق على الشخصية الأمريكية ـ زال وجودها. كان ما يزال هناك الكثير من الأراضى التى لا يشغلها أحد، لكنها كانت

مبعثرة، ولم يعد هناك خط واضح عبر القارة يحدد نهاية الحضارة وبداية البرية اللانهائية. أصبحت الولايات المتحدة الآن أمة قارية من ناحية واقع الجغرافيا السياسية، مثلها مثل الحقيقة الجغرافية الإسمية.

ستهيمن الحاجة لابتكار قواعد ومؤسسات جديدة من شأنها السماح لهذا الاقتصاد الجديد بالازدهار، وضمان تمتع كل شرائح المجتمع بثماره، على السياسة الأمريكية الداخلية للقرن التالى، مثلما سيطر الحفاظ على الاتحاد والعبودية على الفترة السابقة على الحرب. مر الكثير من الأساليب التى جرى تبنيها لحكم الاقتصاد الجديد فى تلك الفترة عبر العمل الحكومى والتشريعى، وبخاصة فى العقود التالية. لكن فى حقيقة الأمر، خرج الكثير من عباءة القطاع الخاص، حيث سعى المحامون ورجال البنوك وسماسرة البورصة ورجال السكك الحديدية وزعماء العمال ورجال الصناعات إلى تعزيز مصالحهم الذاتية على المدى الطويل، والتى لم تكن بأى حال على الدوام متطابقة.

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، انضم المفكرون بشكل متزايد إلى النقاش الدائر حول السياسة الاقتصادية وقواعد اللعبة، أولئك المفكرون الذين لم يكن لديهم فيما سبق أى دور سوى التنظير الاقتصادى المجرد. وسعوا عادة إلى التحدث باسم المجتمع ككل بدلاً من مصالح جماعة بعينها. ومن المحتم أنهم تحدثوا عن مصالحهم الذاتية، بالرغم من أنه يبدو أنهم لم يكونوا على وعى بأن لديهم أية مصالح. وظل البعض أمثال كارل ماركس وهنرى جورج أصحاب نظريات، ولكنهم اجتذبوا أتباعًا كثرًا وحظوا بشعبية كبيرة. (ومع هذا فإن هنرى جورج، الذى رشح نفسه كمصلح، كاد يفز فى انتخابات عمدة نيويورك فى عام ١٨٨٦، وانتهى متقدمًا على منافسه المرشح الجمهورى ثيودور روزفلت.) وبقى البعض الآخر أمثال تشارلز فرانسيس آدامز وأخوه هنرى بشكل أساسى كتابًا وصحفيين. إلا أن الكثير من المفكرين كانت لهم معرفة محدودة بعالم الاقتصاد الحقيقى الذى سعوا للتأثير فيه.

باختصار، كانت عملية ديموقراطية فوضوية، ولكن كدأب العمليات الديموقراطية أصابها التوفيق على المدى الطويل. ليس هناك فى التاريخ سابقة لمجتمع كان بحاجة على الإطلاق إلى حكم اقتصاد عالى الدينامية ذى قاعدة صناعية فى أمة ذات جمهورية

فيدرالية ذات سلطات محدودة بموجب دستورها. تعلمت الولايات المتحدة كيف تدير هذا الأمر باستخدام، وهى غير واعية إلى حد كبير، فراسة الآباء المؤسسين: أن الرجال ليسوا ملائكة، وأنهم مدفوعون بمصلحتهم الذاتية، وأن المصلحة الذاتية يمكن استغلالها للصالح العام عن طريق نظام متشابك من تقاسم السلطات.

وبالرغم من أن الاقتصاد الأمريكى أنهكته فترات الكساد الحادة، إلا أنه سيزدهر على نحو وفير جدًا، على المدى الطويل، فى الأعوام المائة والأربعين التالية تحديدا لأن الأمة الأمريكية ابتكرت نظامًا للرقابة بين السلطات لحكم هذا الاقتصاد فى العقود التى أعقبت الحرب الأهلية.

لا توجد سمة مميزة لعالم السياسة الأمريكية، وبالتالى الاقتصاد الأمريكى فى الفترة التالية مباشرة للحرب أكثر من الفساد. لم يكن هناك دوريات للشرطة والنتيجة هى رأسمالية حمراء السن والمخلب. كانت مسلية على الأقل بالنسبة لمن هم ليسوا منخرطين بصورة مباشرة، لكنها لم تكن طريقة لإدارة اقتصاد. إن الرأسمالية بلا تنظيم ولا ضوابط ستحمل بذورعدم الاستقرار، حيث سيضع الناس عادة مصالحهم الذاتية على المدى القصير قبل مصالح النظام ككل. وسينجم عن هذا إما فوضى أو حكم الأثرياء. وكما شرح هربرت هوفر[1] الأمر قائلاً: «إن المشكلة فى الرأسمالية تكمن فى الرأسماليين. إنهم جشعين للغاية».

لم يكن هذا الفساد أكثر انتشارًا فى أى مكان آخر عنه فى نيويورك، وبخاصة فى شارع وول ستريت. وقبل الحرب الأهلية، كان سوق المال صغيرًا إلى الدرجة التى كان التنظيم الرسمى له غير ضرورى إلى حد كبير، حيث يضع مختلف اللاعبين أعينهم على بعضهم البعض. وفى الوقت الذى لم يكن فيه الاحتيال والنصب الصريح ليس بالأمر المجهول، لكن معظم لاعبى اللعبة كانوا من المحترفين الذين على دراية بما هم مقبلون عليه. ومع التدفق الهائل فى الأوراق المالية نتيجة للحرب والزيادة الكبيرة المساوية لها فى عدد الأشخاص المتعاملين هناك إلا أن الموقف لم يتغير.

---

(١) الرئيس الحادى والثلاثون للولايات المتحدة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣)، عاش ٩٠ عامًا، واشتهر بأنه مهندس تعدين موهوب، وإدارى ذو حس إنسانى. وقع الكساد العظيم فى بداية حكمه ـ المترجم.

لكن لم تكن هناك آلية توفر عملية المراقبة. ولم يفكر فى أن تتولى الحكومة الفيدرالية الاضطلاع بأى دور فى تنظيم الأسواق، بينما كانت حكومات الولايات والمدن بالوعات للفساد. وفى وقت مبكر كتب جورج تمپلتون سترونج يائسًا فى يومياته عام ١٨٥٧م «الحمد للسماء على كافة رحماتها، انفض مجلس ولاية نيويورك التشريعى». وبعد سنوات قليلة كتب هوراس جريلى فى صحيفة نيويورك تريبيون «أنه ما كان ممكنًا أن ينعقد مجلس آخر شديد الطيش ليس من جانب الحق ولكن من اللياقة ـ ليس فاسدًا فحسب، إنما وقح ـ فى قاعاتنا التشريعية خلال الأعوام العشر المقبلة».

كان جريلى خاطئًا. فى عام ١٨٦٨ م مرر المجلس التشريعى لولاية نيويورك قانونًا من شأنه فعلاً تقنين الرشوة. وتقول المادة لا إدانة [للرشوة] ستجرى بموجب هذه المادة بناء على شهادة الطرف الآخر من المخالفة، مالم يدرج مثل هذا الدليل فى حالته المادية مع دليل آخر». وفى مثل هذا العصر السابق على العصر الالكترونى، كان هذا يعنى أنه طالما تلقى المسئول رشوته سرًا ونقدًا، سيتعذر إدانته.

لم تكن محاكم الولاية بحال أفضل من المجلس التشريعى. كان القضاة ينتخبون فى ولاية نيويورك منذ أربعينيات القرن التاسع عشر، عندما تبنت الولاية دستورًا جاكسونى السمات على نحو كاسح. وجعل هذا منها معتمدة على الآليات السياسية كما هى بالفعل حتى الآن. كانت النتائج متوقعة. كتب جورج تمپلتون سترونج، الذى كان محاميًا ناجحًا، فى يومياته: «إن المحكمة العليا هى مجارينا العظمى Cloaca Maxima. والمحامون هم الجرذان». وفى عام ١٨٦٨م كتبت مجلة «فريزر ماجازين» الشعبية: «يوجد عرف بين الخصوم فى الدعاوى القانونية فى نيويورك تنفرد به هذه المدينة، يؤمل فى هذا، كما أنه مهيمن هيمنة عليا داخلها، يتمثل فى الاحتفاظ بقاض ومحام أيضًا». ولا ينطبق هذا أكثر ما ينطبق على ما عرف فى وول ستريت بحروب إيرى، وهو الصراع على السيطرة على خط إيرى للسكة الحديدية.

كان لخط إيرى للسكة الحديدية تاريخ غاية فى الغرابة بين خطوط السكك الحديدية التى أنشئت مبكرًا فى الولايات المتحدة. فقد منح امتيازه نتيجة لصفقة سياسية واستهدف له من البداية أن يكون خطًا رئيسيًا عظيمًا. ولكى يؤمن الحصول على

المساندة السياسية من «الصف الجنوبى» [1] للمقاطعات الموجودة بطول الحدود مع پنسلڤانيا، وعد أهالى هذه المقاطعات بأن يكون لهم «طريق عريض» خاص بهم. كانت السكة الحديدية التى منح امتيازها فى عام ١٨٣٢ هى هذا الطريق.

وأبعدت القوى السياسية خط إيرى للسكة الحديدية عن مدينة بافالو، محطته المنطقية فى الغرب، لكنه يحتمل أن ينافس القناة هناك، وأبعدته كذلك عن المرور عبر نيوجيرزى بحيث ينتهى من عبوره نهر هدسون عند مدينة نيويورك، محطته النهائية المنطقية فى الشرق. وبدلاً من كل هذا، جعلوه بطوله البالغ ٤٥١ ميلا والذى ظل أطول سكة حديدية فى العالم لفترة وجيزة، ينطلق من البلدة الصغيرة دنكيرك فى نيويورك على ضفاف بحيرة إيرى، حتى بلدة تماثلها فى الصغر هى پييرمونت فى نيويورك المطلة على نهر هدسون شمال خط حدود ولاية نيوجيرزى.

وأفلس الخط أثناء عامه السابع عشر خلال إنشائه الطويل، وعندما اكتمل فى نهاية الأمر كان ينطوى على تركيبة معقدة من رأس المال ليتضمن الأسهم العادية والأسهم الممتازة والسندات قابلة للتحويل. واعتبرت هذه الأوراق المالية شيئًا مفضلاً للمضاربة فى وول ستريت، بخاصة بالنسبة لمضارب يدعى دانيال درو، الذى كان يشغل من وقت لآخر منصب أمين خزانة خط إيرى للسكة الحديدية، وكان من أعضاء مجلس إدارتها.

ويعد درو من بين الشخصيات العظيمة فى تاريخ شارع وول ستريت. بدأ درو الذى كان غير متعلم ـ لكنه كان تقيّا بعمق وصدق ـ مساره المهنى كتاجر ماشية يمد سوق نيويورك بالماشية. وسرعان ما انتقل نشاطه إلى وول ستريت والمراكب البخارية. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، صار رجلاً شديد الثراء، كان يساوى، على الأقل من منظوره ـ ١٦ مليون دولار. وأسس ما يعرف الآن باسم جامعة درو، وتبرع بالمال لإنشاء عدة كنائس. لكن كان حينما لا يسبح بحمد الرب، يمارس بحماس لايحده شىء كل حيلة وخديعة فى وول ستريت (والتى اخترع بعضها بنفسه) لسلب

(١) الصف الجنوبى: مصطلح جغرافى يشمل مقاطعات نيويورك الواقعة غرب جبال كاتسكيلز بطول الحدود مع ولاية پنسلڤانيا باستثناء تلك الواقعة فى أقصى الغرب عند مدينة بافالو.

أموال غير اليقظين. ولم يستهو درو، الذى عرف باسم «مدير المضاربات»، شيئًا مثل التلاعب بأوراق إيرى المالية.

وبالرغم من مشكلات إيرى المالية المزمنة (أفلست مرة أخرى فى عام ١٨٥٩)، إلا أنها كانت مشروعًا تجاريًا ضخمًا جدًا، حيث عمل به أربعة آلاف وأربعمائة موظف فى تلك السنة، والآف من العربات والملايين من الدولارات كعائد. كانت إمكانات المشروع الاقتصادية معتبرة. وتمتع درو من مقعده فى مجلس الإدارة بمعلومات داخلية، والتى استخدمها بدون أدنى تأنيب للضمير، مثلما فعل الكثيرون من المديرين الآخرين. وترتبت على هذا نتيجة يمكن تلخيصها فى شكل أغنية ترددت فى وول ستريت تقول:

دانيال يقول ارفع ـ إيرى ترتفع

دانيال يقول اهبط ـ إيرى تهبط

دانيال يلاوح ـ إيرى بين الاتجاهين تتراوح

إن إنشاء خطوط السكك الحديدية مجال يصعب كسب المال منه، لأن له تكاليف ثابتة عالية، والتى تستمر سواء كان المشروع التجارى ناجحًا أم خاسرًا. لهذا السبب، يعتبر وجود نصيب من السوق أمرًا حيويًا لضمان الربحية فى الخطوط التى يحدث فيها تنافس، فمع كل مسافر أو طن بضاعة يشحن، يضاف إلى الدخل بدون إضافة الكثير إلى النفقات. وبسبب الاحتياج إلى نصيب السوق، شاعت حرب الأسعار بين شركات السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر (كما هى شائعة اليوم بين شركات خطوط الطيران لنفس الأسباب تحديدًا).

لكن توجد بطبيعة الحال حدود لحروب الأسعار تلك، فعندما ينخفض السعر عن حد معين، يعد الاستمرار فى الخفض انتحارًا اقتصاديًا. ومع هذا، فإن مجلس إدارة إيرى كان غير مهتم إلى حد كبير بمثل هذه المسائل الدنيوية ذات المدى الطويل مثل الربحية أو حتى القابلية للحياة والنمو. انصب اهتمام المجلس على الأرباح الناجمة عن التعامل على المدى القصير فى وول ستريت. وجعل هذا من إيرى أمرًا لا يمكن التنبؤ بقيمته فى مجال إنشاء خطوط السكك الحديدية فى نيويورك (وتسببت فى أن يطلق

تشارلز فرانسيس آدامز عبارة «فاجرة وول ستريت» على الخط). وأبدت شخصية مهمة على نحو متزايد فى هذا السوق رغبتها فى أن تفعل شيئًا حيالها، وهى شخصية كورنيليوس ڤاندربيلت.

ترك ڤاندربيلت خدمة توماس جيبونز فى عام ١٨٢٩م، وشق طريقه بنفسه فى عالم المراكب البخارية. وسرعان ما أصبح أكبر مالك للسفن فى البلد. وخلعت صحيفة «جورنال أوف كومرس» للمرة الأولى على ڤاندربيلت لقبًا شرفيًا هو كومودور ليعرف به على مدى التاريخ منذ ذلك الحين. كان أسلوب الكومودور فى إدارة الأعمال التجارية هو البساطة عينها: ١) أدر منظمة على نحو يجعلها الأكثر كفاءة والأقل تكلفة؛ ٢) تنافس بضراوة بوسيلة خفض الأسعار حتى يضطر خصمك إلى أن يفلس أو يمكن شراؤه أو يدفع لك كى تتوقف عن منافسته؛ و ٣) أوف باتفاقاتك. كتب ماثيو هيل سميث، الذى عمل محاميًا وقسًا إبراشيًا، عنه فى عام ١٨٧٠ أن « كلمة الكومودور تكفى مثل السند الذى يمنحه بمحض إرادته. وهو ينفذ تهديداته بدقة مماثلة».

كان ڤاندربيلت على استعداد لقبول أن يدفع له كى يتوقف عن المنافسة فى مسار مائى معين لأن المراكب البخارية، خلافا للسكك الحديدية، يمكن أن تعمل فى أى مكان توجد فيه مياه تكفى لطفوها. ولنقل مثلاً إنه إذا دفع له ليغادر نهر هدسون، فإن ذلك يجعل الأمر أيسر بكثير للمنافسة فى خليج لونج آيلاند أو فى طريق نيويورك ـ فيلادلفيا. لم يدرك البعض ذلك. واستخدمت صحيفة «نيويورك تايمز» فى مقالها الافتتاحى، فى خمسينيات القرن التاسع عشر للمرة الأولى الصورة، إن لم يكن الكلمات، «البارونات اللصوص» الذين عاشوا فى العصور الوسطى، فى انتقاد أساليب ڤاندربيلت. ومن المفترض أن يكون البارونات اللصوص قد عاشوا بطول نهر الراين، وفرضوا إتاوة على من يرغب فى المرور عبر قصورهم ولا يمسه سوء. (وتعد مسألة وجودهم حقيقة أم كونهم تصورًا تخيليًا فى القرن التاسع عشر مسألة أخرى).

إن فرض إتاوة على المارين فى مقابل المرور الآمن لهو بالطبع خطة ابتزاز صرفة؛ لأنها لم تتكون منها ثروة إنما انتقلت فحسب. لكن ڤاندربيلت لم يكن يفعل مثل هذا السلوك. وفى عام ١٨٥٩ كتبت مجلة «هاربرز ويكلى»، التى تقل بكثير فى ضيق الأفق الاقتصادى عن «نيويورك تايمز»، شارحة الأمر « كان من الشائع اعتبار مثل هذه

المنازعات كمحاولات من جانبه لتحصيل إتاوة كابتزاز من المشاريع الناجحة. إنه يتعذر على أى شخص أن يكون منصفًا حينما يقرر ما هى الدوافع الخاصة بجاره عند اضطلاعه بعمل محدد، إذا كان هذا العمل فى حد ذاته مشروعًا ومنصفًا. لابد أن يحكم بالنتائج؛ والنتائج فى كل حالة فى إنشاء خطوط منافسة من جانب ڤاندربيلت هى الخفض الدائم للتذاكر. ففى أى مكان وضع خط منافس، انخفضت التذاكر فوريا، ومع أن المنازعة تكون قد انتهت، سواء بشرائه خروج خصومه، مثلما يفعل عادة، أو هم اشتروا خروجه، لم ترتفع التذاكر قط لمستواها القديم. ويدين هذا المجتمع أساسًا بهذه النعمة العظمى ـ السفر الرخيص ـ لكورنيليوس ڤاندربيلت».

وحتى «نيويورك تايمز» سرعان ما أدركت وجهة النظر هذه عن الكومودور.

إن مصطلح البارون اللص جاء ليصف الرجال الذين يعد ڤاندربيلت أولهم، وهم الذين بنوا إمبراطورية صناعية وإمبراطورية نقل كبرى فى الاقتصاد الأمريكى إبان أواخر القرن التاسع عشر. وفى الوقت الذى كان فيه الكثيرون من هؤلاء الرجال قادرين على عدم الرأفة والمخادعة الفاضحة وتفخيم الذات (وكان هناك رجال آخرون شرفاء الذين استمسكوا بالعمل فى ظل قوانين غير وافية)، إلا أن أيّا منهم لم يحاول أن يوجه أنشطته لنقل ثروة الآخرين لنفسه. لقد بنى كلهم مشاريع مهولة تكونت منها ثرواتهم. وبصرف النظر عن ذلك، فالواضح أن هذا المصطلح [البارون اللص] وجد ليكتب له البقاء.

وفى مطلع ستينيات القرن التاسع عشر، بدأ ڤاندربيلت فى التحرك نحو السكك الحديدية، وهى تكنولوچيا كان على الدوام يكرهها (أوشك على أن يفقد حياته فى أحد أكبر حوادث السكة الحديدية فى بدايتها فى هذا البلد). اكتسب نسبة مسيطرة من الأسهم فى خط نيويورك وهارلم وسكة نهر هدسون الحديدية، وهما خطا السكة الحديدية الوحيدان اللذان لهم منفذ مباشر لجزيرة مانهاتن. وعندما تعرضت مصالحه فى هذين الخطين للهجوم من قبل مضاربى وول ستريت ومن بينهم دانيال درو فى عام ١٨٦٣م، سرعان ما أثبت ڤاندربيلت أنه الأستاذ المطلق فى لعبة وول ستريت، فضيق الخناق على المضاربين بشأن خط هارلم مرتين وخط هدسون مرة خلال أسابيع، واكتسب الملايين،

وأسس سمعة لم يحظ بها أحد فى وول ستريت منذ ذلك الحين. ووصفه صحفى بريطانى فى تلك الفترة بأنه « أسد جايتوليا[1] وسط ضباع وأبناء آوى صحراوية ».

وفى عام ١٨٦٧ دعى ڤاندربيلت ليصبح رئيسًا لخط نيويورك المركزى للسكة الحديدية وسرعان ما خطط لدمجها مع شركة نهر هدسون للسكة الحديدية، وبالتالى يكون قد أنشأ خطًا يمتد من بطول الطريق من مدينة نيويورك حتى مدينة بافالو وسيتنافس مباشرة مع خط إيرى للسكة الحديدية. لم يساور ڤاندربيلت شك بشأن قدرته على المنافسة بنجاح. لكنه أراد الحصول على خط إيرى بأسلوب رجال الأعمال بحيث يدر كلا الخطين مالاً عن طريق تقسيم حركة النقل (وهو الأمر الذى كان مشروعًا تمام المشروعية فى ذلك الوقت، لكنه ما يعد اليوم تقييداً للتجارة).

صمم ڤاندربيلت على أن يلقى بدرو إلى خارج مجلس الإدارة فى الانتخابات التى أجريت فى ٨ أكتوبر ١٨٦٧م، ويأتى برجال يوافقونه لانتخابهم بدلاً منه. وذهب درو، الذى كان صديقًا قديمًا ومنافسًا أيام المراكب البخارية، ذهب للقاء الكومودور ووعده بأن يضبط سلوكه بل ويعمل ما فى مصلحة ڤاندربيلت. لأن ڤاندربيلت، ولم يبق درو فى مجلس الإدارة فحسب، إنما عين أمينًا لخزانة خط إيرى من جديد، وهو منصب شغله فى خمسينيات القرن التاسع عشر. كما انتخب فى المجلس اثنان من المستجدين على وول ستريت، وهما: جاى جولد وجيم فيسك.

ونكث درو سريعًا بوعوده لڤاندربيلت عن طريق تنظيم تجمع للمضاربة برفع أسعار أسهم إيرى لأعلى. وحينما طالب ڤاندربيلت مجلس الإدارة أن يوافق على تقسيم حركة النقل فى مدينة نيويورك بين خط إيرى وخط نيويورك المركزى وخط پنسلڤانيا، صوت المجلس برفض الطلب باستثناء فرانك وورك ـ رجل الكومودور فى المجلس ـ الذى أيده.

وقرر ڤاندربيلت عقب إحباط مخططه أن يرد الصاع. فإذا عجز عن التأثير فى المجلس ليتصرف أعضاؤه كرجال أعمال، فإنه يستطيع أن يستخدم ما أسماه تشارلز فرانسيس آدامز بـ « القوة الغشوم لملايينه» فى شراء السيطرة على خط إيرى. كان يوجد

(١) أسد إفريقى شديد الشراسة منسوب لقبيلة جايتولى الليبية المحاربة والتى ورد ذكرها فى الإلياذة ـ المترجم.

٢٥١,٠٥٠من أسهم إيرى العادية. لكن درو كان أيضًا يتحكم فى ٢٨ ألف سهم لم تصدر بعد أن كانت فى حيازته كضمان لقرض، وبعض من الإصدارات الكثيرة من سندات إيرى يمكن تحويلها إلى أسهم عادية. وكما مكن منصب درو كأمين خزانة من أن يصدر الكثير من السندات القابلة للتحويل وتحويلها عند الضرورة لمنع ڤاندربيلت من الفوز بالسيطرة على الموقف عن طريق شراء غالبية الأسهم العادية.

ذهب ڤاندربيلت إلى القاضى جورج س. بارنارد، الذى وصفه معاصر له بأنه «تامانى[1] القن الذى يعد من بين ممتلكات ڤاندربيلت». وأصدر بارنارد فورًا أمرًا قضائيًايحظر على دانيال درو كأمين للخزانة أن يحول السندات إلى أسهم وألا يبيع هو شخصيًا أى أسهم فى حيازته. ظن الكومودور أن الموقف أصبح تحت سيطرته، وأمر سماسرته أن يتوجهوا إلى السوق ويشتروا كل أسهم خط إيرى المعروضة للبيع.

لكن درو دفع أحد قضاته، يدعى جيلبرت ومحل دائرته فى بروكلين، إلى أن يصدر أمرًا بالاستمرار فى تحويل سندات خط إيرى إلى أسهم بناء على الطلب. وشرح إ. س. ستدمان الأمر قائلاً: «بما أنهم منعوا من جانب بارنارد من تحويل السندات إلى أسهم ونهاهم جيلبرت عن رفض ألا يفعلوا ذلك، فمن ذا الذى يستطيع أن يلومهم، إلا المفند لصغائر الأمور، إذا فعلوا ما يحلوا لهم؟»

وفى غضون بضعة أيام أصدر مجلس إدارة خط إيرى سندات جرى تحويلها إلى مائة ألف سهم من مخزون جديد وطرحت فى السوق. قال جيم فيسك وهو يقدم عرضًا: «ما لم تنكسر هذه المطبعة فلتلاحقنى اللعنة إذا لم أعط الخنزير العجوز كل ما يريده من إيرى».

عندما وجد ڤاندربيلت أن مجلس إدارة خط إيرى يطبع أسهمًا جديدة بنفس السرعة التى يشتريها بها السماسرة، ذهب من جديد إلى القاضى بارنارد وجعله يصدر أوامر بالضبط والإحضار. وأرسل المأمور للقبض على مجلس إدارة إيرى، وفر المجلس عندما أخطروا بأوامر القبض الوشيكة عليهم.

---

(١) أحد أكبر زعامات قبائل السكان الأصليين فى أمريكا الشمالية ـ المترجم.

ويصف الأمر ويليام وورذنجتون فاولر، وهو سمسار كتب مذكراته فى وول ستريت فى عام ١٨٧٠ وكانت من الكتب الأكثر مبيعًا، وكان شرطيًا يؤدى دوريته: «عندما لاحظ مجموعة من الرجال يرتدون ملابس تفيد أنهم محترمون لكن يبدو أنهم مرعوبون يحملون لفائف مليئة بالدولارات ودفاتر حسابات وحزمًا من الأوراق المربوطة بالأضابير الحمراء، ظهروا فى عجلة من أمرهم وفوضى وهم خارجون من مبنى إيرى. واقترب الشرطى منهم، ظنًا منه أنه ربما يجرى شىء غير مشروع ويحتمل أن يكون هؤلاء الأفراد نهابين يقدمون على لعبة جريئة فى وضح النهار، ولكن سرعان ما أدرك خطأه. كانوا المجلس التنفيذى لشركة إيرى يثيرون حنق الكومودور، وهم محملون بغنائم آخر حملة لهم». وكانوا كذلك بالفعل: كان بحوزتهم ٧ ملايين دولار من مال الكومودور محشوة فى حقائب السفر. وفروا بسرعة إلى نيو جيرزى حيث ابتعدوا عن الولاية القضائية لنيويورك.

وانتقل سير الأحداث إلى أولبانى، حيث حاول كل طرف أن يرشى المشرعين الذين «توافدوا على ألبانى مثل توافد الأبقار على سوق الماشية. الكل كان مستعداً للبيع، وكل واحد منهم وضع لنفسه سعراً يتناسب ووزنه». ووصل جاى جولد، وفقًا لصحيفة «نيويورك هيرالد» إلى ألبانى ومعه حقيبة مليئة بعملات ورقية من فئة ألف دولار، وعندما قبض عليه أخرج فى التو ٥٠٠ ألف دولار ككفالة.

كان من الممكن أن يكسب الكومودور مسابقة دفع الرشاوى، لكنه أدرك أنه قد يكون نصراً فادح الثمن على المدى الطويل، لأن الرأى العام بدأ يعارض فكرة امتلاكه لخط إيرى إلى جانب خطوط نهر هدسون وهارلم ونيويورك المركزى. وكان سيمنحه سلطة شبه احتكارية فى سوق الانتقال فى نيويورك. قرر ڤاندربيلت أن يعقد صفقة وبعث رسالة مختصرة إلى درو، وأصر على شيئين. أن تؤخذ من يده الأسهم عديمة القيمة (أعلنت كل البورصات الرئيسية أنها تسليم غير صحيح) بسعر يقارب السعر الذى اشتراها به، وأن يقطع دانيال درو كل صلة له بشركة إيرى. وللحصول على موافقتهما، عين جاى جولد رئيسًا لشركة إيرى وجيم فيسك أمينًا لخزانتها.

لقد استشاط العامة من حروب إيرى، وأفردت لها الصحف مساحات أكبر من المحاكمة الجارية فى نفس الوقت بهدف عزل الرئيس أندرو جونسون. لكن فى الوقت

الذى استمتع فيه العامة بشكل هائل، أصاب الهلع غالبية أعضاء المؤسسة المالية فى نيويورك.

خلافًا للمضاربين، الذين لم يكونوا ينظرون إلى أبعد من العملية التالية كبيرة الأرباح، كان السماسرة يجنون أموالهم من عمولة مرة فمرة، ويحتاجون إلى سوق تزيد فيه مساحة التنبؤات قدر الإمكان كى يحظوا بأكبر عدد ممكن من العملاء. إذا أمكن مضاعفة كمية الأسهم الصادرة أو تخفيضها إلى النصف بدون أن تحيطهم الإدارة علما حتى قبل ذلك بلحظات، فكيف يمكن لأى شخص أن يعرف قيمة السهم؟ ووضعت مجلة «ذا كومرشيل آند فايناشال كرونيكل» الأسبوعية ذات النفوذ أصبعها على قلب المشكلة. لم يكن الرأسماليون على خطإ بالكامل؛ لأن «حرفية القانون كانت جد قاصرة فى تنظيم إدارة المصالح الخاصة بالشركات». ونشرت «الكرونيكل» قانونًا مقترحًا لإصلاح الوضع، يشترط على المديرين أن يحصلوا على موافقة حملة الأسهم على الإصدارات الجديدة، وألا تصدر الأسهم بدون إخطار، وأن يتوفر سجل بكل الإصدارات لفحصه والتفتيش عليه فى المؤسسة المالية، وأن توقع عقوبة جنائية على أية مخالفة.

وفى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر لم تكن هناك طريقة لجعل هذا القانون ساريًا بسبب فساد الجهاز التشريعى بالولاية. إلا أن بورصات الأسهم، التى يمتلكها السماسرة، يمكن أن تتصرف من تلقاء نفسها، وخلال شهر فعلت هذا. وفى ٣٠ نوفمبر ١٨٦٩م، أصدر مجلس السماسرة المفتوح وبورصة نيويورك للأسهم مجموعة متطابقة من القواعد المنظمة تشترط على الشركات المقيدة أن تسجل كافة أوراقها المالية خلال شهرين فى سجل مفتوح للتفتيش العام، وإعطاء إخطار عام بالنيات لمدة ثلاثين يومًا قبل إصدار أوراق مالية جديدة. ورفضت شركة إيرى للسكة الحديدية، التى تعتبر الآن لعبة جاى جولد وجيم فيسك وخرجت من تقييدها بالسجلات.

بعد ذلك بقليل اندمجت البورصتان تحت اسم بورصة نيويورك للأسهم. أخيرًا صارت هناك مؤسسة فى وول ستريت كبيرة بما فيه الكفاية وذات نفوذ بما فيه الكفاية لتؤدى عمل الجهة المنظمة الفعالة. وسرعان ما وجد جاى جولد أنه بلا خيار إلا

الإذعان إذا كان يرغب فى أن يجرى التعامل فى أوراق شركة إيرى المالية فى سوق محترمة، فسجل أسهم وسندات الشركة فى ١٣ سبتمبر ١٨٦٩ م.

كانت مجرد بداية بالطبع. كان جيمس ك. مدبيرى فى مؤلفه « رجال وغرائب وول ستريت» فى عام ١٨٧٠، يعرف جيداً الشىء الموضوع فى المحك. كتب « يبقى أمام سماسرة بورصة الأسهم أن يقرروا إما أن يسعوا إلى تحقيق أرباح متواضعة هزيلة من تلاعب تلطخه أخطاء جسام، أو تسليط نفوذهم أكثر مع بذل المزيد من التأكيد المضنى ضد زحف مجموعات المنتفعين. تعنى الأولى عزلة، وتعنى الأخيرة استهلالا لتوسع فى العلاقات الدولية سيجعل من نيويورك مدينة إمبراطورية، ويهيىء لوول ستريت مما يتطلبه وتسمح به مكانته المحورية، المركز المالى الأهم للكرة الأرضية».

اختار وول ستريت أن يخوض المسار الثانى، وأخذت بورصة نيويورك للأسهم تمارس سلطتها فى التنظيم الفعال للتعامل فى الأسهم. وظل شارع وول ستريت مكانًا ليس للمغفلين ـ ولن يكون أبداً كذلك ـ لكن مقارنة بما كان عليه منذ سنوات قلائل، أصبح سوقًا مالية حديثة جيدة التنظيم بشكل معقول. وبلغت قيمة إجمالى سوق رأسمال الأسهم التى جرى التعامل فيها فى وول ستريت فى ذلك الوقت حوالى ٣ مليارات دولار، بينما بلغت فى سوق لندن أكثر من ١٠ مليارات دولار. لكن وول ستريت كان يسرع الخطى للحاق. سيقود التنظيم الذاتى الناجح لوول ستريت على مدى الأعوام الستين التالية إلى أن يفوق سوق لندن، ويحتل الصدارة كمركز للعالم المالى.

لم يكن الفساد فى الفترة التى أعقبت الحرب الأهلية مقصوراً بأى حال من الأحوال على الرأسماليين والحكومة فى نيويورك أو على السكك الحديدية فى نيويورك. فلقد فجر بالفعل أعظم مشروع للسكك الحديدية فى تاريخ البلد ـ خط السكة الحديدية العابر للقارة الذى أقيم بين عامى ١٨٦٤ و ١٨٦٩ ـ أكبر فضيحة مالية وسياسية فى القرن التاسع عشر.

كانت هناك رؤية لإنشاء خط للسكة الحديدية عابر للقارة منذ انضمام كاليفورنيا للاتحاد فى عام ١٨٥٠، لكن تعمق الأزمات السياسية بين الشمال والجنوب حال دون

اتخاذ أى فعل. فى عام ١٨٢٦م مررت الولايات الموالية للاتحاد، وهى الوحيدة الممثلة فى الكونجرس حينئذ، قانون خط المحيط الهادى للسكة الحديدية لتأسيس خط الاتحاد للمحيط الهادى للسكة الحديدية Union Pacific Railroad، وهى أول شركة تجارية توقع امتيازها الحكومة الفيدرالية منذ تأسيس البنك الثانى للولايات المتحدة فى عام ١٨١٦ م. واستهدف أيضًا من المشروع أن يكون له جانب رمزى وهو استمرار الاتحاد (لذا وضعت كلمة الاتحاد ضمن اسم شركة السكة الحديدية) إلى جانب كونه مشروعًا تجاريًا.

كانت الشركة منذ البداية تنتظر دعمًا عظيمًا من الحكومة؛ لأنه كان سيتعذر جمع رأس المال فى السوق المفتوحة لإنشاء خط سكة حديدية يمر عبر أكثر من ألف ميل من الأراضى غير المستقرة. كانت السكك الحديدية فى الشرق (وفى أوروبا) تمر بمناطق متصلة ببعضها البعض إلى حد كبير عن طريق النشاط الاقتصادى، فتزيد الخطوط من حجم هذه الأنشطة. وفى الغرب، فإنها كانت فى العادة تنشىء مناطق الأنشطة هذه إنشاء، بسبب تعقب الناس والتجارة لمسارات السكة الحديدية. وتكون رأس المال الأصلى لخط الاتحاد للمحيط الهادى من مائة ألف سهم بقيمة اسمية لكل سهم تبلغ ألف دولار، ليتجمع مبلغ مهول هو مائة مليون دولار. وسيمنح خط الاتحاد للمحيط الهادى وخط المحيط الهادى المركزى Central Pacific، الذى سينشأ ناحية الشرق من مدينة ساكرامنتو، حق امتلاك الأراضى التى سيمر بها لمساحة تبلغ مائتى قدم على كلا الجانبين من الأراضى العامة. بالإضافة إلى أن الخطين سيتلقيان لكل ميل استكمل إنشاؤه من السكة حق بيع ستة آلاف وأربعمائة فدان من الأراضى للمستوطنين، بالتبادل مع قطاعات من الأراضى تحتفظ بها الحكومة الفيدرالية.

كان هناك المزيد. لكل ميل يستكمل إنشاؤه، ستتلقى شركة الاتحاد للمحيط الهادى ما بين ١٦ ألف دولار و٤٨ ألف دولار فى شكل سندات حكومية اعتمادًا على وعورة الأراضى، وقروض حكومية على هيئة سندات رهونات عقارية أولى، تستحق الدفع على مدى ثلاثين عامًا، لتغطية تكاليف الإنشاء. وعلى أية حال، سرعان ما صار واضحًا أنه هناك حاجة للمزيد من المساعدة. فى عام ١٨٦٤ سمح تشريع جديد لخطى السكة الحديدية ببيع سندات رهونات عقارية أولى (مخضعة سندات الحكومة

للرهونات العقارية) وضاعفت منح الأراضى لخطى السكة الحديدية إلى ١٢٨٠٠ فدان لكل ميل يستكمل إنشاؤه. وبالرغم من أشكال الدعم الحكومى الهائل، كان ما يزال مشروعًا تجاريًا شديد المخاطرة، وتحركت إدارة الشركة بسرعة لضمان أرباحها إن لم يكن أرباح حملة الأسهم العاديين. وأنشأت شركة بناء، امتلكتها بنفسها، واختارت لها اسمًا فرنسيًا مثيرًا، «كريدى موبيلييه»، وكلفوها ببناء خط السكة الحديدية. وغنى عن البيان، ذكر أنهم كانوا يتقاضون أعلى سعر فى إنشاء السكة الحديدية، وعادة أكثر من كونه فى بعض الأحيان، مقابل خدماتهم. وبالرغم من أن كبير المهندسين، پيتر داى، قدر أنه يمكن إنشاء القطاع المبدئى من الخط، غرب أوماها، بمبلغ متوسط هو ٣٠ ألف دولار لكل ميل، فقد طلبت كريدى موبيلييه ٦٠ ألف دولار لتنفيذ المهمة، فأمر توماس ديورانت رئيس الخط داى أن يعيد تقديم عطائه ليجعل إجمالى العطاء ٦٠ ألف دولار لكل ميل. استقال داى، بدلاً من أن يجاريهم، من العمل الذى أطلق عليه «أفضل منصب فى مهنتى يقدمه هذا البلد لأى شخص على الإطلاق». وغنى عن البيان القول بأن آخرين لم يتحلوا بهذا السلوك شديد الأخلاق.

وتوافد عشرة آلاف رجل ـ مهاجرون أيرلنديون وسود محررون وجنود مجندون ومهاجرون صينيون ـ للعمل فى الخطين اللذين اتخذا سبيلهما عبر السهول والجبال والصحارى ليتلاقيا عند نقطة هى مدينة پرومونوترى پوينت فى ولاية يوتاه. وكانت أطقم العمال تمد القضبان، فى بعض الأحيان، بمعدل مذهل هو أربع قضبان فى الدقيقة. وكان معدل الضحايا مفزعًا. لقى الكثيرون حتفهم فى حوادث، لكن الكثيرين أيضًا قتلوا أثناء مشاجرات السكارى التى كانت تتفجر بانتظام فى المخيمات المتنقلة مع انتهاء كل جزء من الخط.

حتى فى ذلك الوقت، كان أهل ذلك العصر ينظرون للخط الحديدى العابر للقارة على أنه واحد من الملاحم العظمى فى ذلك العصر المليء بالمعجزات الهندسية. أطلق ويليام تيكومساه شيرمان عليه «صنيع العمالقة». ورأى خواكين ميلر، شاعر الغرب الأمريكى، «أنه يوجد الكثير من الشعر فى اندفاع خط سكة حديدية مفرد عبر القارة، أكثر من كل القصة الدموية لحرق طروادة».

وبالرغم من أن خط الاتحاد للمحيط الهادى من الناحية الإنشائية يعد واحداً من عجائب العصر، إلا أنه من الناحية المالية حطم بإنشائه شركة الاتحاد للمحيط الهادى، بفضل كريدى موبيلييه، التى صارت تدر أرباحًا خيالية. فى عام ١٨٦٧م دفعت كريدى موبيلييه أول أرباح لحملة أسهمها، التى تصل نسبتها إلى ٧٦ ٪ من استثمارهم. وتراوحت حصص أرباح الأسهم فى المستقبل لتصل إلى ٣٥٠ ٪. وفى ثانى حصة أرباح لعام ١٨٦٨م وحده، تلقى الشخص الحامل لأسهم تبلغ قيمتها الاسمية ١٠ آلاف دولار فى كريدى موبيلييه تلقى ٩ آلاف دولار نقداً وسندات خط الاتحاد للمحيط الهادى بقيمة ٧٥٠٠ دولار التى كانت تباع بقيمتها الإسمية وأربعين سهمًا من أسهم خط الاتحاد للمحيط الهادى تبلغ قيمتها ١٦٠٠ دولار، أى رد رأس المال بنسبة ١٨١ ٪.

فكر أوكس آميس، حامل أسهم فى كريدى موبيلييه إلى جانب كونه عضواً بالكونجرس عن ولاية ماساتشوستس، فكر فى أن يجعل أعضاء آخرين فى الكونجرس يحصلون على نصيب من الأرباح لضمان عدم حدوث مشكلات من هذا الجانب، وانضم الكثيرون فعلا. كان يتعين عليهم أن يدفعوا ثمن الأسهم ولم يكن ذلك بالعبء لأنه سمح لهم أن يدفعوا الثمن من حصص الأرباح السخية. ومن بين الذين تلقوا الأسهم شويلر كولفاكس الذى سيصبح النائب الأول للرئيس جرانت، وهنرى ويلسون الذى سيصبح ثانى نائب له؛ وآخرون من بينهم جيمس أ. جارفيلد الذى سينتخب رئيسًا فى عام ١٨٨٠م وجيمس ج. بلين الذى سيكون مرشح الحزب الجمهورى للرئاسة فى عام ١٨٨٤م.

لم يحدث كل هذا دون أن يلحظه أحد. كتب تشارلز فرانسيس آدامز، الذى سيصبح رئيسًا لخط الاتحاد للمحيط الهادى للسكة الحديدية فى ثمانينيات القرن التاسع عشر فى يناير ١٨٦٩ بمجلة «نورث أمريكان ريفيو» أن كريدى موبيلييه ليست سوى عصبة من خط المحيط الهادى للسكة الحديدية. «إن أعضاءها أعضاء فى الكونجرس؛ وهم مجلس أمناء حاملى السندات؛ فى واشنطن يصوتون لصالح منحها دعما وفى نيويورك يتلقونها، وعلى السهول ينفقونها وفى « كريدى موبيلييه» يقسمونها».

كانت اتهامات آدامز مجرد ادعاءات، لأنه لم يحمل دليلاً، وازيحت ادعاءاته فى يسر. ولكن مثلما يحدث، عادة يتشاجر اللصوص، ظن حامل أسهم ساخط فى كريدى موبيلييه، يدعى هنرى س. ماكوم أنه خدع ورفع دعوى. وتسربت أوراق القضية إلى تشارلز دانا مدير تحرير صحيفة «نيويورك صن» وفى ٤ سبتمبر ١٨٧٢ نشرت القصة تحت عنوان يبلغ عرضه ست أعمدة :

• ملك الاحتيال

ـ كيف اخترقت كريدى موبيلييه الكونجرس بالمال

ـ رشاوى مهولة

أوصت لجنة من الكونجرس انعقدت للتحقيق فى الفضيحة بأن يطرد أوكس آميس وعضو آخر بالكونجرس ـ كان من الأعضاء القلائل فى الحزب الديموقراطى المتورطين ـ لكن فى نهاية المطاف وجه لهما التوبيخ فقط. ومع هذا، تعرض الحزب الجمهورى إلى هزيمة ثقيلة فى انتخابات عام ١٨٧٤ م وخسر سيطرته على مجلس النواب. وسيسجل يوليسيس س. جرانت، الذى هو شخصيّا مفرط فى النزاهة، أنه كان على رأس أكثر الإدارات فسادًا فى تاريخ البلد.

كانت صحيفة هى التى فجرت فضيحة كريدى موبيلييه ووضعتها أمام أنظار الرأى العام، وهو مؤشر مؤكد على تنامى سلطة هذا الوسيط الجديد لدرجة التأثير فى الأحداث التى تغطيها. ووصف لورد ماكولى الصحافة بأنها «السلطة الرابعة» فى وقت مبكر عام ١٨٢٨ . لكن لم يتحقق هذا إلا بعد أن أصبحت الصحف وسيطًا جماهيريًا، يقرأه الملايين، عندها أضحت قوة ذات نفوذ فى الأمة كوحدة سياسية فى كلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة. إن كشف انعدام الكفاءة البشع فى حرب القرم على يد ويليام هاورد راسل (الذى أصبح فيما بعد سير ويليام) فى صحيفة «التايمز» اللندنية هو الذى أسقط حكومة لورد أبردين، وأدى إلى إصلاح شامل فى الجيش البريطانى.

قبل تفجر فضيحة كريدى موبيلييه بعام، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عما يسمى بعصابة توبد، التى شيدت مبنى محكمة متواضعًا شمال مجلس بلدية نيويورك

لقاء ١٢ مليون دولار ـ أى أكبر بنسبة ٢٠ ٪ كاملة من تكلفة مبانى البرلمان فى لندن الأكبر من حيث المساحة والأكثر تنميقًا وبهرجة فى ثمانينيات القرن التاسع عشر. ونتيجة لذلك، اجتاحت موجة من الإصلاح ولاية ومجلس بلدية نيويورك. وأدرج قانون جديد يتعلق بالرشاوى كتعديل ضمن دستور الولاية، حيث كان فى مأمن عن أيدى المجلس التشريعى.

كما جرى إصلاح الجهاز القضائى ومهنة المحاماة نفسها، بفضل المحامين بشكل أساسى. كتب جورج تمپلتون سترونج فى يومياته «إن سوء استغلال آلية القانون هى رعب لأصحاب الملكيات الخاصة. لا يوجد رجل بنوك أو تاجر على ثقة من أن شخصًا يدعو نفسه «متلقى»، عينه شخص واحد ليس إلا هى خطوة أولى فى دعوى عابثة يقتحم عليه حجرة المحاسبة فى أية لحظة، ويطالب بامتلاك كل أصوله والإيقاف المخرب لكل نشاطه التجارى . . . لا يمكن لمدينة أن يستمر ثراؤها وازدهارها تستطيع أن تتحمل انتهاكات من هذا النوع . . . سيفر رأس المال إلى بقاع أكثر أمانًا».

تكمن المشكلة الأساسية فى أن التكنولوچيا فاقت سرعتها القانون. وقد كتب ديڤيد دادلى فيلد، المحامى فى نيويورك، فى واحدة من أعظم إنجازات الفكر فى القرن التاسع عشر، قانون فيلد للإجراءات المدنية، الذى تبنته ولاية نيويورك فى أربعينيات القرن التاسع عشر، ونسخ بعد ذلك فى أماكن أخرى. (استخدمته بريطانيا كأساس لإصلاح قوانينها فى سبعينيات القرن التاسع عشر، ويعد اليوم أساسًا للقانون المدنى فى جميع أنحاء العالم المستخدم للقانون العام.)

قبل ظهور التلغراف والسكك الحديدية، كان القضاة يحتاجون إلى حرية تصرف واسعة كى يحموا الأرواح والممتلكات. لكن حرية التصرف هذه انتهكت على نطاق واسع بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر. وفى خطاب نشره الكثير من الصحف، ذكر ويليام ماكسويل إيڤارتس، وهو واحد من المحامين البارزين فى البلد، والذى خدم كمدع عام فى أواخر إدارة الرئيس أندرو جونسون، ذكر فيما يتعلق ببداية عمله فى هذه المهنة أنه « بالنسبة لخروج محام من غرفة قاض ومعه أمر قضائى متحيز لا يستطيع الدفاع عنها أمام العامة، كانت ستثير نفس العاطفة نحوه إذا خرج ومعه كتاب جيب مسروق ».

أسس إيڤارتس ومحامون آخرون بارزون اتحاد محامين ولاية نيويورك فى عام ١٨٧٠م للرقابة على المهنة والعمل على إجراء الإصلاحات اللازمة على القانون، مثل منع القضاة من التدخل فى قضايا ليست معروضة أمامهم. وسرعان ما حذا المحامون فى ولايات أخرى حذوهم وشكلوا اتحادات محامين خاصة بهم. وفى العام التالى انهارت عصابة توبد، وأسهم اتحاد المحامين بـ ٣٠ ألف دولار للمساعدة فى تحمل النفقات لمقاضاة القضاة الفاسدين، أمثال القاضى بارنارد، الذين نجحوا فى تجريده من الحصانة، وساعدوا على دفع عجلة إصلاحات كثيفة فى القانون عبر المجلس التشريعى فى الولاية الذى صار فاضلاً فجأة.

ولقد أثبتت فضائح مبنى محكمة توبد وكريدى موبيلييه وكل الفضائح التالية حتى فضيحة ووترجيت وإنرون فى زماننا، أثبتت أنها كانت محركات للإصلاح. من المستحيل توقع كل شكل من أشكال الفساد يمكن أن ينمو فى ظل اقتصاد سوق حر يتطور وفى ظل حكومة محدودة الصلاحيات. وسيتأخر القانون دائمًا خلف الأفكار سواء كانت حسنة أم سيئة، والتى سيبتكرها بشر تدفعهم المصلحة الذاتية، لاستغلال الفرص الجديدة كلما سنحت. وربما يرجع السبب فى أن القرن التاسع عشر بدا وكأن الفضائح متفشية فيه بوجه خاص؛ لأن الكثير جدًا من التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية وقعت خلاله.

واستقر كلٌ من الاقتصاد والسياسة الأمريكية لمرحلة أكثر انصياعًا للقانون، وذلك بعد الإصلاحات التى جلبتها الفضائح التالية مباشرة للحرب الأهلية، بينما استمر الاقتصاد فى التطور بسرعة مهلكة. لكن الكثير من الرجال الذين سيلعبون دورًا رئيسيًا فى تشكيل الاقتصاد الجديد، رجال مثل ج. ب. مورجان وجون د. روكيفللر وأندرو كارنيجى، شبوا فى عصر غير مسبوق من الفساد الحكومى، ولم يستطيعوا مطلقًا تصور الحكومة كأداة مناسبة لإصلاح وتنظيم الاقتصاد.

كانت الحكومة، بالنسبة لهم، جزءًا من المشكلة لا الحل. وفكروا فى أن الأمر ملقى على عاتق رجال أمثالهم لوضع الاقتصاد الأمريكى على أسس سليمة وشريفة والمحافظة عليه هناك. وستظهر حركة سياسية ستعرف بأسماء مختلفة كثيرة ـ اليسار والليبرالية، والشعوبية، والتقدمية، وهلم جرًا ـ سيكون لها نظرة مختلفة تمام الاختلاف.

الفصل الثانى عشر

ممارسة التجارة بجيوب زجاجية

فى الوقت الذى كان فيه الاقتصاد القومى ينفجر من ناحية الحجم فى عصر ما بعد الحرب الأهلية، لم يستطع التنظيم النقدى والمصرفى أن يجاريه. بالرغم من أن الاقتصاد الأمريكى صار أكبر اقتصاد فى العالم وسيأتى عليه الوقت لينافس اقتصاد أوروبا بأكملها من ناحية الحجم، إلا أن الولايات المتحدة ظلت بدون بنك مركزى وبالتالى بدون آلية لتنظيم مخزون البلد من المال. كان شبح كراهية توماس جيفرسون للبنوك مايزال يسكن الاقتصاد الأمريكى، مع أن الاقتصاد حينئذ لم يحمل أى شبه كان مع أمة المزارعين التى تصورها جيفرسون.

وقد اختفت البنوك الحاصلة على امتياز بممارسة العمل من الولايات فى البداية تقريبا عندما حرمت من القدرة على إصدار أوراق بنكنوت إلا أنها عادت للظهور بقوة فى ذلك الوقت، واستعادت قدرتها على صنع المال ببساطة عن طريق منح المقترض حساب جار (وهو ابتكار بريطانى فى الصيرفة). وتناقص عددها إلى أقل من ٢٠٠ بنك فى نهاية الحرب الأهلية؛ لترتفع فى عام ١٩٠٠ إلى ٤٤٠٥ بنوك حاصلة على امتياز من الولايات، ومعظمها صغير وضعيف ماليّا.

وكان النظام المصرفى القومى الجديد يعمل بكفاءة فى الشمال الشرقى، حيث كان الاقتصاد فى أعلى مراحل تطوره ورأس المال السائل فى أكثر حالات توفره. لكن لأنه

كان محظوراً على البنوك القومية أن تفتح فروعًا فى ذلك الوقت أو أن تعمل عبر حدود الولاية، فقد زاد عددها بسرعة كبيرة أيضًا ليصل إلى ٣٧٣١ بنكا مع بداية القرن. وفى الوقت الذى تكون فيه البنوك القومية عادة أكبر وأقوى من بنوك الولايات، إلا أن هذه البنوك كانت تعتمد بنفس الدرجة على اقتصاد محلى واحد. ومن بين أعظم نقاط القوة فى الاقتصاد الأمريكى هى حجمه وتنوعه الهائلان اللذان حرم منهما قطاع البنوك الذى تعين على كل القطاعات الأخرى أن تتعامل معه. وسيثبت بعد حين أنه كان نقطة ضعف شبه مميتة.

وفى الجنوب والغرب، افتقرت مناطق كثيرة إلى متطلبات الامتياز القومى. فلم يكن فى ولايتى ميسيسيبى وفلوريدا بنك قومى واحد. بل هناك ما هو أسوأ، فرض حظر على البنوك القومية أن تقرض المال بضمان العقارات، وهو الأصل المتوفر بغزارة فى هذه المناطق. أصبحت أسس الإمداد بالمال ذاتها قضية سياسية كبرى فى أواخر القرن التاسع عشر بعدما قسمت قاعدة الذهب البلد.

ومع نشوب الحرب الأهلية، تخلت كلٌّ من الحكومة والبنوك عن قاعدة الذهب، وأصدرت الحكومة الملايين من الأوراق ذات الظهور الخضراء لا تسترد قيمتها للمساعدة فى دفع فواتيرها. وأعطى قانون عمل البنوك القومية والضريبة المفروضة على الأوراق النقدية (البنكنوت) التى تصدرها البنوك الحاصلة على امتياز من الولايات، أعطى البلد عملة موحدة للمرة الأولى بحلول نهاية الحرب. لكن طالما أنه يجرى تداول ذات الظهور الخضراء، لم تكن الولايات المتحدة داخليّا تعمل بقاعدة الذهب؛ لأن أسعارها يمكن أن تتراوح، وحدث ذلك بالفعل، فى مقابل الذهب. وبحلول أواخر ستينيات القرن التاسع عشر تطلب الأمر دفع نحو ١٣٥ من ذوات الظهور الخضراء لشراء ١٠٠ دولار ذهبى.

ومع هذا، كانت التجارة الدولية تعمل بقياس الذهب. وهذا يعنى أن التجار الذين يشترون أو يبيعون فى الخارج مضطرين لشراء الذهب لدفع التعريفات، وأن يراهنوا فى سوق الذهب لضمان عدم تأثير التذبذبات فى سعر ذات الظهور الخضراء على أربحاهم. وحسب جاى جولد، الذى يعد واحدًا من أدهى الرجال الذين عملوا فى وول ستريت، لاحت فرصة فى هذا الوضع. وفى عام ١٨٦٩ قرر أن يحتكر الذهب.

الاحتكار ما هو إلا التحكم فى مخزون سلعة بالكامل ـ سواء كانت بطون الخنازير أو أسهمًا فى شركة سكة حديدية أو الذهب ـ لفترة من الزمن. ويتعين على أى شخص يحتاج شراء هذه السلعة خلال تلك الفترة أن يدفع الثمن المطلوب من صاحب الاحتكار أو يستغنى عن شرائها. ولم يكن هناك خيار أمام المتعاملين فى البورصة الذين يبيعون على المكشوف ـ أو بمعنى آخر يبيعون ما لا يملكون على أمل هبوط الأسعار ـ إلا أن يشتروا عندما يتطلب الأمر تسليم السلعة، لأنه كما يفترض أن دانيال درو شرح المسألة:

إن الذى يبيع ما ليس معه

يشتريه ثانية أو فى السجن يودعا

شاعت محاولات الاحتكار فى وول ستريت فى ستينيات القرن التاسع عشر، وحدثت حالات ناجحة فى مختلف الأسهم كل عام. لكن محاولة الاحتكار المؤقت للذهب ـ الذى يعد قلب وروح النظام النقدى فى القرن التاسع عشر ـ لهو عمل من أعمال الجسارة المالية لم تحدث من قبل ولا من بعد. لأن من أحد الأسباب أن الحكومة الفيدرالية تحتفظ بماقيمته الملايين من الذهب، ويمكن أن تحبط أية محاولة مؤقتة للاحتكار وقتما تشاء. لكن جولد ظن أنه يستطيع أن يحتوى الرئيس جرانت الشريف والساذج بشكل ميئوس منه.

أجرى ترتيب كى يعين بموجبه اللواء دانيال بترفيلد، وهو أحد أبطال الحرب الأهلية، (ومؤلف مقطوعة « تابس»[1] العسكرية) كأمين خزانة فرعى فى نيويورك وبالتالى سيضطر إلى أن يأمر بأى بيع للذهب من أقبية الحكومة. وقال جيم فيسك شريك جولد عند سؤاله فى وقت لاحق ما إذا كان وضع أجهزة تنصت لمعرفة نيات الحكومة « نتنصت ؟ هراء! كان من الضرورى فقط أن نتنصت على بترفيلد لمعرفة كل ما نحتاجه ». وفى غضون ذلك، مارس جولد ضغطًا على الرئيس جرانت طوال صيف عام ١٨٦٩ لئلا يصرح بأية عملية بيع للذهب، مستشهداً بحاجة المزارعين الأمريكيين

(١) تابس: مقطوعة تعزف على البروجى أو الترومبيت كنوبة الصحيان أو خلال الجنازات العسكرية.

إلى تصدير محاصيلهم بأسعار جيدة، وفى ذات الوقت أخذ جولد وحلفاؤه فى مراكمة هذا المعدن النفيس فى وول ستريت.

كان من المدهش وجود ذهب قليل فى المخزون العائم - الكمية المتوفرة فى التوّ فى السوق فى وقت محدد ـ لا يزيد على نحو ٢٠ مليون دولار. وكانت غرفة الذهب فى وول ستريت فى ذلك الوقت تتعامل فيما تبلغ قيمته حوالى ٧٠ مليون دولار يوميّا، لكن معظم هذا المال يسمى «بالذهب الشبحى»، وهو الذهب الذى يشترى بهامش فى سمك الورقة. وكما شهد أحد العاملين فى وول ستريت ببعض من المبالغة « إذا كان مع رجل ألف دولار يمكنه الذهاب وشراء خمسة ملايين من الذهب إذا ما كان يهوى ذلك». وكان لجولد، الذى يشغل منصب رئيس واحدة من أكبر شركات السكك الحديدية فى البلد، موارد تكفى وتزيد لشراء المخزون العائم مرات مضاعفة إذ اجتذب كميات الذهب المطروحة أكثر فأكثر فى شبكته.

وبلغت ذروة الاحتكار يوم ٢٤ سبتمبر ١٨٦٩م الذى عرف منذ ذلك الحين بيوم الجمعة الأسود. وتعتبر هذه هى المرة الأولى فى تاريخ وول ستريت، لكنها لم تكن الأخيرة التى تستحق وصف «أسود». ربما كان أكثر الأيام المنفردة إثارة فى تاريخ شارع وول ستريت بكامله. كانت غرفة الذهب ذاتها فى حالة هرج حيث تنازع المتعاملون فى البورصة وهم فى غاية الاهتياج لحماية مصالحهم، وتوقف النشاط التجارى فى البلد برمته حيث تجمع الرجال فى مكاتب السماسرة والبنوك لمشاهدة سعر الذهب فى نيويورك يصعد لأعلى على المبرقة الكاتبة للأسهم stock ticker المخترعة حديثا آنذاك.

وفى الخارج فى شارع برود ستريت، كانت الأمور أفضل قليلا. وذكر شاهد عيان أن « برود ستريت اكتظ عن آخره بالآلاف من الرجال. . . وفى خلال ساعة تفجر غضب رجال أعمال اتسموا بالرزانة فى الشارع وصاروا بلا معاطف ولا ياقات والبعض كان بلا قبعات، كأنما أطلق سراح نزلاء عشرات المصحات العقلية. وصعد سعر الذهب بانتظام وسط صيحات وصرخات ولى الأيدى».

لكن الرئيس جرانت أدرك أخيرا ما يحدث وأمرت الخزانة ببيع ما قيمته ٤ ملايين دولار من الذهب فى الساعة ١١ : ٤٢ صباحًا، ووصل أمر إلى مكتب بترفيلد بعد

دقائق قلائل. وعلى أية حال كان احتكار الذهب قد تقوض بالفعل. وتوقف سعر الذهب عند ١٦٠ (من ذات الظهور الخضراء) فى الساعة ٤٠ : ١١ فى ذلك الصباح. وعند الظهيرة انخفض إلى ١٤٠، واستمر فى هبوطه. وذكرت صحيفة «نيويورك هيرالد» «أنه بالنسبة لبقية اليوم أضحت غرفة الذهب وكل ما حولها أشبه بموقع حريق هائل أو كارثة عظيمة بعد أن انتهت ذروتها. وخيم سكون مفاجىء على المشهد».

سيستحيل أن نعرف ما إذا كسب أو خسر جولد مالا فى ذلك اليوم؛ لأن الفوضى جرى إخفاؤها، ثم سويت. ولم تكن العقود التى تنص على الدفع بمقابل ذهبى تحديداً - مثلما تكون عقود الغرفة الذهب بالضرورة - تنفذ بقوة القانون، لذا كان من الممكن ألا يوفى به بدون تبعات قانونية، وفعل الكثير من المتعاملين هذا بالضبط. لكن لأن احتكار الذهب هو ذعر ينتاب المشترين، مع محاولة المتعاملين اليائسة لتغطية مبيعاتهم على المكشوف، لم تكن هناك آثار على المدى البعيد على الاقتصاد ككل. إن ذعر البائعين هو عادة الذى يؤشر إلى بداية حالات الكساد، حيث يندفع الناس إلى شراء أسهم وسندات بأى سعر، ويسحبون أموالهم من البنوك إذ يرون وجودها غير آمن هناك.

وينجم عن ذعر البائعين بطبيعته ارتفاع فى الطلب على المال، إذا يسعى المستثمرون والمودعون إلى السيولة والمال بالطبع هو أكثر الأصول سيولة. ولأنه لا يوجد بنك مركزى مخول له صلاحية تنظيم المعروض من المال وتوفير السيولة التى يحتاجها نظام البنوك فى لحظات الضغط والتوتر، ومع هذا فإن حالات ذعر البائعين تُفَاقم على نحو عظيم تقلبات دورة الاقتصاد المتجهة إلى أسفل، وتنهار مؤسسات مالية تسير على أسس سليمة بالمئات عندما تعجز عن الوفاء بالطلب المباغت على المال. وعادة ما تذهب معها مدخرات العمر لعائلات والأصول السائلة للأنشطة التجارية.

كانت السنوات التى تلت الحرب الأهلية مباشرة سنوات توسع اقتصادى مهول، حالة انتعاش أمريكية كلاسيكية. تضاعفت الأميال التى تنشأ من السكك الحديدية أثناء ثمانى أعوام فقط، وحدث الشىء نفسه بالنسبة إلى إنتاج القمح. لكن فى عام ١٨٧٣ أعلن جاى كوك، رجل البنوك من فيلادلفيا الذى اخترع حملات سندات التبرع للمساعدة فى تمويل الحرب الأهلية، وأصبح أشهر رجل بنوك فى البلد نتيجة لذلك، أعلن فجأة أنه معسر أى عاجز عن الدفع فى سبتمبر.

اجتاح الذعر وول ستريت، حيث عجزت البنوك ومكاتب السمسرة عن تحويل أصولها إلى نقود سائلة بسرعة كافية؛ فأفلست بالعشرات، وأجبرت بورصة نيويورك للأسهم على إغلاق أبوابها لمدة عشرة أيام، لأنها عجزت عن الحفاظ على سوق منظم. وساد الكساد فى البلد للسنوات الست التالية.

ووصل الكساد هذه المرة إلى مناطق أعمق عن ذى قبل فى الاقتصاد الأمريكى؛ لأن نسبة كبيرة من العاملين من السكان أمسوا معتمدين على الأجور المنتظمة والأسواق القومية. واستطاع مزارعو الكفاف، الذين كانوا يبيعون فائضهم محليّا، أن يتحملوا حالات الكساد المالى على نحو أيسر جدّا، أما عمال الصناعة والمزارعين، الذين اقترضوا من البنوك بضمان المحاصيل التى لم تحصد بعد وباعوا تلك لشركات حبوب كبرى، فعجزوا عن التحمل.

أخذت المؤسسات الصناعية والتجارية الجديدة الشكل التنظيمى والقانونى للشركات على نحو متنام، وأصبحت المؤسسة حيوية بالنسبة للاقتصاد الأمريكى بحلول الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مع الزيادة الهائلة للمشاريع التجارية من ناحية الحجم فى ذلك الوقت. واتسم القرنان الثامن عشر وأوائل التاسع عشر بالمشاريع التى يملكها ويديرها أفراد وعائلات. وندر وجود منظمات يعمل فيها أكثر من مائة عامل. إلا أنه بحلول وقت الحرب الأهلية كانت عدة شركات للسكك الحديدية تشغل الآلاف من العمال إلى جانب نمو الشركات الصناعية بسرعة أيضًا. وكان يعمل فى شركة باث للصناعات الحديدية، وهى أضخم شركة صناعية من ناحية عدد العاملين فى عام ١٨٦٠م، أربعة آلاف وخمسمائة عامل.

ولأن السكك الحديدية مشروع يحتاج لكثافة شديدة فى رأس المال، فإنه جرى تنظيمها كمؤسسات من البداية. ومع تنامى وانتشار السكك الحديدية بطول البلد أضحى موردوها وعملاء الشحن الخاصون بها الذين تزايدوا وأصبحوا بدورهم مؤسسات.

وفى أوائل أيام الاستقلال، كان الحصول على امتياز شركة يتطلب قانونًا محددًا من المجلس التشريعى للولاية، مع كل الجوانب السياسية التى يقتضيها هذا الأمر. لكن

بداية من مطلع القرن التاسع عشر، أخذت الولايات فى تمرير قوانين تأسيس عامة تسمح بإقامة شركات بالحصول على امتيازات بالعمل فى ظل ظروف معينة بشكل آلى. وبدأت المجالس التشريعية فى تسليم سلطتها فى تشكيل مؤسسات ليس لأغراض متسامية بالطبع، لكن ببساطة لأنه لم يعد ممكنا بالنسبة لها أن تتعامل مع كم الطلبات على امتيازات الشركات بالعمل.

كان يوجد فى الفترة الاستعمارية بكاملها ٧ شركات فقط تأسست فى مستعمرات أمريكا الشمالية البريطانية. لكن فى خلال السنوات الأربع الأخيرة من القرن الثامن عشر تأسست ٣٣٥ شركة فى الولايات المتحدة. ما بين عامى ١٨٠٠ و١٨٦٠ تأسس فى ولاية پنسلڤانيا وحدها أكثر من ألفى شركة.

فى عام ١٨١١ أصبحت ولاية نيويورك أول ولاية تمرر قانون تأسيس عام، بالرغم من أنه كان قاصراً فى الأصل على شركات تسعى لتصنيع مواد بعينها مثل المراسى والسلع الكتانية. وسرعان ما أدرج فى قائمة أنواع الأنشطة التجارية القابلة للتأسيس كافة أشكال النقل وتقريبًا كل أوجه التصنيع والخدمات المالية أيضًا.

ويتمتع الشكل المؤسسى بعدة مزايا عن نظام الشركاء. فنظام الشركاء يتوقف آليّا عند وفاة أحد الشركاء، لكن المؤسسات يمكن أن تعيش للأبد (بالرغم من أن المؤسسات الأولى كانت محدودة بمدة محددة من السنين). ويمكن لأى شريك فى نظام الشركاء أن يوقع عقداً يلزم كل الأطراف، بينما تستطيع المؤسسة استئجار إدارة لتولى أنشطة الشركة. ويعد الشىء الأكثر أهمية من كل ما تقدم هو أن المؤسسة تستطيع ككيان مستقل أن تقاضى (ويقاضيها الآخرون) وتشترى وتمتلك وتبيع ممتلكات. ولهذا السبب وصف كبير القضاة المؤسسة بأنها « كائن مصطنع » وهو «غير مرئى، ولايمكن لمسه ويوجد فقط فى تأملات القانون».

ويمكن للمؤسسات أيضًا أن تندمج. وتعد الكثير من شركات السكك الحديدية شركات محلية استهدف تأسيسها حل مشكلة نقل تتمثل فى الخروج من عنق زجاجة. ويمولها عادة أناس يعيشون فى المنطقة التى تمد فيها خط السكة الحديدية الذين اشتروا أسهمًا واختاروا الإدارة وراقبوا سير الأمور. لكن شركات السكك الحديدية الصغيرة

هذه سرعان ما اندمجت فى كيانات أكبر أثناء سعيها لتحقيق كفاءة أعلى ووفورات الحجم. وقد تشكل خط نيويورك المركزى الممتد من أولبانى حتى بافالو بالتوازى مع قناة إيرى فى عام ١٨٥٣ م عن طريق اندماج تسع شركات محلية للسكك الحديدية.

ومع تضخم شركات السكك الحديدية، إلى جانب أنها صارت أكثر بعدًا عن حملة أسهمها الذين زاد عددهم جدّا. كان الكثيرون من حملة الأسهم لشركات السكك الحديدية الجديدة الأكثر ضخامة أكثر اهتمامًا بالأرباح الناجمة عن المضاربة فى وول ستريت عن اهتمامهم بالشركة ذاتها. وسمح هذا للإدارة أن تدير الشركة لمنفعتها الخاصة مثلما فعلت إدارة شركة الاتحاد للمحيط الهادى، بدلاً من منفعة حملة الأسهم. ووقع عبء ابتكار وسائل إجبار إدارة المؤسسات على التصرف كمؤتمنين، على النحو الذى أصبحوا عليه إلى حد كبير على القطاع الخاص آنذاك.

ومع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، أخذت مشكلة عتيقة فى شئون الشركات تصير حادة أكثر فأكثر ألا وهى المحاسبة. ومع تضخم وتعقد المشروعات التجارية، شرع المحاسبون فى ابتكار الكثير والكثير من الأدوات للاطلاع على خط سير المال وتمكين المديرين من معرفة بالضبط أين وكيف يصرف (أو يساء صرفه). وأمكن إنجاز المشروعات التجارية العظمى فى العصر المطلى بالذهب(*) بسبب هذه الأدوات المحاسبية الجديدة. وتستمر عملية تطور المحاسبة بلا هوادة حتى اليوم. ويعد التدفق النقدى، على سبيل المثال، الآن واحدًا من أكثر المؤشرات أهمية فى إمكانات المؤسسات التجارية. لكن العبارة ذاتها التدفق النقدى سكت فى عام ١٩٥٤م فقط.

ومع اتساع المسافة بين المديرين والملاك، فقد تباينت اهتماماتهم فى المحاسبة أيضًا. أراد حملة الأسهم معلومات فى الوقت المناسب بحيث يستطيعون تقويم قيمة ممتلكاتهم ومقارنة نتائج شركتهم فى ظل المنافسة لتحديد إلى أى مدى تحسن الإدارة التصرف. وأراد المديرون، بطبيعة الحال، أن تظهر الدفاتر، وبالتالى أنفسهم، فى أفضل حالة ممكنة. كان شائعًا بالنسبة للمديرين فى القرن التاسع عشر أن يغادروا الشركة ومعهم

(*) العصر الذى أعقب انتهاء الحرب الأهلية، والذى شهد توسعًا فى الاقتصاد والتكنولوچيا، وظهر من الخارج جميلاً كالذهب، بينما داخله الكثير من الفساد والشرور ـ المترجم.

الحقيقة ويترنحوا من مكاسبهم من الاحتيال. ويعتبر هذا بالكاد أمراً غير مجهول اليوم.

ولم تصدر الكثير من الشركات التى يتعامل فى أسهمها فى البورصة علنا أرقام تعاملاتها على الإطلاق. عندما طلبت بورصة نيويورك للأسهم من شركة ديلاوير ولاكاوانا ووسترن للسكة الحديدية تقديم معلومات بشأن ماليتها، قيل لها أن تهتم بشئونها. وأخبرت البورصة باقتضاب بأن « شركة السكة الحديدية لا تقدم تقارير، ولا تصدر بيانات».

حتى عندما أصدرت شركة سكة حديدية تقريراً، كان من المرجح أن يكون على حد وصف أحد المعاصرين « وثيقة غامضة للغاية، ويقلع حامل الأسهم المتوسط . . . عن فكرة الاطلاع عليها بوجه عام من قبل أن يبدأ ». واقتضى الأمر من شركة إيرى للسكة الحديدية، بسبب دعم ولاية نيويورك لبعض من السندات التى أصدرتها بكثرة، أن تقدم تقريراً سنوياً مع شركة ألبانى. لكن بوسعها أن تقولب هذا التقرير كيفما شاءت. ولم يتردد مديرو شركة إيرى ـ وهى واحدة من أسوأ الشركات إدارة فى التاريخ ـ فى أن يستخدموا شكلاً مبتكراً جدّا من المحاسبة لإخفاء خدعهم الشخصية. وانتقد هوراس جريلى فى صحيفة «نيويورك تريبيون» عام ١٨٧٠م فى إيجاز ساخر من أنه إذا كان تقرير إيرى السنوى دقيقًا، إذن « لكان الطقس مدارياً فى آلاسكا والفراوالة فى موسم حصادها».

ووضعت صحيفة «كومرشيل آند فاينانشيال كرونيكل» الأسبوعية أصبعها على المشكلة وتنبأت بالحل. ذكرت أن «الشرط الوحيد لنجاح هذه الحيل هو السرية. هيأوا للعامة على نطاق واسع فرصة معرفة كل ما يستطيع مدير أن يعرفه من قيمة وإمكانات أسهمه لتختفى مهنة «مدير المضاربات». . . . يجب [على كل شركة] أن تعد وتنشر كل ربع سنة كامل الميزانية العمومية التى تظهر مصادر وكم عائداتها، أوجه صرف كل دولار وعائدات ممتلكاتها ونفقات التشغيل والإمدادات والتشييد الجديد والإصلاحات وكم وشكل ديونها والمنصرف من كل أصولها المالية».

واجتذبت الفكرة وول ستريت الجديدة على الفور. فبعد كل شىء، كان السماسرة ورجال البنوك يحتاجون إلى القيمة الحقيقية لشركة ما بنفس الدرجة التى يحتاجها

حملة الأسهم. وقاد هنرى كلووز، وهو رجل بنوك صاحب نفوذ كبير فى عصر ما بعد الحرب الأهلية، قاد هذه الدفعة لكل من إصدار تقارير منتظمة واعتماد محاسبين مستقلين لهذه التقارير لضمان دقتها. واشترطت البنوك الكبيرة فى وول ستريت، التى باتت أكثر قوة عن ذى قبل، وبورصة نيويورك للأسهم بشكل متنام من الشركات التى تحتاج إلى رأس المال أو تريد أن تدرج فى البورصة، اشترطت عليها أن تتوافق مع ما سيطلق عليه «مبادىء المحاسبة المتفق عليها بشكل عام» وأن يعتمد دفاترها محاسبون مستقلون.

كان معظم المحاسبين مجرد موظفين فى الشركات قبل حلول الثلث الأخير من القرن التاسع عشر. وحتى زمن متأخر كعام ١٨٨٤ كان يوجد ٨١ محاسبًا حرًا فقط مسجلين فى دليل المدينة (ما يناظر دليل التليفونات) فى نيويورك وفيلادلفيا وشيكاجو. وبعد مرور خمس سنوات أصبحوا ٣٢٢ محاسبًا. وشرع هؤلاء المحاسبون فى تنظيم أنفسهم. وفى عام ١٨٨٢م تشكل معهد المحاسبين وماسكى الدفاتر فى نيويورك وبدأوا فى إصدار شهادات لأولئك الذين يجتازون اختبارًا عسيراً. وفى عام ١٨٨٧م أنشئت الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين، وهى سلف الجهاز الرئيسى الذى يحكم هذه المهنة اليوم.

وفى عام ١٨٩٦م أقرت ولاية نيويورك تشريعًا جديداً يشكل الأساس القانونى لهذه المهنة الجديدة واستخدم عرضًا عبارة محاسب عمومى معتمد للمرة الأولى لتحديد الذين استوفوا المعايير التى وضعها القانون. وسرعان ما نسخت الولايات الأخرى التشريع والعبارة. ومع بداية الحرب العالمية الأولى، صار نظامًا معمولاً به فى جميع أنحاء الاقتصاد الأمريكى الرأسمالى.

وظلت المنطقة المالية الوحيدة الرئيسية التى ندر فيها استخدام مبادىء المحاسبة المتفق عليها بشكل عام والمحاسبين المستقلين وهى الحكومة. وبالفعل فبعد انقضاء قرن على هذا، ماتزال معظم حكومات الولايات تشترط على الكائنات التى تقطن بها أن يلتزموا بمبادىء المحاسبة المتفق عليها بشكل عام، بينما لا تفعل هى ذلك. وماتزال الحكومة الفيدرالية - أضخم كيان مالى على وجه الأرض - يمسك دفاتره بنفس الطريقة التى

كان يفعلها فى القرن التاسع عشر. وفى عدم وجود قوى موازية مثل بنوك وول ستريت وبورصة الأسهم، لممارسة الضغط اللازم، استطاع «مديرو» الحكومة ـ المشرعون والحكام والرؤساء ـ أن يضعوا مصالحهم الذاتية قبل مصالح «حملة الأسهم».

ومع تنامى وانتشار المؤسسات الصناعية، تزايدت أيضًا حاجتهم لرأس المال. ولم يمدهم بالمال البريطانيون، الذين كانوا أهم موردى رأس المال بفارق كبير فى عصر ما قبل الحرب الأهلية، إنما جرى ذلك عن طريق وول ستريت، من خلال شبكة بنوكه الاستثمارية متسارعة النمو. لا يوجد أحد جسد مركز ثقل وول ستريت الجديد أكثر من أكثر رجال البنوك أهمية فى عصره، وهو ج. ب. مورجان.

ولد مورجان غنيًا، خلافًا للكثير جدًا من عمالقة المال فى العصر المطلى بالذهب، فى مدينة هارتفورد، كونيكتيكت عام ١٨٣٦. كان جده مؤسس شركة آيتنا للتأمين ضد الحريق واستثمر فى مجال السكك الحديدية والمراكب البخارية والعقارات فى الوقت الذى أصبحت فيه هارتفورد واحدة من أكثر المدن ثراء فى البلد من ناحية نصيب الفرد. وأصبح والده جونيوس سبنسر مورجان شريكًا فى شركة جورج بيبودى الأمريكية للبنوك وشركاه فى لندن فى خمسينيات القرن التاسع عشر. وتولى زمام الشركة بعد تقاعد بيبودى وأعاد تسميتها باسم ج. س. مورجان وشركاه. وسرعان ما تطورت لتصبح أكثر البنوك الدولية أهمية.

وقد سافر مورجان كثيرًا إلى أوروبا وهو طفل، وتردد على المتاحف العظيمة التى لا يوجد مثيل لها فى الولايات المتحدة فى تلك الفترة، وانغرس فيه شغف عميق بالفن. وتلقى مورجان تعليمًا جيدًا جدًا ـ حيث داوم على الحضور فى جامعة جوتنجن فى ألمانيا فى الوقت الذى كان فيه حفنة من الأمريكيين من أبناء جيله من الذين يخططون للعمل فى النشاط التجارى لم يذهبوا إلى أية كلية قط ـ وكان يتحدث الفرنسية والإيطالية بطلاقة.

ولذلك، فقد شب مورجان فى عالم أوسع بكثير من غالبية أبناء جيله وصار على دراية تامة بعمل البنوك الدولية فى أعلى مستوياتها من طفولته. وتأثر كثيرًا بوالده وبيبودى، وكان مقتنعًا بأن الاستقامة الشخصية أمر محورى بالنسبة للنجاح فى عمل

البنوك. وفى ختام حياته، عند سؤاله فى إحدى جلسات الكونجرس « ألا يقوم الائتمان التجارى مبدئيًا على المال أو الأملاك ؟ ».

أجاب مورجان « كلا ياسيدى. إن أول الأشياء هو الشخصية ».

« قبل المال أو الأملاك ؟ »

أصر مورجان قائلاً « قبل المال أو الأملاك أو أى شىء آخر. إن المال لا يستطيع شراءها. . . . لأنه إذا أتانى رجل لا أثق به لا يمكن أن يأخذ منى مالاً ولو معه سندات العالم المسيحى كله ».

وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، كان مورجان وطد مكانته فى وول ستريت وكشريك فى شركة دريكسل ومورجان وشركاه المرموقة، الكائنة فى الركن الجنوبى الشرقى من شارعى وول ستريت وبرود ستريت، حيث ظل بنك مورجان منذ ذلك الحين. وسرعان ما ميز مورجان نفسه عن رجل البنوك المتوسط.

فى عام ١٨٧٨م أراد ويليام ڤاندربيلت، الذى ورث كم ثروة أبيه المهولة، ومن بينها ما لا يقل عن ٨٧ ٪ من أسهم شركة نيويورك المركزية للسكة الحديدية، أن ينوع ممتلكاته. لكن بيع كتلة كبيرة من شركة بارزة مثل شركة نيويورك المركزية بدون خفض سعر الأسهم ليس بالمهمة اليسيرة.

ومع هذا، تولى مورجان الأمر ونجح فى بيع ١٥٠ ألف سهم فى لندن بسعر جيد جدًا هو ١٢٠ دولارًا للسهم. وتمكن من إنجاز ذلك بمنتهى الهدوء، بحيث لم يلحظ أحد شيئًا. واعتبرت عملية شديدة البراعة والهيمنة فى مجال تغطية الاكتتاب، وأكثر من هذا جعلت من مورجان قوة رئيسية فى مجال السكك الحديدية الأمريكية، إذ صار وكيلاً لحاملى الأسهم الإنجليز الجدد، وممثلاً لهم فى مجلس إدارة الشركة.

واعتزم مورجان استخدام نفوذه الجديد فى فرض النظام فى تجارة السكك الحديدية، التى كانت فى حاجة ماسة إليها. كان ما يزال هناك الكثير من شركات السكك الحديدية الصغيرة التى تعمل بشكل مستقل، والتى بالرغم من حجمها عجزت عن الانتفاع من وفورات الحجم واستخدام أحدث تكنولوچيا فى المجال. كما أن غالبية الخطوط

الرئيسية للسكك الحديدية تجمعت من الكثير من الخطوط الكثيرة الصغيرة، فإنها كانت عادة ذات بنى معقدة بشكل غريب من ناحية رأسمالها.

علاوة على ذلك، كانت شركات السكك الحديدية تخوض منافسة مهلكة نتج عنها إفراط فى الإنشاء، اتسمت بالإهدار وفى بعض الأحيان بأنها مخربة. حتى شركتا پنسلڤانيا للسكك الحديدية ونيويورك المركزية الجبارتان كانتا تمسكان بخناق بعضهما البعض. كانت شركة پنسلڤانيا تنشىء خطًا على الجانب الغربى من نهر هدسون لمنافسة شركة نيويورك المركزية، التى توجد خطوط قضبانها الرئيسية على الناحية الشرقية من النهر. وكانت شركة نيويورك المركزية من جانبها تنشىء خطًا جديداً موازيًا لخط پنسلڤانيا عبر جبال ألاجاينى داخل ولاية بنسلڤانيا ذاتها.

وفاز مورجان بموافقة الخطين على أن يتفاوضا معه ودعا رئيسى الشركتين لمحادثات على متن يخته الفخيم «كورسير». وفى الوقت الذى أخذ اليخت يقطع فيه المسافة بين نيويورك ووست پوينت فى نهر هدسون جيئة وذهابًا، أقنع مورجان الخطين بالتخلى عن خطوطهما المزدوجة. (هجرت الأنفاق التى شقت فى جبال پنسلڤانيا من أجل شركة نيويورك المركزية، ثم بعد سبعين عامًا جرى دمجها فى طريق تتقاضى عنه رسوم مرور پنسلڤانيا). وقفزت مكانة مورجان إلى عنان السماء بعد اتفاق «كورسير»، وانهال الكثير من طلبات الشغل الجديد المربح على شركته نتيجة لذلك.

بالرغم من كونه رجل بنوك وليس رجل مشروعات السكك الحديدية، إلا أنه أصبح أكبر قوة دافعة فى هذه الصناعة، إذ أعاد تنظيم شركة بالتيمور وأوهايو للسكة الحديدية وشركة تشيزاپيك وأوهايو وشركة إيرى وشركات سكك حديدية أخرى رئيسية فى تلك السنوات. وأضحت هذه الشركات بعد هيكلتها على نحو مؤسسى سليم ومسارات أكثر عقلانية، أضحت قادرة على النمو والتطور الاقتصادى أكثر بكثير عن ذى قبل.

ووضع مورجان شركاء فى شركة ج. ب. مورجان وشركاه فى مجالس إدارة هذه الشركات للتأكد من أن السكك الحديدية لن تنجرف مرة أخرى لأساليب الماضى القديمة السيئة. وقد مر ثلث خطوط السكك الحديدية فى الولايات المتحدة بالكامل

عبر إعادة تنظيم وعادة سيطرة بنوك وول ستريت، فى العقدين الأخيرين من القرن. وما خرج إلى الوجود حينئذ كان اقتصادًا ناضجًا.

يعد التوسع فى خطوط السكك الحديدية الأمريكية بعد الحرب الأهلية أمرًا لا يقل عن كونه خارقًا. كان الطول الإجمالى للخطوط ٣٠,٦٢٦ ميلاً من القضبان فى عام ١٨٦٠ مما يجعل الولايات المتحدة بالفعل تمتلك أكبر نظام للسكك الحديدية فى العالم. لكن بحلول عام ١٨٧٠ أصبح لديها ٥٢,٩٢٢ ميلاً؛ و ٩٣,٢٦٢ ميلاً فى عام ١٨٨٠؛ ١٦٦,٧٠٣ ميلاً فى عام ١٨٩٠. وفى عام ١٩٠٠ أصبح يوجد ١٩٣,٣٤٦ ميلاً، أى زيادة أكثر من ستة أمثال فى أربعين عامًا. وفى الوقت زادت فيه القيمة السنوية للمنتجات المصنعة سبعة عشر مرة ما بين عامى ١٨٦٥ و١٩١٦م، وازداد حجم الشحن السنوى للأطنان المنقولة بالأميال عبر السكك الحديدية خمسًا وثلاثين مرة.

ومع بداية القرن العشرين، أحكمت السكك الحديدية ربط اقتصاد بات الآن فعلاً قومى النطاق، وصارت كل بلدة تقريبًا أيًا كان حجمها يخدمها خط حديدى. وكانت المدن الكبرى يخدمها عدة خطوط. ومع هذا شكلت شبكة الخطوط الحديدية مشكلة لم تكن فى الحسبان بالمرة. كان تقدير وقت وصول القطار أمرًا محليًا، يحدد بوقت انتصاف الظهيرة محليًا الذى يتأخر عن خط طول نيويورك بمقدار دقيقة واحدة لكل أحد عشر ميلاً يسافر فيها المرء ناحية الغرب. وبالتالى، عندما تنتصف الظهيرة فى نيويورك تكون الساعة ١١:٥٥ فى فيلادلفيا و١١:٤٧ فى واشنطن و١١:٣٥ فى بتسبرج. واستخدمت ولاية إيلنوى سبعًا وعشرين منطقة زمنية مختلفة؛ وولاية ويسكونسون ثمانية وثلاثين منطقة زمنية.

ولم يكن أمرًا ذا بال عندما كان السفر يقاس بسرعة الجياد، لكن مع خطوط السكك الحديدية كانت تشكل فارقًا؛ إذ أصبح وضع جدول مواعيد كابوسًا. وتردد الكونجرس فى التعامل مع هذه المشكلة لسنوات خشية ردود الفعل المحلية، لذا تصرفت شركات السكك الحديدية بنفسها. وفى عام ١٨٨٣م أقامت توقيتات قياسية، حيث قسمت البلد إلى أربع مناطق زمنية، شرقية ومركزية ومنطقة الجبال والمنطقة المطلة على المحيط الهادى، بحيث يتأخر وقت انتصاف الظهيرة ساعة فى كلٍّ منها. وفى ١٨ نوفمبر

١٨٨٣م بدأت السكك الحديدية فى العمل وفقًا لنظام التوقيت القياسى. وفى الوقت الذى ظهرت فيه شكاوى من أن البلد يجب أن يعمل وفقًا «لوقت الرب ـ وليس وقت ڤاندربيلت»، إلا أنه خلال سنوات قليلة أصبح التوقيت القياسى قياسيا فعلاً، ومن المتعذر تخيل عالم بدونه.

وتعكس قدرة السكك الحديدية على فرض شىء أساسى جدًا كنظام المناطق الزمنية إلى أى مدى اكتسبت السكك الحديدية نفوذًا فى أواخر القرن التاسع عشر. ويعد إنشاء خطوط السكك الحديدية أضخم صناعة فى البلد بفارق كبير عن أى صناعة أخرى. وكان يعمل بها ما يزيد على مليون عامل فى عام ١٩٠٠، من إجمالى السكان البالغ عددهم نحو ست وسبعين مليون شخص، ويبلغ متوسط الدخل السنوى لكل واحد منهم ٥٦٧ دولارًا. وبما أن السكك الحديدية يشغلها بشر، فلم يترددوا فى استخدام قوتهم فى السوق لتحقيق مصالحهم الذاتية.

وقد طورت السكك الحديدية نظام الخط الرئيسى والفرعى، حيث يربط خط رئيسى بين المدن الرئيسية وخطوط فرعية عديدة للمجموعات السكانية الصغيرة. وكانت عادة تدور منافسة حادة فى مجال الخطوط الرئيسية. وعلى سبيل المثال يمكن للمرء أن يختار بين خط نيويورك المركزى وخط پنسلڤانيا وخط إيرى إذا أراد أن يسافر من شيكاجو إلى نيويورك. وبالنسبة للخطوط الرئيسية، تراوحت شركات السكك الحديدية بين التنافس بضراوة على التجارة وخفض السعر حتى النخاع وتشكيل تكتلات لتقسيم العمل التجارى وتثبيت الأسعار. وعادة ما انهارت هذه التكتلات بسرعة بسبب الافتقار إلى آلية التنفيذ.

لكن معظم الخطوط الفرعية كانت احتكارات وبإمكان شركات السكك الحديدية ـ وهذا بالقطع ما فعلته ـ أن تزيد من أرباحها عن طريق زيادة الرسوم على ركاب هذه الخطوط زيادة كبيرة، وفى بعض الأحيان كبيرة جدًا.

وليس من المدهش أن الزبائن استاءوا. وسرعان ما تطورت حركة البيوت الريفية الممثلة فى بيت الريف القومى لرعاة الفلاحة، التى بدأت فى عام ١٨٦٧م كمنظمة اجتماعية وتربوية، ثم تطورت إلى منظمة تمارس الضغط وهى تمثل الفلاحين فى

مواجهة شركات السكك الحديدية. وبحلول عام ١٨٧٥ م كان يوجد عشرون ألف بيت ريفى محلى فى جميع أنحاء منطقة غرب الوسط وثمانية آلاف عضو فى المنظمة، تكن غالبيتهم استياء حاداً إزاء شركة السكة الحديدية المحلية.

ومن الطبيعى أن يلاحظ الساسة فى عواصم الولايات بسرعة حركة بهذه الضخامة، وشرعوا فى تنظيم السكك الحديدية، وكانوا عادة يشكلون لجنة لمراقبة هذا النشاط التجارى. لكن ثبت أن هذه اللجان عاجزة، ويرجع السبب جزئيّا فى أن جماعات الضغط العاملة لصالح شركات السكك الحديدية الأعلى كعبًا عملوا على أن تكون اللجان ذات صلاحيات محدودة جدّا.

ولم تزد هذه اللجان عادة عن كونها غطاء سياسيّا للسماح لشركات السكك الحديدية بأن تفعل ما يحلو لها. وفى عام ١٨٩٥ كتب ناقد للجنة كاليفورنيا للسكك الحديدية « تظل الحقيقة المثيرة للاهتمام أن هيئة شكلت منذ ستة عشر عامًا لغرض وحيد هو كبح جماح مؤسسة سكة حديدية واحدة [شركة الاتحاد للمحيط الهادى] بيد حازمة، وجد أنها فى اتساق بلا انقطاع، طوال هذه الفترة هى المدافع عنها والحامى لها».

وسرعان ما اتضح أن الولايات بمفردها لا تستطيع أن تنظم بفاعلية عمل شركات السكك الحديدية التى امتدت فى غير نظام فى الكثير من الولايات. وعندما قضت المحكمة العليا فى قضية واباش ضد إيلينوى عام ١٨٨٦م بأن الولايات ليس لها سلطان على شركات السكك الحديدية التى تحمل البضائع عبر خط داخل الولاية، فإن الصراع على تنظيم عمل شركات السكك الحديدية انتقل بحكم الضرورة إلى واشنطن.

وواجه الكونجرس الآن نفس المشكلة السياسية التى واجهتها المجالس التشريعية فى الولايات. كانوا من ناحية أمامهم عشرات الآلاف من أصوات الناخبين فى المحك فى جانب المزارعين وصغار التجار والمصنعين، ومئات الآلاف من الدولارات فى المحك ممثلة فى شركات السكك الحديدية من ناحية أخرى.

وما نتج عن هذا، بعد عام من عملية طبيخ سياسية، هو ما عبرت عنه كلمات لأحد المؤرخين « صفقة لم تهيمن فيها مصالح أحد باستثناء ربما مصلحة الساسة فى أن يلقوا

بالصراع أخيراً . . . عن كاهلهم ونقلها إلى لجنة وإلى المحاكم » . كان اقتراح تشكيل لجنة فيدرالية للسكك الحديدية ، شبيهة باللجان التى أخفقت على مستوى الولايات ، هو الاقتراح الوحيد الذى حظى بالتفكير الجاد .

ولم تكن هناك اعتراضات من جانب شركات السكك الحديدية لتصورها أن مصالحها معمول حسابها جيداً . وبالفعل ، قال نائب رئيس شركة پنسلڤانيا للسكك الحديدية مبكراً فى عام ١٨٨٤ إن « غالبية ضخمة من شركات السكك الحديدية فى الولايات المتحدة سيبتهجون إذا استطاعت لجنة للسكك الحديدية . . . أن تجعل فئات الأسعار بناء على حركة النقل مما سيضمن ستة بالمائة كحصة ربح ، وإنى لا يساورنى شك فى أنه فى ظل هذا الضمان ، سيكونون سعداء جداً فى أن يخضعوا للرقابة المباشرة وتشغيل الحكومة القومية» .

وبمعنى آخر ، إن ما أرادته شركات السكك الحديدية هو تكتل ترعاه وتعمل الحكومة على تطبيقه ليحل بدلا من التكتلات الكثيرة الخاصة التى ظل يحالفها الفشل .

ونص مشروع القرار الذى ظهر أخيراً وشكلت لجنة التجارة بين الولايات بمقتضاه أن « كل الرسوم . . . ستكون معقولة ومنصفة » . لكنه لم يعرف ما يعنيه هذا . وعلاوة على ذلك ، حظر وجود اختلاف فئات الرسوم فى الخطوط الرئيسية والفرعية وبين النقلات القصيرة والطويلة . لكن تعين على اللجنة أن تلجأ للمحاكم لفرض تطبيق أى تعليمات لها . ولم تعجز شركات السكك الحديدية عن العثور على طرق للالتفاف حول القواعد الجديدة عندما أرادت . وبالرغم من أن لجنة التجارة بين الولايات اكتسبت قوة فى العقد التالى إلا أنها سرعان ما تطورت لتصير بالضبط ما أرادته شركات السكك الحديدية فى المقام الأول ، تكتلاً ترعاه وتعمل الحكومة على تطبيقه . وليس هذا بالمدهش ، لأن معظم خبرته الفنية يستقيها بالضرورة من صناعة السكك الحديدية ذاتها ، وهى مشكلة تفشت فى كل الهيئات الرقابية الحكومية منذ ذلك الحين .

لكن أيّا كانت أوجه قصورها ، فإن لجنة التجارة بين الولايات تعد نقطة تحول كبرى فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى . وللمرة الأولى ، حاولت الحكومة الفيدرالية أن تنظم جزءاً من هذا الاقتصاد .

وتوالى الكثير بعد ذلك بالرغم من أنه كما هو الحال بالنسبة للجنة التجارة بين الولايات فإن الغرض والنتائج لم يكونوا فى توافق، على الأقل على المدى القصير. وفى عام ١٨٩٠ مرر الكونجرس بسبب الضغط عليه لكبح نفوذ شركات السكك الحديدية مرر قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار. وكان كلا مجلسى الكونجرس فى ذلك العام يسيطر عليهما جمهوريون محبذون للنشاط التجارى، وكان يشغل البيت الأبيض رئيس جمهورى هو بنيامين هاريسون، لكن قانون شيرمان قد أقر بمعارضة صوت واحد ووقع عليه فصار قانونًا.

ويرجع هذا إلى أن هذا القانون اتسم بعدم التحديد على نحو ملحوظ. ونص على أن « كل عقد أو تجمع فى شكل احتكار أو ما شابه أو مؤامرة لتقييد التجارة بين الولايات المتعددة أو مع دول أجنبية يعلن ها هنا أنه غير مشروع ». وعلاوة على هذا، تم تجريم « احتكار أو محاولة الاحتكار أو التجمع أو التآمر . . . لاحتكار أى جزء من التجارة بين الولايات المتعددة ».

وعملت إدارات هاريسون وكليفلاند وماكينلى المحبذة للنشاط التجارى، والمحكمة العليا المحافظة بشدة فى تسعينيات القرن التاسع عشر، على ضمان أن يكون قانون شيرمان باطلاً فى الأعوام الأولى بعد إقراره. لكن بنص كلمات المؤرخ تشارلز وارين، إن قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار ساعد على تنبيه « الكونجرس إلى إدراك القوة المهولة المغلفة داخل مادة التجارة، وأن رئيسًا ناشطًا سيستخدمه فى العقد التالى لجعل الحكومة الفيدرالية عاملاً رئيسيًا فى تنظيم الاقتصاد الأمريكى».

وقد تحقق هذا إلى درجة أن ج. ب. مورجان قبيل وفاته فى عام ١٩١٣، وهو الذى تزعم حركة الاشتراط على المؤسسات أن تستخدم مسك الدفاتر قياسية ومحاسبين مستقلين لاعتماد تقاريرها المالية، سيشكو من أن ثيودور روزفلت توقع من الرجال أن يمارسوا النشاط التجارى « بجيوب زجاجية». وقد قدر الشفافية فى شئون الآخرين أكثر من شئونه الشخصية مثله فى ذلك مثل معظم الناس، سواء فى الحكومة أو الأنشطة التجارية.

الفصل الثالث عشر

هل كان هناك نشاط تجارى مثل هذا؟

لا يوجد شيء يجسد اقتصاد العالم الغربى فى أواخر القرن التاسع عشر مثل الصلب. وأضحى إنتاج الصلب مقياس القوة الصناعية للبلد، واستخداماته بلا حدود. وكان تأثيره على قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل السكك الحديدية والمباني بالغ الضخامة. لكن الصلب لم يكن اختراع ذلك العصر على الإطلاق. لقد كان الصلب موجودا بالفعل منذ ما لايقل عن ثلاثة آلاف عام. إن ما استجد فقط هو تكلفة إنتاجه.

إن تحويل الحديد إلى قضبان حديدية عن طريق إعادة صهرها وخلطها بالحجر الجيرى الأرضى لإزالة المزيد من الشوائب هى الخطوة الأولى فى إنتاج الحديد والصلب. ويخرج إلى الوجود الحديد الزهر عندئذ عن طريق سكب هذا فى قوالب، لإنتاج أشياء مثل طاسات القلى وأفران الطبخ وعناصر الإنشاء. واستخدم الحديد الزهر على نطاق واسع فى الإنشاءات الحضرية فى الفترة التى أعقبت الحرب الأهلية، لكنه اتصف بنقائص خطيرة. يعد الحديد الزهر قوى للغاية عند ضغطه فيمكن صنع أعمدة ممتازة منه. لكن لكونه سهل الانكسار، فهذا يجعل منه ضعيفًا عند مقاومة الشد، وبالتالى فهو لا يصلح لصنع العوارض. كان ما تحتاجه هو الحديد المطاوع.

يصنع الحديد المطاوع عن طريق صهر الحديد الخام وتحريكه على نحو متكرر حتى يكتسب قوامًا كالعجين، وتتصاعد منه معظم الشوائب. وعرف العمال الذين يعملون

فى هذه الأفران باسم مطوعى الحديد، وكانوا شديدى المهارة ويتقاضون أجوراً عالية جدّا. وبعد أن يزال المعدن من فرن التطويع يعرض إلى الضغط واللف والطى مرة بعد أخرى ـ حتى يكون التأثير مثل عجن عجينة الخبز ـ حتى تكتسب صفة الألياف التى تجعل من الحديد المطاوع أقل عرضة للانكسار من الحديد الزهر، وبالتالى متوسط القدرة فى احتمال مقاومة الشد. ويتسم الحديد المطاوع بأنه أكثر ليونة مقارنة بالحديد الزهر لكنه لدن أيضا، أى يمكن سحبه وطرقه فيتحول إلى أشكال متنوعة، تماما مثلما الحال بالنسبة للنحاس.

وكان الحديد المطاوع بالطبع أكثر تكلفة بكثير فى إنتاجه من الحديد الزهر، لكن يمكن استخدامه فى صنع العوارض والجسور والسفن والشىء الأكثر أهمية لاقتصاد القرن التاسع عشر بعد عام ١٨٣٠م، قضبان السكك الحديدية. لم يكن ليتسنى للثورة الصناعية ببساطة أن تنتقل إلى مستوى أعلى من الأداء والسرعة بدون كميات كبيرة من الحديد المطاوع.

ويتمتع الصلب، الذى هو حديد مخلوط مع الكمية المناسبة من الكربون فى سبيكة فى ظل ظروف ملائمة، بالصفات الجيدة لكل من الحديد الزهر والحديد المطاوع. وهو قوى وشديد للغاية مثل الحديد الزهر، كما أنه قابل للطرق ويتحمل الصدمات مثل الحديد المطاوع. وهو أشد بكثير فى تحمل مقاومة الشد من كليهما، وبالتالى فهو يعد مادة بناء فائقة الجودة.

لكن حتى منتصف القرن التاسع عشر، كانت الطريقة الوحيدة لصنع الصلب هى خلط حزم من الحديد المطاوع بالكربون وتسخينها لفترة تدوم أياماً. ولذلك فقد اقتصر استخدامها على سلع قيمتها عالية جدّا مثل نصال السيوف والأمواس والأدوات، حيث بررت قدرتها على تحمل الصدمات والتقبل والاحتفاظ بحافة حادة، تكلفتها العالية. وفى منتصف القرن التاسع عشر كانت أوروبا تصنع ٢٥٠ ألف طن من الصلب بالأساليب القديمة ونحو ١٠ آلاف طن فقط تصنع فى الولايات المتحدة.

ثم اخترع رجل انجليزى يدعى هنرى بسمر (الذى حصل على لقب سير فيما بعد) فى عام ١٨٥٦م محول بسمر، الذى سمح للصلب بأن يصنع بشكل مباشر وسريع. ومثلما هو الحال عادة فى تَارَيخ تطور التكنولوچيا، يكون الحدس الأولى نتيجة لملاحظة

عرضية. كان بسمر قد ابتكر طرازًا جديدًا من قذائف المدفعية، لكن المدافع المصنوعة من الحديد الزهر فى ذلك الوقت لم تكن بالقوة الكافية للتعامل معها. وبدأ يجرى تجارب على أمل ابتكار معدن أقوى، وذات يوم هبت ريح شديدة على الحديد المنصهر. وقد اتحد الأوكسجين الموجود فى الهواء مع الحديد والكربون فى الحديد المنصهر، فرفع حرارة المعدن ولتتصاعد منه الشوائب. وخرج معظم الكربون وما تبقى هو الصلب فحسب.

وأدرك بسمر ما حدث فعكف على الفور لتصميم عملية صناعية تستنسخ بالضبط ما لاحظ عرضًا حدوثه. كان المحول الذى اخترعه عبارة عن حاوية ضخمة، يبلغ عرضها عشرة أقدام وارتفاعها عشرين قدمًا ومزودة بمرتكزات دوران، بحيث يمكن سكب محتوياتها. وصنعت الحاوية من الصلب، وتحوطها قوالب الطوب الحرارى. ويمكن للهواء أن ينفخ فى قاع الحاوية عبر ثقوب فى الطوب على «الحشوة»، حسبما كان يطلق على كتلة المعدن المنصهر، ويحولها إلى صلب فى نفخة هائلة من اللهيب والحرارة. وأمكن باستخدام محول بسمر تحويل من عشرة أطنان إلى ثلاثين طنًا من الحديد الخام إلى صلب كل ما بين اثنتى عَشرة وخمس عشرة دقيقة فيما يعتبر واحدًا من أكثر العمليات الصناعية إبهارًا.

كتب جون أ. فيتش نصير العمال فى عام ١٩١٠م أنه «يوجد بريق أخاذ فى صناعة الصلب. يستحوذ حجم الأشياء ذاتها ـ الضخامة البالغة للأدوات ونطاق الإنتاج ـ على الذهن بإحساس طاغ بالقوة. أفران الانصهار يبلغ ارتفاعها ثمانين، تسعين، مائة قدم، نحيلة لا تشبع، تفتح فاها دومًا ليدخل طن بعد طن من الخام والوقود والحجارة. إن محولات بسمر تبهر العين بألسنة اللهيب المتطايرة منها. تحمل سبائك الحديد التى تزن الآلاف منَ الأَرطال من مكان إلى آخر ويلقى بها مثل لعب. . . . تلتقط الرافعات قضبان الصلب أوعارضات يبلغ طولها خمسين قدمًا فى خفة كأن أطنانها أوقيات. هذه هى الأشياء التى تسحر الزائر لورش فولكان[1]».

كان أحد زوار مصانع الصلب الخاصة بهنرى بسمر فى شيفلد فى عام ١٨٧٢م، مهاجرًا اسكتلنديّا شابّا يدعى أندرو كارنيجى. وتأثر بصورة هائلة بما رأى ـ تأثر فى

(١) إله النار وصنع المعادن وفقًا للأساطير الرومانية.

واقع الأمر للدرجة التى جعلته يركب موجة الطلب المتنامى على الصلب على مدى السنوات التالية لتجعل منه واحداً من أكبر أصحاب الثروات الأمريكية.

ولد كارنيجى فى دنفيرملاين، الواقعة على بعد بضعة أميال من شمال غرب وعبر مصب نهر فيرث أوف فوروث من إدنبره، فى عام ١٨٣٥م. كان والده نساجًا يدويًا امتلك نولاً، حيث كان يصنع أقمشة الدمقس ذات تموجات شديدة الدقة. وكانت دنفرملاين مركزاً لتجارة الدمقس ويستطيع العمال المهرة أمثال ويليام كارنيجى أن يتكسبوا رزقهم هناك بشكل جيد. لكن الثورة الصناعية دمرت أسلوب معيشة ويليام كارنيجى. وبحلول أربعينيات القرن التاسع عشر أمكن للأنوال التى تعمل بالطاقة البخارية أن تنتج قماش الدمقس أرخص بكثير من المصنوع على النول اليدوى. بينما كان هناك ٥٦٠, ٨٤ من عمال النول اليدوى فى اسكتلندا فى عام ١٨٤٠م، فإنه لم يبق منهم سوى ٢٥ ألف عامل فقط بعد مضى عشر سنوات. لم يكن ويليام كارنيجى من بينهم.

هوى ويليام كارنيجى فى وهدة اليأس، وتولت زوجته التى كانت صاحبة إرادة أقوى منه إدارة الأزمة. تسلمت خطاباً من أختها، التى هاجرت إلى أمريكا واستقرت فى بتسبرج. كتبت لها أختها «إن هذه البلد أفضل بكثير للرجل العامل عنها للرجل العجوز، ويوجد مكان يكفى ويزيد بالرغم من الآلاف الذين يتوافدون على حدودها». وفى عام ١٨٤٧ عندما كان أندرو فى الثانية عشرة من العمر انتقلت الأسرة إلى بتسبرج.

كان آل كارنيجى ضمن أول موجة من واحدة من أكبر حركات الهجرة فى تاريخ البشرية والمعروفة باسم هجرة الأطلنطى. فى البداية جاء معظم المهاجرين من الجزر البريطانية، بخاصة أيرلندا بعد وقوع المجاعة الكبرى فى أربعينيات القرن التاسع عشر. وقدمت ألمانيا وإيطاليا وشرق أوروبا مهاجرين بأعداد ضخمة تجاوزت مليونين فى عام ١٩٠٠م وحده.

كانت هجرة الأطلنطى توازى فى حجمها ودلالتها تحركات قبائل البرابرة فى أواخر الأزمنة الكلاسيكية التى ساعدت على تقويض الإمبراطورية الرومانية. لكن فى الوقت

الذى دفع فيه الكثير من قبائل البرابرة من كان وراءهم، إلا أن ما اجتذب أكثر من ثلاثين مليون شخص لعبور الأطلنطى للاستقرار فى أمريكا ما بين عامى ١٨٢٠م و١٩١٤م كان إلى حد كبير غواية الفرص الاقتصادية.

انتقل الكثيرون، مثل القادمين من منطقة اسكندناڤيا المتعطشين إلى الأراضى والذين استقروا فى المناطق العليا فى وسط الغرب، إلى المناطق الريفية وأقاموا مزارع هناك. لكن غالبيتهم استقروا فى البداية على الأقل فى مدن البلد المزدحمة، فى الأحياء المنتشرة بسرعة التى أصبح يطلق عليها كلمة الأحياء الفقيرة : Slums (وهى كلمة ظهر استخدامها فى كل من بريطانيا وأمريكا حوالى عام ١٨٢٥م). وللمرة الأولى فى التاريخ الأمريكى يشكل الفقراء جزءًا معتبرًا من السكان. لكن غالبية الفقراء الجدد فى المناطق الحضرية لم يبقوا فقراء طويلاً.

تعد هذه الأحياء الفقيرة وفقًا للمقاييس الحديثة بشعة على نحو يفوق أى خيال، تتفشى فيها الجريمة والحشرات والطفيليات، وشققها لا تدخلها الشمس ويعيش فى الشقة عدة أشخاص، وفى بعض الأحيان عدة عائلات فى حجرة، وتقع دورات المياه خلف البنايات. وفى إحصاء عام ١٩٠٠م وبعد أن تحسنت الظروف كثيرًا عن منتصف القرن، كان يعيش فى حى بالجانب الشرقى المنخفض فى نيويورك عدد من السكان يزيد على خمسين ألف شخص، ويوجد فى المقابل نحو خمسمائة حوض استحمام.

ومع هذا، فإن مثل هذا السكن لم يكن أسوأ ـ إن لم يكن أفضل من ـ الذى تركه وراءهم المهاجرون المعدمون فى أوروپا، ومثلما أخبرت شقيقة السيدة كارنيجى ذويها فى الوطن ـ ومثلها ملايين ـ أن الفرص الاقتصادية أفضل بكثير. كان نقص العمالة مميزًا للاقتصاد الأمريكى منذ بداياته الأولى، لم يكن قد خفت حدته. ولذا فإن بقاء العائلة المهاجرة فى أسوأ حى فقير لم تقل عن خمسة عشر عامًا قبل أن يتمكنوا من الانتقال إلى مكان أفضل للسكنى فى أحياء أفضل ويبدأوا فى التسلق للوصول إلى الطبقة المتوسطة الأمريكية.

إن هجرة الناس إلى الولايات المتحدة بحثًا عن الفرص الاقتصادية لم يتوقف أبدًا بالرغم من الحدود القانونية التى وضعت لضبطها فى مطلع العشرينيات من القرن

العشرين. وقدمت هذه الهجرة الهائلة أكثر بكثير من المساعدة فى توفير اليد العاملة اللازمة لتشغيل الاقتصاد الأمريكى. لقد منحت الولايات المتحدة أكثر السكان تنوعًا من الناحية العرقية عن أى بلد فى العالم. ولهذا السبب فقد وفرت روابط شخصية لصيقة مع كل بلد فى الكرة الأرضية، وهى مزية اقتصادية وسياسية هائلة.

انتقل آل كارنيجى إلى حجرتين فوق ورشة واجهت زقاقًا موحلاً خلف منزل أخت السيدة كارنيجى فى أليجينى سيتى، وهو حى فى بتسبرج. وعثرت السيدة كارنيجى على عمل كإسكافية وعمل السيد كارنيجى فى محلج للقطن. وعمل أندرو هناك أيضًا كصبى مرسال لقاء ١,٢٠ دولار أسبوعيًا، يعمل لمدة اثنتى عشرة ساعة يوميًا لمدة ستة أيام فى الأسبوع.

وغنى عن البيان القول بأن الأمر لم يستغرق من أندرو كارنيجى النابه الطموح خمس عشرة سنة ليبدأ فى تسلق السلم. فبحلول عام ١٨٤٩م التحق بوظيفة صبى تلغراف ليحصل على ٢,٥٠ دولار أسبوعيًا. ووفر له هذا العديد من الفرص ليألف بتسبرج ومؤسساتها التجارية، واستفاد كارنيجى أقصى استفادة من هذه الفرصة. وسرعان ما صار عامل تلغراف، يشغل التلغراف بنفسه واستطاع أن يفسره بسماعه ليكتب الرسائل مباشرة. ووصل راتبه إلى ٢٥ دولارا فى الشهر.

وفى عام ١٨٥٣م فى مثل كلاسيكى على مقولة لويس پاستور أن الحظ يحالف الذهن المستعد، احتاج توماس أ. سكوت، مدير عموم مفتشى شركة پنسلڤانيا للسكة الحديدية، وهو زائر دائم لمكتب التلغراف حيث يعمل كارنيجى، احتاج إلى عامل تلغراف يعمل تحت إمرته للمساعدة فى إنشاء وتركيب نظام التلغراف فى السكة الحديدية. اختار كارنيجى الذى لم يكن قد بلغ الثامنة عشر بعد. ومع بلوغ كارنيجى الثالثة والثلاثين فى عام ١٨٦٨م وصل دخله السنوى ٥٠ ألف دولار بفضل إرشاد توماس سكوت واستثمارات سديدة فى عربات النوم للسكك الحديدية والبترول وخطوط التلغراف وتصنيع الحديد. لكن بعد زيارة مصنع بسمر فى شيفلد، قرر أن يركز على الصلب.

كانت الصدفة البحتة هى التى أتت بآل كارنيجى إلى بتسبرج، لكن مزاياها النسبية ستجعل منها مركزاً لصناعة الصلب الأمريكى.

نشأت بتسبرج عند التقاء نهرى أليجينى ومونونجاهيلا؛ ليشكلا نهر أوهايو ويوفران سبيل انتقال يسير لمساحة واسعة. لقد تأسست بتسبرج، مثل الحال بالنسبة إلى الكثير جدّا من المدن الواقعة غرب الجبال، كموقع للتجارة. وقبيل الثورة بدأت بتسبرج فى استغلال المصادر القريبة المتوفرة من خام الحديد والفحم وتتخصص فى التصنيع. وفى الوقت الذى ظلت فيه البلد بكاملها تعتمد على الخشب، أصبح الفحم هو نوع الوقود المهيمن فى بتسبرج، ويمد المصانع بالطاقة التى تنتج الزجاج والحديد ومنتجات أخرى تحتاج الطاقة بكثافة. وفى وقت مبكر فى عام ١٨١٧م عندما كان عدد سكان بتسبرج يبلغ ستة آلاف شخص فقط كان يوجد ٢٥٠ مصنعًا يعمل، وأطلقت المدينة الوليدة على نفسها، بروح دعم الذات الأمريكية النمطية، «برمنجهام أمريكا». استغلت بتسبرج الفحم الرخيص فى تشغيل المحرك البخارى قبل أن يحل محل الطاقة المنبعثة من مساقط المياه بوقت طويل، وكانت غالبية المصانع تدور بالطاقة البخارية بحلول عام ١٨٣٠م.

ومع هذا، فكان هناك ثمن لابد أن يدفع للفحم الرخيص الذى ينبعث من احتراقه دخان أكبر بكثير من الخشب. فى حوالى عام ١٨٢٠م عندما كانت بتسبرج ما تزال بلدة صغيرة نسبيّا، كتب زائر أن الدخان شكل « سحابة تماثل ظلام الليل وتنتشر وتلف بتسبرج بمظهر الكآبة والحزن ». وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر، تأثر الكاتب أنطونى ترولوب، المولود فى لندن الذى لا يعد دخان الفحم غريبا عليه، تأثر بشدة من سحابة الدخان السوداء. ونظر إلى التلال المجاورة، وقال إنه يمكن رؤية بعض ذرى أسطح الكنائس، « لكن المدينة نفسها كانت مدفونة فى سحابة كثيفة. لم أقع أبدًا فى حب الدخان والقذارة أكثر مما حدث وأنا أقف هنا أراقب ظلمة الليل تهبط على الهباب الهائم المحلق على أسطح منازل المدينة ». ومع اكتساب الثورة الصناعية قوة، تلوثت مدن أمريكية أخرى بدخان الفحم والهباب، لكن ليس بالسوء الحاصل فى بتسبرج.

تعد أكثر طبقات الفحم الحجرى أهمية هى تلك المحيطة ببلدة كونيلزڤيل، الواقعة على بعد ثلاثين ميلاً جنوب شرق المدينة. إن ما جعل فحم كونيلزڤيل فحمًا خاصًا هو أنه كان شبه فائق الجودة لتحويله إلى كوك. فهو بالفعل بحق أفضل فحم كوك فى العالم.

إن الكوك بالنسبة للفحم يماثل بالضبط الفحم النباتى بالنسبة للخشب : يسخن فى غياب الهواء لطرد الشوائب، ويصبح كربونًا نقيًا ويحترق فى درجة حرارة متوازنة ويسهل ضبطها . ولا يستغنى عن كلا الفحم النباتى أو الكوك بالنسبة لإنتاج الحديد والصلب . ومع تنامى صناعة الحديد فى بتسبرج، اتجهت شيئًا فشيئًا إلى الكوك الذى يسهل إدخاله فى الصناعة بسهولة أكثر بكثير من الفحم النباتى .

ومع انتقال كارنيجى إلى الصلب، كان هنرى كلاى فريك الذى ولد فى وست أوفرتون بولاية پنسلڤانيا، ليس بعيدا عن كونيلزڤيل، يتجه إلى الكوك فى عام ١٨٤٩م . ومثل كارنيجى كان فريك رجلاً عنيداً جدّا ومستعداً لخوض مخاطرات كبيرة فى مقابل الظفر بمكافأة كبيرة .

وأصبح مليونيرا مثل كارنيجى عند بلوغه الثلاثين من العمر . إلا أنه، خلافًا لكارنيجى، كان لديه اهتمام قليل بالرأى العام أو القضايا الاجتماعية الكبرى فى عصره . أراد كارنيجى دومًا أن يحظى بحب وإعجاب المجتمع على نطاق واسع . وكان فريك على استعداد تام لأن يهنأ باحترام المجتمع فحسب . خلافا لكارنيجى، كان فريك نادراً ما يسمح بإجراء أحاديث صحفية معه، ولم يكتب مطلقًا مقالات للنشر .

وبحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت شركة كارنيجى للصلب وشركة هـ . ك . فريك قد هيمنتا على الصناعات التى تخصصتا فيها، وكان كارنيجى أكبر عميل لدى فريك . وفى أواخر عام ١٨٨١م بينما كان فريك يمضى شهر العسل فى نيويورك، اقترح عليه كارنيجى، الذى يحب المفاجأت، بغتة أن يدمجا شركتيهما أثناء تناول غداء عائلى ذات يوم . وعقدت الدهشة لسان فريك الذى لم يكن عنده أدنى فكرة بشأن عرض اقتراح مثل هذا . كما ذهلت أم كارنيجى التى كانت ماتزال متنبهة بالرغم من أنها كانت فى السبعين من العمر . ولم يكسر جدار الصمت الذى أعقب ذلك سوى ما يعد ربما أشهر اهتمام أم بابنها فى تاريخ النشاط التجارى الأمريكى على الإطلاق .

قالت السيدة كارنيجى بلهجتها الأسكتلندية الريفية « آه، أندرا، إنه لشىء رائع بالنسبة للسيد فريك . لكن ما الذى سنجنيه من كل هذا ؟» .

غنى عن البيان القول بأن كارنيجى حسب بدقة ما الذى سيجنيه من هذا الأمر. أولاً، ستضمن شركة كارنيجى للصلب الحصول على إمدادات من الكوك بأفضل سعر ممكن؛ ثانيًا، سيفوز بمهارات هنرى كلاى فريك التنفيذية التى تفوقه؛ وثالثا، سيزيد من التكامل الرأسى فى صناعة الصلب بشكل عام وفى شركته بشكل خاص.

يعنى التكامل الرأسى ببساطة الإتيان بجزء أو كل مسار الإنتاج من مواد خام حتى التوزيع تحت سيطرة مؤسسة واحدة. كان هذا الأمر يجرى منذ فجر الثورة الصناعية (فرانسيس كابوت لويل هو أول من نفذ مشروعًا متكاملاً فى مجال الغزل والنسيج فى مبنى واحد) لكنه تسارع على نحو عظيم فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر بينما كان يسعى رجال الصناعة إلى تحقيق وفورات الحجم إلى جانب السرعة لخفض النفقات.

واشترك كلٌّ من كارنيجى وفريك فى الاقتناع بفلسفة إدارة بسيطة: ١) ابتكر على الدوام واستثمر بكثافة فى أحدث الأجهزة والتكنولوچيا لخفض بعض تكاليف التشغيل. ٢) كن دائما المنتج ذا التكاليف المنخفضة بحيث تظل تحقق أرباحًا فى الأوقات الاقتصادية العسيرة. ٣) احتفظ بمعظم الأرباح فى أوقات اليسر لانتهاز الفرص فى الأوقات العسيرة التى يخفق خلالها المنافسون الأقل كفاءة.

ولاحت فرصة من هذا النوع فى عام ١٨٨٩م، التى أصبح حينها فريك رئيس مجلس إدارة شركات كارنيجى للصلب (لم يشغل كارنيجى قط منصبًا تنفيذيًا فى الشركات التى يسيطر عليها، لكن كحامل لغالبية الأسهم، كان دائمًا الرجل المتولى لزمام الأمور). فى ذلك العام اقتنص فريك فرصة تعثر شركة دوكان لأعمال الصلب واشتراها بمبلغ مليون دولار بسندات من شركة كارنيجى التى سيحين موعد استحقاقها بعد خمس سنوات. وبحلول موعد سداد السندات للمبلغ كان المصنع قد دفع خمس أمثال قيمة ثمنه.

كان مصدر التطويرات التكنولوچية، التى حرص كارنيجى على وضعها موضع التنفيذ بسرعة، تأتى من صناعات الصلب الأوروپية الأقدم والأكثر رسوخًا، مثلما حدث فى القرن السابق تقريبًا حينما قفزت صناعة النسيج الأمريكية على أكتاف التقدم

التكنولوچى لبريطانيا. وكما شرح أحد مساعدى كارنيجى الرئيسيين، وهو كابتن و. م. جونز، موضحًا الأمر أمام المعهد البريطانى للحديد والصلب فى وقت مبكر عام ١٨٨١م «فى الوقت الذى كان فيه علماء المعادن لديكم بالإضافة إلى الموجودين لدى فرنسا وألمانيا يخصصون أوقاتهم ومواهبهم لاكتشاف عمليات معالجة جديدة، كنا ابتلعنا المعلومات التى قدمت فى سخاء شديد عبر التقارير المطبوعة، وآلينا على أنفسنا فى أنانية أن نتغلب عليكم فى الإنتاج».

وبالفعل تغلبوا عليهم. أنتجت الولايات المتحدة ١,٦٤٣ طنًا من صلب بسمر فى عام ١٨٦٧م. وبعد ثلاثين عامًا، فى عام ١٨٩٧م، بلغ حجم أطنان الصلب المنتج ٧,١٥٦,٩٥٧ أى أكثر مما تنتجه بريطانيا وألمانيا معًا. ومع بداية القرن، ستفوق شركة كارنيجى للصلب وحدها إنتاج بريطانيا. كما سيكون مجالاً اقتصاديّا شديد الربحية. وفى عام ١٨٩٩م حققت شركة كارنيجى للصلب، المنتج ذا التكاليف المنخفضة فى السوق الأمريكى المزدهر والمحمى بقوة، ٢١ مليون دولار أرباحًا. وفى العام التالى تضاعفت الأرباح. ولاعجب فى أن كارنيجى صاح مندهشًا فى لحظة ما قائلاً: «هل كان هناك نشاط تجارى مثل هذا!».

كان الصلب يغير أيضا شكل المنظر الطبيعى الحضرى الأمريكى. لم تستطع البنايات أن يزيد عدد طوابقها على ستة طوابق عندما كانت الحجارة هى مادة البناء الأساسية للبنايات الكبيرة، حتى بعد إتقان صناعة المصاعد فى خمسينيات القرن التاسع عشر، بسبب السمك اللازم للجدران. كانت القمم المدببة لأبراج الكنائس فقط هى التى تعلو ما يجاورها، وتقطع مرارًا صفحة الأفق الحضرية. لكن مع هبوط أسعار الصلب بشكل منتظم مع ارتفاع كفاءة تصنيعه ـ بحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر أصبحت قضبان السكة الحديدية المصنوعة من الصلب، الأطول عمرًا بكثير، أرخص من مثيلتها من الحديد المطاوع ـ بنى المزيد والمزيد من البنايات بهياكل من الصلب وأمكنها التحليق فى السماء. وفى الفترة ما بين ثمانينيات القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٣م تحطم الرقم القياسى لأعلى البنايات على نحو معتاد سنويّا مع ظهور «ناطحات السحاب» لتهيمن على صفحة الأفق الحضرية الأمريكية فى استعراض مهيب لقوة الصلب.

إن كلاً من العمال ورأس المال لازمان بشكل متساو للإنتاج الصناعى على نطاق عظيم، مثل نطاق الصلب؛ لأنه لايمكن لأىٍّ منهما أن يجلب الثروة من دون الآخر. كانت المشكلة تكمن دائمًا فى اتخاذ قرار بشأن كيفية تخصيص الثروة المتولدة بينهما. قبل الثورة الصناعية، عاش رأس المال والعمال على أسس حميمة، عادة داخل الأسرة الواحدة. وكان الصبية يؤدون معظم العمل، ويتكسبون القليل إلى جانب المأوى والمأكل، لكنهم كانوا يكتسبون مهارات يستطيعون استغلالها فى وقت لاحق ككبار.

وكان العمال الذين يجرى استئجارهم فى السوق المفتوح عادة من النوع ذى المهارة العالية ويمكن أن يطلبوا أجوراً. لا يعنى هذا بالطبع أنه لم تحدث خلافات قط. ويعد أقدم إضراب مدون فى سجلات ما يعرف الآن باسم الولايات المتحدة وقع فى عام ١٧٦٨م عندما توقف خياطون أجراء عن العمل فى مدينة نيويورك. وفى عام ١٧٩٨م تأسست أول نقابة وهى الجمعية الفيدرالية للإسكافية الأجراء Federal Society of Journeymen Cordwainers فى فيلادلفيا. (توحى كلمة أجراء بأنهم هؤلاء الذين يتقاضون أجوراً باليومية؛ أما الإسكافية فالكلمة المستخدمة بالإنجليزية أصبحت بائدة وتعنى صانعى الأحذية.) وبحلول عشرينيات القرن التاسع عشر أخذت مثل هذه الأنواع من النقابات تنضم لبعضها البعض فى اتحادات مهنية، تمثل كل أو الكثير من العمالة الماهرة فى منطقة ما. وبحلول خمسينيات القرن التاسع عشر مع تأسيس الاتحاد الدولى للطباعة الذى مثل عمال الطباعة فى كلٍّ من الولايات المتحدة وكندا، بدأت المنظمات العمالية الوطنية، وذات النطاق الدولى، فى الظهور.

لكن مع انتشار نظام المصنع وتقسيم العمل على نحو أكثر دقة، أخذ المزيد والمزيد من العمال غير الماهرين فى السعى للعمل فى مصانع، بداية فى صناعات مثل غزل ونسيج الأقمشة وفى فترة لاحقة فى الصلب والصناعات الأخرى الثقيلة، التى تفجرت فى الحجم بعد الحرب الأهلية. وكان هؤلاء الرجال (والنساء فى صناعة الأقمشة) خلافا للعمال المهرة، مثل مطوعى الحديد، لديهم القليل من القدرة على التفاوض بشكل فردى.

كان هذا هو لب المشكلة منذ أمد طويل فى لعبة شد الحبل الأبدية بين رأس المال والعمال فى الاقتصاد الأمريكى. يتحدث رأس المال بصوت واحد، سواء كانت

الشركة يهيمن عليها شخص واحد، مثل أندرو كارنيجى، أو أن حملة الأسهم يشغلون إدارة للتحدث باسمهم. لكن العمال اتسموا فى البدء بالتشتت، ولم يكن أمام العمال الأفراد سوى قبول ما يقدم لهم.

حتى بعد أن تشكلت نقابات العمال الحرفيين، لم تقدم إلا القليل من المساعدة للعمال غير الماهرين. كان العمال المهرة ينظرون فى استعلاء لغير الماهرين الذين انتمى غالبيتهم إلى المهاجرين الجدد، لا يرونهم كحلفاء ضد الإدارة، إنما كعبء من المرجح أن يسهم فى خفض الأجور. وأسفر هذا عن إحداث انشقاق عميق فى مراتب العمال لم يلتئم حتى الخمسينيات من القرن العشرين.

وحدثت عدة محاولات لتشكيل منظمات لتمثل كل العمال مثل اتحاد العمال الوطنى الذى تأسس فى عام ١٨٦٦م والأكثر شهرة فرسان العمل، التى تشكلت بعد ذلك بثلاث سنين وضمت فى عضويتها أكثر من سبعمائة ألف عضو فى منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر. وكانت تقبل العمال من كافة مستويات المهارة بل وقبلت بالعمال السود، بالرغم من أنهم كانوا فى أماكن منفصلة. وتأسست منظمة العمال الصناعيين فى العالم، المسمين بالـ Wobblies، فى عام ١٩٠٥م التى لم يتعد أعضاؤها أكثر من عشرات الآلاف، لكنها تمتعت بنفوذ عظيم بفضل تكتيكات مبتكرة ومقترحات جريئة.

لسوء الحظ كان لهذه المنظمات برامج أعمال إلى جانب تحسين الأجور وظروف العمل لأعضائها. وطفقوا يتبنون الأفكار الاشتراكية المستوردة من أوروبا بشكل متنام ولم يجدوا، وربما ليس ذلك مدهشًا، تأييدًا قليلاً بين سكان أمة تأسست وبنيت على مدى أجيال من الفردانيين المنحازين للارتقاء بذواتهم اقتصاديًا.

إن الاشتراكية، فى جميع أشكالها الكثيرة، تقوم على الطبقة وعلى فكرة أن مختلف الطبقات الاجتماعية ثابتة، وبالتالى فإن أفراد الطبقة لهم مصالح اقتصادية مشتركة وتقف فى معارضة الطبقات الأخرى. لكن ما يسمى بالطبقات فى البلدان الديموقراطية ليست، فى واقع الأمر، أكثر من خطوط حددها مفكرون عبر ما يشكل فى العالم الواقعى ما يسمى بالاستمرارية الاقتصادية: Economic Continua. وقد

عرف نسبة تزيد على ٩٠ ٪ من الأمريكيين أنفسهم على مدى أجيال حتى الآن بأنهم من «الطبقة المتوسطة».

لا يوجد بلد فى التاريخ ابتكر وطور بنية اجتماعية مجزية للنجاح الاقتصادى الفردى أكثر من الولايات المتحدة. وقد تكفل وورد ماكاليستر، الذى عين نفسه وسيطًا في مجتمع نيويورك فى العصر المطلي بالذهب ـ الذى صك عبارة « مجموعة الأربعمائة» ـ بوصف أعضاء المجموعة. كتب أنها تتكون من «أولئك البارزين فى المقدمة الآن، الذين يملكون الوسائل للحفاظ على مكانتهم سواء بالذهب أو العقل أو الجمال، ويعتبر الذهب هو الأكثر قوة بطريقة «افتح يا سمسم»، ويليه الجمال فى الأهمية، بينما يعزى إلى العقل والأسلاف القليل جدّا». لاعجب أن الكثير جدّا من المفكرين استعصى عليهم فهم المجتمع الأمريكى بشكل مزمن.

ويعد أندرو كارنيجى نفسه المثل الأعلى بالنسبة لملايين من المهاجرين الآخرين الذين آملوا فى أنهم قد يصبحون هم أو أبناؤهم مثله. ويوجد مهاجر آخر من نفس جيل كارنيجى سلك طريقًا مختلفًا للخلود. ولد صاموئيل جومبرز، مثل كارنيجى، بريطانيّا وفقيراً. كان أبواه من اليهود ووالده يعمل صانعًا للسيجار، وكان نشطًا فى النقابة والحركات الاشتراكية هناك. وفى عام ١٨٦٣م هاجرت الأسرة إلى نيويورك حيث سرعان ما بدأ جومبرز نفسه بالعمل كصانع للسيجار، وانخرط بسرعة فى المسائل النقابية. وبحلول ثمانينيات القرن التاسع عشر، ترأس النقابة الدولية لصناع السيجار.

كان جومبرز يعتقد فى تنظيم نقابات على أساس الحرف، معطيًا أولوية للمنظمات الوطنية، بدلاً من المنظمات المحلية وبتحقيق أهداف العمال عن طريق العمل الاقتصادى ـ إضرابات، مقاطعات، منع العمال المضربين لزملائهم من دخول المصانع وهكذا ـ وليس العمل السياسى. آمن بأن الحركة النقابية «لا أكثر ولا أقل» ستؤدى إلى النجاح وإلى «المساواة الصناعية». كان جومبرز اشتراكيّا، نظريّا، لكنه أدرك أن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك الهدف البعيد هو العمل على أن يصير لدى العمال من القوة ما يمكنهم من التفاوض مع الإدارة كند أولا.

فى عام ١٨٨٦م أخرج عمال صناعة السيجار من منظمة فرسان العمل وترأس الاتحاد الأمريكى للعمل، وهى منظمة لنقابات الحرف. وسيظل رئيس الاتحاد الأمريكى للعمل لبقية عمره (باستثناء عام ١٨٩٥م) وسيصبح الزعيم العمالى الأكثر شهرة فى البلد. ومع قدوم عام ١٩٠٠ ستبلغ نسبة العمال الأمريكيين الأعضاء فى النقابات نحو ١٠ ٪، وهى نسبة أكبر من النسبة الموجودة حاليًا بين عمال القطاع الخاص.

لأنه لم تكن هناك قواعد تقريبًا فى التعامل بين الصراع المحتوم بين العمال والإدارة، كان من المؤكد وقوع مصادمات تنقلب إلى عنف. ولأن الإدارة كانت فى وضع أفضل بكثير للتأثير فى الحكومة فى ذلك الوقت، كانت الحكومة دومًا تنحاز إلى صف الشركات عند وقوع أزمة. فى عام ١٨٧٧م فى قاع كساد سبعينيات القرن التاسع عشر، نسقت الإدارة فى معظم السكك الحديدية الشرقية أن تخفض الأجور بنسبة ١٠٪ لكافة العمال فجأة وبدون إنذار، نظم العمال فى بالتيمور وأوهايو إضرابًا وسيطروا على أفنية السكك الحديدية ورفضوا السماح لقطارت البضائع بمغادرة المحطات.

وسرعان ما انتشر الإضراب لخطوط سكة حديدية أخرى من بينها الخطوط الرئيسية الكبرى التى تربط بين الساحل الشرقى بغرب الوسط. وعندما استدعى حاكم پنسلڤانيا ميليشيا الولاية فرقت العمال المضربين فى خط پنسلڤانيا للسكة الحديدية فى بتسبرج وقتلت منهم ستة وعشرين عاملاً. وأجبر حشد غاضب الميليشيا على اللجوء إلى مبنى دائرى لإيواء وإصلاح القاطرات فى فناء محطة پنسلڤانيا وأضرموا فيه النار. وتمكن أفراد الميليشيا من إخراج أنفسهم بعد جهد جهيد، لكنهم عندئذ غادروا مدينة بتسبرج وتركوها فى أيدى المضربين والنهابين، الذين دمروا ما تزيد قيمته على ٥ ملايين من ممتلكات السكة الحديدية. وأحس الرئيس هايز بأنه ليس لديه خيار سوى إرسال قوات الجيش النظامى لاستعادة النظام المدنى.

وبسبب هذا العنف وبالطبع بسبب مصالحهم الذاتية، خشى الكثيرون من المواطنين ذوو النفوذ النقابات ونظروا إلى الزعامات العمالية، الذين يعد الكثير منهم من

المهاجرين أمثال جومبرز، على أنهم أجانب يحملون أفكارًا خطيرة وغير أمريكية. ومع هذا، ناصر أندرو كارنيجى حقوق العمال فى المقالات الدائمة التى كان يكتبها وينشرها. لكن هذه المقالات تعاملت مع مجردات السياسة الاجتماعية والاقتصادية. وحينما يمس الأمر مصالح كارنيجى الشخصية، لم يتردد كارنيجى فى معارضة وتقويض النقابات فى مصانعه هو، بالرغم من أنه عادة، ما كان يوكل العمل القذر إلى الآخرين.

وفى عام ١٨٨٩م وقع إضراب فى ظل الطلب العظيم على الصلب ضمن اقتصاد منتعش، وأسفر التفاوض مع مسئول تنفيذى من جانب كارنيجى أصابه الذعر، عن عقد جاء محبذًا بشكل هائل لمصالح النقابة الممثلة للعمال فى مصنع هومستيد خارج بتسبرج. وصمم كارنيجى على تقويض النقابة حينما يحين تجديد العقد فى عام ١٨٩٢م. وأطلق كارنيجى، المعنى دومًا بسمعته، يد هنرى كلاى فريك فى اتخاذ ما يراه ضروريا ثم غادر البلد إلى إسكتلندا.

بنى فريك سورًا يبلغ ارتفاعه أحد عشر قدمًا وطوله ثلاثة أميال حول المصنع بأكمله وجهزه بأبراج مراقبة وأنوار كاشفة وأسلاك شائكة. وأطلق عليه على الفور «حصن فريك». كما رتب الأمور مع وكالة بنكرتون للمخبرين الخصوصيين بأن يمدوه بثلاثمائة رجل لحماية المصنع فى حال إغلاق أبواب المصنع لمنع العمال من الدخول.

وعندما رفضت النقابة عرض فريك (مثلما تمنى فريك وعمد إلى حدوث ذلك)، أعلن أن المصنع سيتعامل فقط مع العمال بشكل منفرد وليس النقابة، وبدأ بإغلاق أبواب المصنع. أضرب العمال. حاول أن يجعل رجال وكالة بنكرتون يتسللون عبر معديات إلى المصنع عبر نهر مونونجيهيلا، لكن العمال اكتشفوا مسعاهم وحطموا فى التو الحاجز واستولوا على المصنع. (هذا كثير بالنسبة لحصن فريك.) واندلعت معركة طوال اليوم مع محاولة رجال وكالة بنكرتون للإنزال ووقعت إصابات على الجانبين. وفى نهاية المطاف جرى التوصل إلى هدنة سمحت لرجال بنكرتون بالانسحاب. ومع هذا، قتل ثلاثة من رجال وكالة بنكرتون أثناء الانسحاب. وأرسل حاكم پنسلڤانيا ستة آلاف من رجال الميليشيا لاستعادة النظام. وفى ظل حمايتهم استطاع فريك أن يعين عمالاً غير أعضاء فى النقابة.

وهبت حملة دمرت بدرجة أو بأخرى سمعة كارنيجى التى حرص على ترسيخها كصديق الرجل العامل. لكن عندما هاجم سفاح يدعى ألكسندر بركمان بعد أيام قليلة فريك فى مكتبه، اكتسب تعاطفًا بل وإعجاب البلد. وبالرغم من جرحين بأعيرة نارية فى العنق وثلاث طعنات، قاوم فريك بشراسة، وتمكن من التغلب على مهاجمه بمعاونة مساعديه فى المكتب، ثم رفض استخدام الطبيب لمخدر عند إخراجه الرصاصات، وأصر على العودة لمواصلة عمله.

واتضح أن السفاح لا يمت بصلة إلى النزاع مع العمال لكن جرى الربط بينهم بشكل حتمى، وتبدد التعاطف العام مع النقابة العمالية. وقال هيو أودنيل، زعيم الإضراب: «يبدو أن الطلقة التى انطلقت من مسدس بركمان، التى أخطأت فى مسعاها المؤذى، ذهبت مباشرة صوب قلب إضراب هومستيد». وبحلول نوفمبر انفض الإضراب، وفازت الشركة بنصر تام من ناحية الشروط الاقتصادية.

وتراجع العنف فى النزاعات العمالية مع نهاية القرن التاسع عشر، لكن سينتظر الأمر حتى قدوم جيل آخر فى الثلاثينيات من القرن العشرين، قبل حماية مصالح العمال بشكل كامل على يد الحكومة وتمكن العمال من التفاوض مع الإدارة على ما يشبه أسس متساوية.

وفى الوقت الذى بنى فيه وبه الصلب الاقتصاد الأمريكى فى أواخر القرن التاسع عشر بشكل متنام، كان وقود هذا الاقتصاد على نحو متعاظم البترول. وبلغ الإنتاج الأمريكى فى عام ١٨٥٩م، وهو العام الذى حفر فيه إدوين دريك أول بئر، إلى ألفى برميل فقط. وبعد مضى عشر سنوات بلغ الإنتاج ٤,٢٥ مليون برميل، وبحلول عام ١٩٠٠م سيقارب الإنتاج الأمريكى ٦٠ مليون برميل. لكن فى الوقت ارتفع فيه معدل الإنتاج بشكل منتظم، إلا أن سعر البترول كان فوضويًا، ليهبط حتى ١٠ سنتات للبرميل ـ أى أدنى بكثير من تكلفة إنتاج البرميل ذاته ـ ويرتفع محلقًا ليصل إلى ١٣,٧٥ دولار أثناء ستينيات القرن التاسع عشر. ويعتبر أحد الأسباب لحدوث هذا وجود عدد مهول لمصافى التكرير. كان يوجد فى كليفلاند وحدها مايزيد على ثلاثين، والكثير منها عمليات متداعية «بنكلة ونصف».

وعلى الرغم من أن الكثير من الناس سعدوا بالاستفادة من النشاط التجارى الجديد للبترول إلا أنهم كانوا غير مستعدين للتقيد بالتزامات مالية ضخمة خشية أن ينضب البترول فجأة. وظل الحقل الموجود فى شمال غرب پنسلڤانيا هو من شبه المؤكد الحقل الوحيد فى العالم حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما بدأ حقل باكو فيما يعرف بروسيا الجنوبية آنذاك بالعمل. ولم يكتشف حقل رئيسى جديد فى الولايات المتحدة حتى اكتشاف حقل سپيندلتوپ الخيالى فى تكساس عام ١٩٠٢م.

لكن شركة باسم روكيفللر وفلاجلر وأندروز تكونت لاستغلال سوق المنتجات البترولية النامية، وبخاصة الكيروسين، وقررت المقامرة ببناء مصافى للتكرير بأعلى جودة. واعتزمت، مثل كارنيجى، استغلال كونها المنتج الأقل تكلفة، مع كافة المزايا التى يتيحها هذا الوضع. كما شرعت الشركة فى شراء المصافى الأخرى كلما لاحت فرصة.

وأدركت الشركة أنه ما من سبيل للتحكم فى أسعار البترول الخام، لكنها تستطيع التحكم، على الأقل جزئيًا، فى مدخل آخر مهم فى سعر المنتجات البترولية ألا وهو النقل. فدخلت فى مفاوضات شرسة مع شركات السكك الحديدية لإعطائها خصومات فى مقابل ضمان مستويات عليا من حركة النقل. وكانت هذه التسوية هى التى سمحت عادة للشركة بالبيع بأقل من أسعار منافسيها وكذلك تحقيق أرباح طيبة، وبالتالى تقوى من مكانة الشركة التنافسية الهائلة بالفعل.

فى عام ١٨٧٠م أقنع أحد الشركاء، هنرى فلاجلر، الآخرين بتغيير الشركة من شركة قائمة على شركاء إلى مؤسسة، بحيث يسهل الأمر على الشركاء الاستمرار فى جذب رؤوس أموال لتمويل عملية توسعهم التى لا تنتهى مع الحفاظ على سيطرتهم عليها. وسميت المؤسسة الجديدة باسم ستاندارد أويل، وبلغ رأسمالها ١ مليون دولار وامتلكت حينئذ ١٠ ٪ من إجمالى حجم التكرير فى البلد. وبحلول عام ١٨٨٠م ستتحكم فى نسبة ٨٠ ٪ من صناعة أكبر بكثير عن ذى قبل.

أصبح توسع ستاندارد أويل واحدًا من القصص الخالدة فى أمريكا فى أواخر القرن التاسع عشر، مع الثراء الذى يفوق الخيال الذى أصاب حملة الأسهم فيها وامتداد

نفوذها عبر الاقتصاد الأمريكى على نحو أوسع من ذى قبل. وتماثل بالفعل رد فعل وسائل الإعلام إزاء ستاندارد أويل وجون د. روكيفللر فى العصر المطلي بالذهب مع رد فعلها إزاء انتصار بيل جيتس ومايكروسوفت بعد ذلك بمائة عام. ربما تكون مصادفة أن يكون روكيفللر وجيتس فى عمر متقارب، فى أوائل الأربعينيات، عندما أصبح اسميهما يتردد على الألسنة فى البيوت وكرموز حية لبنية اقتصادية جديدة، وإن كانت للبعض منذرة بتهديد.

تظل صورة ستاندارد أويل حتى اليوم فى الذاكرة الشعبية نتاجًا لعدد من الكتاب ورسامى الكاريكاتور فى افتتاحيات الصحف التى كان لها برنامج أعمال سياسى تهتم بنشره أولا وقبل كل شىء. وكانت أيدا تاربل أكثر الصحفيين ألمعية، حيث كتبت تاريخ شركة ستاندارد أويل، الذى نشر للمرة الأولى مسلسلا فى مجلة ماكلور عام ١٩٠٢م، تناولت فيه المجلة فى رسم كاريكاتورى الشركة وهى تتوسع بلا رحمة على أجساد منافسيها من الشركات، التى تبتلع أصولهم وهى تمضى فى طريقها.

ولا يعد هذا بأى حال صورة كاذبة بالكلية، إنما هى مضللة. أولاً مع إحكام قبضة ستاندارد أويل على صناعة البترول بشكل لا يهدأ فقد تهاوت أسعار منتجات البترول بانتظام، فهبطت بمقدار الثلثين على مدى العقود الثلاثين الأخيرة فى القرن التاسع عشر. إن مسألة زيادة الاحتكارات للأسعار بمجرد تمكنها من ذلك لا تعدو ببساطة كونها خرافة. إن الاحتكارات، شأنها شأن كل شخص آخر، ترغب فى تعظيم أرباحها وليس أسعارها. وتعد الأسعار المنخفضة التى تزيد من الطلب وتزيد من الكفاءة والتى تخفض التكلفة هى عادة الأسلوب الأمثل لتحقيق أعلى أرباح ممكنة. إن ما يجعل الاحتكارات (ومعظمها اليوم وكالات حكومية، من مكاتب السيارات حتى المدارس العامة) ذات شرور اقتصادية هو حقيقة أنه بدون ضغط المنافسة، تصبح هيابة للمخاطرة بصورة عالية ـ وبالتالى تجبن عن الابتكار ـ ولا تكترث براحة عملائها.

علاوة على ذلك، لم تستخدم ستاندارد أويل مكانتها كأضخم جهة لتكرير البترول لاستخلاص أضخم خصومات من شركات السكك الحديدية فحسب إنما دفعتها لتحرم شركات التكرير الأخرى التى ترغب ستاندارد أويل فى تملكها من الخصومات. بل

وفى بعض الأحيان أجبرت شركات السكك الحديدية على إعطائها خصومات سرية، ليس فقط على بترولها، ولكن على البترول الذى تشحنه لحساب الشركات المنافسة لها أيضا، وهى فى جوهرها ضريبة على منافسة ستاندارد أويل. (يعد هذا أقرب ما يكون من «البارونات اللصوص» حين يتصرفون كبارونات لصوص.) وبالتالى فإنها قدمت لشركات التكرير هذه خيار هوبسون: إما أن توافق على أن تتملكها ستاندارد أويل بالسعر الذى تحدده أو تدفع إلى الإفلاس بسبب تكاليف النقل العالية.

ومع هذا، فإن سعر تملك الشركات كان عادلاً، جرى التوصل إليه من خلال معادلة ابتكرها هنرى فلاجلر وجرى تطبيقها بحذافيرها. وفى بعض الأحيان، عندما يكون أصحاب مصفاة التكرير لهم ملكات تنفيذية وترغب ستاندارد أويل فى الاستفادة منها يكون السعر سخيًا. وعلاوة على هذا، يكون لدى البائع الخيار فى تلقى السعر نقدًا أو فى شكل أسهم فى شركة ستاندارد أويل. وأصبح الذين اختاروا الخيار اللاحق ـ وهم بالمئات ـ من المليونيرات وهم يقودون أسهم شركة ستاندارد أويل نحو المجد الرأسمالى. وانتهى الأمر عادة بالذين تلقوا السعر نقدًا إلى التشكى أمام أيدا تاربل.

ليس أىٌّ من هذا بالطبع كان مشروعًا، وهنا تكمن المشكلة الحقيقية. ففى أواخر القرن التاسع عشر كان أناس أمثال روكيفللر وفلاجلر وكارنيجى وج. ب مورجان ينشئون الاقتصاد المؤسسى بإيقاع لاهث وبالتالى عالمًا اقتصاديًا جديدًا بالكامل. كانوا يسيرون بخطى أسرع من قدرة المجتمع على الصياغة، عبر العملية السياسية البطيئة عادة، والقواعد اللازمة لحكم هذا الكون الجديد بحكمة وإنصاف. لكن لابد أن يكون هذا هو الحال على هذا النحو دائمًا فى الديموقراطيات الرأسمالية، إذ يستطيع الأفراد دائمًا أن يتصرفوا أسرع بكثير مما يستطيع المجتمع ككل. وحتى كتابة القواعد ـ وهو الذى جرى فى العقدين الأولين من القرن العشرين ـ كانت المسألة (على حد كلمات الشاعر سير وولتر سكوت).

القاعدة القديمة الجيدة، الخطة البسيطة

هى أنهم يجب أن يأخذوا من يملك السلطة

وأنهم يجب أن يحتفظوا بمن يستطيع ذلك.

ويعد جزءًا من المشكلة وجود قصور ذاتى ضخم متضمن فى أى نظام سياسى، وليست الديموقراطية باستثناء. فالساسة بعد كل شىء منخرطون فى عملية إعادة انتخابهم، ومن الأسهل عادة عدم عمل أى شىء بدلاً من جرح جماعة أو أخرى. ولذا ففى الوقت الذى تغير فيه الاقتصاد الأمريكى على نحو عميق منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإنه لم يحدث مع قوانين الدولة الخاصة بالمؤسسات التجارية الشىء نفسه. لم يسمح لستاندارد أويل كمؤسسة مقرها فى أوهايو بامتلاك ممتلكات فى ولايات أخرى أو حمل أسهم مؤسسات أخرى. ومع توسع ستاندارد أويل السريع فى منطقة الشمال الشرقى ثم البلد ثم فى أنحاء الكرة الأرضية، فقد امتلكت هذه المؤسسة بالضرورة ممتلكات فى ولايات أخرى، واشترت مؤسسات أخرى.

لقد كتبت قوانين مؤسسات الأعمال إلى حد كبير فى عصر سابق على السكك الحديدية والتلغراف اللذين جعلا الاقتصاد القومى حقيقة ممكنة، والتى لم تعد وافية فى سد احتياجات الاقتصاد الجديد. ولكى يتحايل فلاجلر، بوصفه سكرتير ستاندارد أويل، على القوانين التى عفا عليها الزمن، عين نفسه كوصى لحيازة الممتلكات والأسهم التى لا تستطيع ستاندارد أويل ذاتها أن تمتلكها بشكل قانونى. وبحلول نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر، امتلكت ستاندارد أويل العشرات من الممتلكات والشركات فى ولايات أخرى، كل منها نظريًا حائز عليها وصى الذى كان فى بعض الحالات فلاجلر وفى حالات أخرى أناسًا آخرين. كانت تركيبة مؤسسية عسيرة الاستعمال بشكل ميئوس منه.

ووجد فلاجلر ـ وهو تنفيذى فائق ـ الحل، كما أشارت جميع الاحتمالات. فبدلا من أن يكون هناك وصى واحد لكل شركة تابعة، وتناثر أولئك الأوصياء فى جميع أنحاء امبراطورية ستاندارد أويل، عين نفس الرجال الثلاثة الموجودين فى المقر فى كليفلاند، عينوا أوصياء على كافة الشركات التابعة. وتحكم هؤلاء نظريًا فى كل أصول ستاندارد أويل خارج أوهايو. وفى حقيقة الأمر، كانوا يفعلون بالضبط ما يقال لهم بالطبع.

وبالتالى، ولد الاتحاد الاحتكارى بين الشركات، وهو شكل جرى تقليده بسرعة من جانب شركات أخرى اتسع نطاق عملها، فصار على المستوى القومى. وستعد هذه

«الاتحادات» واحدة من الوحوش الكبرى فى السياسة الأمريكية طوال المائة عام التالية، لكن، للمفارقة لم يدم الاتحاد الاحتكارى الذى ابتكره هنرى فلاجلر، إلا حتى عام ١٨٨٩م فقط. ففى ذلك العام أصبحت نيو جيرزى ـ وهى تسعى لإيجاد مصدر جديد لإيرادات الضرائب ـ أول ولاية تحدث قوانين مؤسسات الأعمال وتجعلها تتوافق مع الحقائق الاقتصادية الجديدة. وسمحت نيوجيرزى بالشركات القابضة والأنشطة بين الولايات، وتقاطرت الشركات عليها لتتحول إلى مؤسسات هناك مثلما ستفعل مع ولاية ديلاوير، للتمتع بمناخ قانونى جاذب للمؤسسات. وسرعان ما أصبحت ستاندارد أويل فى نيوجيرزى مركز مصالح روكيفللر، واختفى اتحاد شركات ستاندارد أويل، بمعناه القانونى.

مع نمو الصناعة الأمريكية تغيرت طبيعة التجارة الأمريكية الخارجية. وظلت الولايات المتحدة ـ كما هى اليوم ـ مُصَدِّرًا مهولاً للمنتجات الزراعية والطبيعية. وأضيف منتجان آخران جديدان فى عصر ما بعد الحرب الأهلية: البترول والنحاس. لكنها صارت أيضا مُصَدِّرًا رئيسيًّا للسلع المصنعة التى كانت تستوردها فيما سبق. وفى عام ١٨٦٥م شكلت نسبة ٢٢,٧٨ ٪ فقط من الصادرات الأمريكية، وبحلول القرن العشرين صارت النسبة ٣٣,٦٥ ٪ من تجارة أضحت أضخم من ذى قبل بشكل هائل. وتضاعفت نسبة التجارة العالمية، التى كانت أمريكية المنشأ، فى غضون ذلك، لتبلغ نحو ١٢ ٪ من إجمالى التجارة.

وكان أشد ما يلاحظ فى هذا الأمر منتجات الحديد والصلب، وهى التكنولوچيا الأبرز قطعًا أواخر القرن التاسع عشر. قبل الحرب الأهلية صدرت الولايات المتحدة ما قيمته ٦ ملايين دولار فقط من تصنيعات الحديد والصلب فى السنة. فى عام ١٩٠٠م صدرت ما قيمته ١٢١,٩١٤,٠٠٠ دولار من قاطرات ومحركات وقضبان وآلات كهربائية وأسلاك وأنابيب وآلات تصنيع معادن وغلايات وسلع أخرى. حتى ماكينات الخياطة والآلات الكاتبة جرى تصديرها بكميات.

وكانت أوروبا تستورد منذ زمن طويل مواد خام من الولايات المتحدة وبقاع أخرى وتصدرها سلعًا مكتملة إلى أمريكا وبقية أنحاء العالم. وبدا الأمر بالنسبة للمعلقين

الاقتصاديين المنزعجين بدون داع ـ وهو كله لغو حينئذ مثلما هو الآن ـ أن عملاقًا أمريكيًا ظهر فجأة لانتزاع هذه التجارة المربحة، مهددا بتقليص أوروبا التى كانت جبارة ذات يوم إلى بقعة اقتصادية نائية متخلفة. وبدأت كتب ذات عناوين مثل «الغزاة الأمريكيون» و « أمركة العالم». و «الغزو الأمريكى التجارى» لأوروبا، تملأ أرفف محال بيع الكتب فى العالم القديم فى تسعينيات القرن التاسع عشر.

كما خلق الاقتصاد الأمريكى ثروات شخصية جديدة هائلة، بحجم لم يحلم به من قبل. ولم يوجد بالفعل ما يميز الاقتصاد الأمريكى بشكل خاص طوال تاريخه مثل النزوع إلى اقتلاع ثروات جديدة لثروات قديمة. عندما توفى جون جيكوب آستور وهو أغنى رجل فى أمريكا فى عام ١٨٤٨م ترك وراءه ٢٥ مليون دولار. وخلف كومودور ڤاندربيلت وراءه ١٠٥ ملايين دولار بعد أقل من ثلاثين عامًا. وباع أندور كارنيجى ممتلكاته بالكامل فى عام ١٩٠١م مقابل ٤٨٠ مليون دولار. وبعد خمسين عامًا، كانت قيمة جون د. روكيفللر ٢ مليار دولار.

ولاحظ مارك توين الأمر مبكرًا فى عام ١٨٦٧م عندما ذكر أن «أرستقراطية النيكربوكر[1] القديمة فى نيويورك» وجدت نفسها مقتلعة من جانب محدثى النعمة أمراء الرداءة، السوقة مجهولى الأسلاف. وكانت دخولهم التى أثارت دهشة وشائعات قطيع العامة ذات مرة، صارت مجرد كسب القوت الآن - لا تكفى لدفع إيجار منزل أصحاب الرداءة. لم يتغير هذا حتى الآن. باستثناء روكيفللر وهيرست لا يمكن العثور على اسم، كان ذا ثراء أسطورى فى العصر المطلي بالذهب ـ «أمراء الرداءة» حسب وصف توين ـ اليوم فى قائمة فوربس لأغنى أربعمائة شخص. وتعد ثروة روكيفللر بقدر ما هى طائلة إلا أنها بالكاد تشكل عشر الثروة التى كونها بيل جيتس خلال السنوات العشرين الماضية فقط.

لم تكن فى هذا البلد قط طبقة أرستقراطية، لأن مفهوم البكورة، حيث يرث الإبن الأكبر الثروة برمتها، لم يصمد أبدًا. وبالتالى، فإن الثروات الكبرى كانت دائمًا ما تتبعثر بسرعة بين الورثة خلال أجيال قليلة. ولذا، فإن أغنى الأغنياء من الأمريكيين دائما كانوا من محدثى النعمة وعادة ما تصرفوا بما يليق مع هذا المنشأ، ليعطوا معنى

(١) بنطلون يصل إلى الركبتين فقط، كان يلبسه المستوطنون الهولنديون.

جديداً مع كل جيل لعبارة الاستهلاك المنافى للذوق السليم. وفى العصر المطلى بالذهب تزوجوا من أصحاب ألقاب النبالة، وبنوا بيوتًا ريفية صيفية ومنتجعات شتوية شاسعة تكلفت ملايين، ولكن شغلوها لبضع أسابيع فقط فى العام.

كان مقر إقامتهم بنفس القدر من البذخ أيضًا. وفى الوقت الذى كان فى كل بلدة ومدينة أمريكية صف المليونيرات الخاص بها، حيث كان يسكن رجل البنوك وأصحاب المصانع، إلا أنه لا يوجد شىء يمكن مقارنته بما تنتجه نيويورك، أكثر مدن البلد ثراء وأشدها توجها للمال. كان يوجد هناك مع بدء القرن العشرين، شارع عام فسيح من الضياع، كل واحدة منها أضخم وأعظم من سابقتها، تمتد لما يقرب من ثلاثة أميال فى شارع فيفث أڤنيو، بدءًا من أرقام الأربعينيات حتى التسعينيات. كانت إحدى عجائب العصر الذى خلقها واجتذبت زوارًا من أنحاء العالم للحملقة فى رمز ثروة أمريكا التى لا يحدها حد. واليوم، اختفت جميع هذه المنازل، مثل الثروات التى خلقتها، باستثناء قلة قليلة. وصارت الضياع الباقية قنصليات ومدارس ومتاحف.

أما ما لم يختف فهو المبانى الأثرية العامة التى بناها الأثرياء أيضًا لتمجيد أسمائهم وتبرير ثرواتهم. إن منح مبالغ ضخمة لمؤسسات خيرية من جانب الأثرياء جدًا لهو مظهر تنفرد به أمريكا؛ إن الطبقات العليا الأوروبية ليس لديها مثل هذا التقليد. وبدأ هذا المظهر فى بدايات القرن التاسع عشر برجال أمثال جورج پيبودى (متحف پيبودى فى هارڤارد وييل، من بين متاحف أخرى كثيرة)، پيتر كوپر (لا تزال جامعة كوبر يونيون الجامعة الكبرى الوحيدة فى الولايات المتحدة التى لا تتلقى مصاريف دراسة)، وجون جيكوب آستور الذى تعد مكتبته مكتبة آستور اليوم أساسًا لمكتبة نيويورك العامة، ثانى أضخم مكتبة فى البلد، وأضخم مكتبة تمول بشكل خاص فى العالم.

ومع أفول القرن التاسع عشر، شرع الناس الذين يكونون ثروات عظيمة شرعوا فى إنشاء أو التبرع لمتاحف وقاعات موسيقى وفرق أوركسترا وكليات ومستشفيات ومكتبات بأعداد مذهلة فى كل مدينة رئيسية. كتب كارنيجى أن «الرجل الذى يموت غنيًا، يموت والعار يلاحقه» ووهب ثروته بالكامل تقريبًا، وبنى ما يزيد على خمسة آلاف مكتبة بلدة من بين أعمال إحسان أخرى عديدة. ومنح هنرى كلاى فريك مجموعته الفنية التى لا تقارن إلى مدينة نيويورك، إلى جانب ضيعته فى فيفث أڤنيو

لتوضع فيها و١٥ مليون دولار للحفاظ عليها. كما كان جون د. روكيفللر بوصفه معمدانيّاً ملتزمًا مقترًا حتى قبل أن يكون أغنى رجل فى العالم، تبرع بالملايين بشكل يفوق العد لقضايا تستحق بطول البلد وعرضها. وتقبع مجموعة الأعمال الفنية الخاصة بـ ج. ب. مورجان، وهى أكبر مجموعة على الإطلاق مملوكة بشكل خاص، فى متحف متروبوليتان ومتحف وادزوورث أثينيوم فى هارتفورد، ومكتبة مورجان التى تضم واحدة من أعظم مجموعات المخطوطات فى العالم والكتب النادرة.

كانت الولايات المتحدة فى أيامها الأولى بقعة ثقافية نائية متخلفة، وكان الفنانون والكتاب يتجهون بشكل روتينى إلى أوروبا للدراسة. ومع بداية القرن العشرين، أصبحت الولايات المتحدة قوة ثقافية وفكرية كما كانت قوة اقتصادية، يرجع الفضل فى هذا إلى حد كبير إلى الرجال الذين تلقوا تعليمًا متواضعًا، ويذكرون اليوم على أنهم البارونات اللصوص.

بدت الإمبراطوريات الصناعية التى كونها البارونات اللصوص شيئًا فشيئًا تنذر بتهديد [المجتمع] بقوتها الاقتصادية مع اندماجها فى شركات أكبر من ذى قبل. فى النصف الثانى من تسعينيات القرن التاسع عشر تسارع هذا الميل نحو الاندماج. وفى عام ١٨٩٧م كان يوجد ٦٩ حالة اندماج شركات؛ فى عام ١٨٩٨م حدثت ٣٠٣ حالة؛ فى العام التالى ١٢٠٨ حالة. ومن بين الاتحادات الاحتكارية الثلاثة والسبعين التى تجاوز رأسمالها ١٠ ملايين دولار فى عام ١٩٠٠م، تكون ثلثاهما فى السنوات الثلاث السابقة.

فى عام ١٩٠١م أسس ج. ب. مورجان أكبر شركة على الإطلاق، شركة الولايات المتحدة للصلب US Steel، دمج فيها إمبراطورية أندرو كارنيجى مع عدة شركات صلب أخرى لتشكيل شركة جديدة ذات رأسمال ١,٤ مليار دولار. وبلغت عائدات الحكومة الفيدرالية فى تلك السنة مجرد ٥٨٦ مليون دولار. إن الحجم المحض للمشروع التجارى أذهل العالم. حتى صحيفة «وول ستريت جورنال» اعترفت «بعدم ارتياح بشأن حجم العملية» وتساءلت إذا كانت المؤسسة الجديدة ستعتبر علامة على موجة المد العالى للرأسمالية الصناعية، وتناقلت الألسنة نكتة تدور حول معلمة تسأل ولدًا صغيرًا عمن خلق العالم. أجاب الولد «خلق الله العالم فى ٤٠٠٤ ق. م. وأعيد تنظيمه بمعرفة ج. ب. مورجان فى عام ١٩٠١م».

لكن عندما دخل ثيودور روزڤلت البيت الأبيض فى سپتمبر عام ١٩٠١م، بدأ توجه الحكومة الفيدرالية المتبنى لشعار «دعهم يعملون» فى التغير. فى عام ١٩٠٤م أعلنت الحكومة أنها قد تلجأ للقضاء بموجب قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار ـ الذى حسب أنه تجاوز صلاحيته منذ زمن ـ لتفكيك اندماج مورجان، مؤسسة الأوراق المالية الشمالية. وهرع مورجان إلى واشنطن لتسوية الأمر.

قال مورجان للرئيس فى إيجاز شديد لفكرته عن كيفية عمل عالم التجارة « إذا كنا قد ارتكبنا أى خطأ، أرسل رجلك إلى رجلى ويمكن أن يسويا الأمر».

رد روزڤلت « إن هذا لا يمكن عمله ».

قال المدعى العام فيلاندر نوكس شارحًا «نحن لا نريد تسوية الأمر. إننا نريد أن نوقفه».

انطلاقًا من هذه النقطة، ستلعب الحكومة الفيدرالية دورًا نشيطًا كحكم فى سوق العمل ـ ليس دائما بنجاح بكل تأكيد - لإحداث توازن بين احتياجات الكفاءة ووفورات الحجم فى مواجهة تهديد سلطة مفرطة فى الثقة بنفسها داخل منظمات تدين بالولاء فقط لحاملى أسهمها، وليس المجتمع ككل.

وفى عام ١٩٠٧م تصدت الحكومة الفيدرالية لأكبر الاتحادات الاحتكارية، ستاندارد أويل. ووصلت القضية إلى المحكمة العليا فى عام ١٩١٠م وجرى البت فيها فى العام التالى، حينما قضت المحكمة بالإجماع بأن ستاندارد أويل تعد تجمعًا لتقييد التجارة. وأمرت ستاندارد أويل بتفكيك ذاتها إلى أكثر من ثلاثين شركة منفصلة.

وغنى عن البيان القول بأن الجناح الليبرالى[1] فى السياسة الأمريكية حيا القرار، لكن فى واحدة من أعظم السخريات فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى، لم يتسبب هذا الحكم بشأن أضخم ثروة فى العالم إلا فى زيادتها. وفى العامين التاليين على قرار تفكيك ستاندارد أويل، تضاعفت قيمة أسهم الشركات التى خلفتها، مما جعل جون د. روكيفللر أغنى مرتين عن ذى قبل.

(١) الليبرالية: تعنى فى الولايات المتحدة يسار الوسط، وذلك خلافًا للعالم أجمع.

الفصل الرابع عشر

صليب من ذهب

جلبت حالة الكساد التى بدأت فى عام ١٨٩٣م معاناة اقتصادية ليس لها مثيل بين السكان الأمريكيين، وذلك بسبب تحول الولايات المتحدة لأمة صناعية ذات تصنيع عال. فى عام ١٨٦٠م كان هناك أربعة عمال مزارع فى مقابل عامل مصنع، لكن بحلول عام ١٨٩٠م انخفضت النسبة لاثنين إلى واحد. ويعنى هذا أن أسرة أمريكية من بين كل ثلاث أسر باتت تعتمد الآن على شيكات منتظمة للرواتب للحصول على الطعام والمأوى والملبس.

فى ربيع ذلك العام (١٨٩٠) أعلنت شركة فيلادلفيا وردنج للسكك الحديدية وشركة الحبال القومية ـ ما سمى باتحاد الحبل الاحتكارى ـ فجأة أنهما صارتا عاجزتين عن الوفاء بديونهما، واجتاح الذعر وول ستريت. وانتشرت المذبحة الاقتصادية بسرعة عبر بقية مجالات الاقتصاد. وبنهاية ذلك العام أفلست خمسة عشر ألف شركة، إلى جانب ٤٩١ بنكًا. وهبط إجمالى الناتج القومى بنسبة ١٢ ٪ وارتفع معدل البطالة بسرعة من مجرد ٣ ٪ فى عام ١٨٩٢م إلى ١٨,٤٪ بعد عامين. وحتى سبعينيات القرن التاسع عشر، كانت كلمة عاطل عن العمل فى حد ذاتها تنطبق على أى شخص بلا وظيفة، من الأطفال البالغ عمرهم خمس سنوات مروراً بربات البيوت إلى الأشخاص الذين يعيشون خارج الدخل المتوفر من استثماراتهم. لكن فى عام ١٨٧٨م، مع انتهاء

كساد ذلك العقد، أعاد مسح أجرته ولاية ماساتشوستس تعريف العاطل عن العمل ليعنى الرجال الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر «الواقعين خارج نطاق العمل ويسعون للحاق به». وبحلول منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر كانت أعدادهم بالملايين، واجتاح الجوع الشوارع فى الأحياء الفقيرة التى صارت الآن شاسعة فى المدن الأمريكية، بينما لم يكن هناك سوي الجمعيات الخيرية لتخفيف حدة البؤس والشقاء.

يعد السبب المباشر فى الكساد الجديد - مثلما الحال فى غالبية المرات السابقة - هو إفراط فى الإنفاق نتيجة الافتقار إلى وجود بنك مركزى للضغط على المكابح عند الحاجة لذلك. لكن يوجد أيضًا سبب ضمنى: سياسة نقدية حاولت عمل شيئين غير متوافقين فى وقت واحد.

فى العام التالى للذعر بشأن الذهب فى عام ١٨٦٩م عقد مجلس النواب جلسات استماع للنظر فى المسألة. وسلطت الجلسات الأضواء على المستوى القومى على جيمس أ. جارفيلد رئيس اللجنة وعضو مجلس النواب عن ولاية أوهايو. وكتب جارفيلد، الذى يعد أكثر رجال المال النزيه نزاهته، كتب فى التقرير الذى أصدرته اللجنة أنه « طالما نحن نستخدم قاعدتين للقيمة يعترف بهما القانون، واللذين قد يجعلهما متباينين فى القيمة بالنسبة لبعضهما البعض بوسائل اصطناعية، فستظل المضاربة فى سعر الذهب تقدم إغراء قويًا للغاية يتعذر الصمود أمامه».

وبمعنى آخر، أراد جارفيلد العودة إلى قاعدة الذهب وإحالة ذات الظهور الخضراء إلى التقاعد. كما أراد التجار الذين يتعاملون فى التجارة الدولية، الذين رأى الكثيرون منهم الخراب بأعينهم يوم الجمعة الأسود، العودة لقاعدة الذهب. وكذلك بنوك وول ستريت ذات النفوذ المتزايد وأولئك الضالعون فى الصناعة الثقيلة. وكان هؤلاء بالطبع أناسًا يهيمن عليهم الحزب الجمهورى. لكن كان يوجد الكثيرون جدًا من المعارضين العودة لقاعدة الذهب.

وتتمتع قاعدة الذهب كنظام نقدى بميزة واحدة كبيرة: إنه يجعل من التضخم أمر شبه مستحيل. إذا زادت بلد ما من معروضها من الأوراق المالية بما يفوق ما يستطيع السوق أن يتحمله، سيبدأ حاملو أوراق النقد فى تحويلها إلى ذهب، وسينتقل الذهب إلى الخارج مع عدم ثقة البنوك المركزية فى العملة النقدية، وسيستبدلونها بما تثق فيه وهو الذهب.

لكن التضخم يلقى شعبية بين المدينين؛ لأنه يسمح لهم بإعادة دفع ديونهم بمال رخيص. وفى مناطق مثل الجنوب المدمر، الذى ذهبت أصوله البنكية وثروته السائلة، إلى حد كبير، أدراج الرياح أثناء الحرب، يعنى وجود نظام قائم على قاعدة الذهب استمرار الكساد، بينما سيساعد «المال السهل» على الانتعاش. وفى حقيقة الأمر، اتصف أواخر القرن التاسع عشر بالانكماش البطىء جدّا، ولكن المنتظم.

ونتيجة لهذه الآثار، كانت قاعدة الذهب تحظى بشعبية فى الشمال الشرقى، حيث تركز المال والتجارة الأجنبية والصناعة، لكن بلا شعبية بين صغار المزارعين على التخوم النائية وفى الجنوب. واعتبر غالبية السكان هناك أن قاعدة الذهب ليست سوى مؤامرة من جانب «وول ستريت» لدفعهم إلى الإفلاس. وفى عام ١٨٧٦م رشح حزب العمال ذات الظهور الخضراء مرشحًا للرئاسة (الرجل المسن پيتر كوپر من نيويورك، ومن المفارقات أنه أحد أغنى الرجال فى البلد؛ الذى ربما كان أول ليبرالى الليموزين[١] على الإطلاق). وفى عام ١٨٧٨م اجتذب الحزب مليونًا وستين ألف صوت فى انتخابات الكونجرس، وهو ما يكفى لانتخاب أربعة عشر من رجال الكونجرس.

وبالرغم من أن الحكومة توقفت عن طباعة الظهور الخضراء (باستثناء استبدال ما اهترء من أوراق النقد) فى نهاية الحرب الأهلية، فإنها سكت دولارات فضية من الفضة المستخرجة بكميات متعاظمة فى الغرب، وأعطت البلد «قاعدة معدنية مزدوجة». ثم أوقفت فى عام ١٨٧٣م سك هذه الدولارات إثر تصويت الكونجرس للعودة لقاعدة الذهب «جريمة عام ٧٣». وبذل كلا طرفى المسألة ضغطًا لا يهدأ على الكونجرس، الذى فعل مثل المجالس التشريعية الديموقراطية، بخاصة عند التعامل مع القضايا الاقتصادية المعقدة المستغلقة، وهو محاولة إرضاء الطرفين.

وعادت البلد إلى قاعدة الذهب فى الميعاد، فى أول يناير ١٨٧٩م، وتطلب الأمر من الخزانة الحفاظ على احتياطى من الذهب قيمته ١٠٠ مليون دولار للوفاء بأى طلب

(١) ليبرالى الليموزين مصطلح ساخر ضد من يتزعمون الليبرالية الاقتصادية فى منتصف القرن العشرين فى أمريكا ـ والتى كانت تهتم بأحوال الفقراء ـ بينما هم أثرياء وربما مستفيدين من البرامج الاقتصادية للدولة، وقد ابتدعه ماريو بروكاتشينو المرشح لعمدة نيويورك عام ١٩٦٩ ـ المترجم.

على هذا المعدن النفيس. وكان الكونجرس قد صوت فى العام السابق على الحفاظ على ما قيمته ٣٤٦,٦٨١,٠٠٠ من ذات الظهور الخضراء، التى كانت ماتزال متداولة، لكن جعلها قابلة للاسترداد بالذهب، كما فعلت مع العملات الفضية. وعلاوة على ذلك، مرر الكونجرس قانون بلاند ـ أليسون. وتطلب هذا القانون من الخزانة شراء ما بين مليونين وأربعة ملايين دولار من الفضة شهريّا من السوق المفتوح وتحويلها إلى عملة معدنية بنسبة ستة عشر إلى واحد من الذهب. بمعنى آخر، أعلن الكونجرس بالأمر أن ستة عشر أوقية من الفضة تساوى أوقية واحدة من الذهب. وسيكون لسك العملات الفضية الجديدة هذه بالطبع أثر فى زيادة معتبرة فى المعروض من المال، وهى الوصفة الكلاسيكية للتضخم.

فى البداية، كانت نسبة ستة عشر إلى واحد تقريبًا هى سعر النسبة الفعلية بين الذهب والفضة. لكن مع بدء إنتاج اكتشافات الفضة الكبرى فى الغرب، مثل كور دللين فى ولاية آيداهو وكومستوك لود الرائع فى ولاية نيڤادا، التى اكتشفت للمرة الأولى فى عام ١٨٥٩م، أخذ سعر الفضة فى الهبوط فى الأسواق. وبحلول عام ١٨٩٠م وصلت النسبة عشرين إلى واحد. وفى ذلك العام، مرر الكونجرس قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار، الذى أجبر الخزانة على شراء ٤,٥ مليون دولار شهريّا، الذى يغطى إنتاج البلد بالكامل من الفضة وسكه كعملات.

ومع محافظة قاعدة الذهب على قيمة الدولار بانتظام، بينما زادت سياسة الفضة من المعروض من المال على نحو عظيم، تمكنت الحكومة من ضمان حدوث وحظر التضخم فى وقت واحد. وسرى قانون جريشام بشكل حتمى. ففى الوقت الذى كانت فيه الفضة تساوى واحدًا على عشرين من سعر الذهب فى السوق، كانت تساوى واحدًا على ستة عشر من الذهب عندما تسك كنقود، فبدأ الناس بشكل طبيعى فى صرف الفضة والاحتفاظ بالذهب، الذى بدأ فى التسرب من الخزانة.

فى ثمانينيات القرن التاسع عشر كانت الحكومة تدر فوائض ضخمة جدّا من الميزانية، الأمر الذى أخفى السياسة النقدية التى تعانى من الانفصام، لكن حينما حدث انهيار عام ١٨٩٣م كان إيذانًا باجتياح موجة جديدة من الكساد، تحول خلالها تسرب الذهب من الخزانة إلى فيضان. ومع هبوط عائدات الحكومة ـ انهارت من ٣٨٦ مليون

دولار إلى ٣٠٦ مليون دولار بين عامى ١٨٩٣ و١٨٩٤م ـ ألغى الكونجرس قانون شيرمان للفضة على عجل. لكن الناس ـ والأكثر أهمية الحكومات الأجنبية ـ فقدت الثقة فى الدولار، وتزايد الطلب على الذهب الموجود لدى الخزانة بشكل ملحوظ. وأصدرت الحكومة سندات لشراء المزيد من الذهب لسد النقص فى احتياطى الذهب. لكن هذا المعدن استمر فى التدفق إلى الخارج.

لم يمض وقت طويل حتى أصبح الوضع حرجًا. هوى احتياطى الذهب إلى أدنى من ١٠٠ مليون دولار التى اشترطها قانون ١٨٩٤م، واستكمل النقص من عوائد إصدار سندات بقيمة ٥٠ مليون دولار فى يناير من تلك السنة. لكنه انخفض إلى ٦٨ مليون دولار فى يناير من العام التالى. وبعد انقضاء أسبوع هبط إلى ٤٥ مليون دولار. رفض الكونجرس السماح للرئيس كليڤلاند، النصير المتين لقاعدة الذهب، ببيع إصدار جديد من السندات لسد النقص فى احتياطى الذهب.

أصيبت الحكومة بالشلل. وسرعان ما صار ممكنًا مشاهدة حرفيًا فرار الذهب كسبائك بقيمة الملايين من الدولارات على متن سفن فى نيويورك متجهة إلى البنوك المركزية الأوروبية. وعقدت مراهنات فى وول ستريت على متى سينفد رصيد الخزانة من الذهب بالتحديد، وتجبر البلد على الابتعاد عن قاعدة الذهب.

انزعج ، ج. ب. مورجان انزعاجًا شديدًا الذى صار حينئذ رجل البنوك الأبرز بلا منازع فى البلد، استقل قطارا متوجها إلى واشنطن العاصمة ليتأكد من عدم حدوث ذلك. وفى الوقت الذى يعد فيه الرئيس كليڤلاند شخصيًا مسانداً للمال السليم وقاعدة الذهب إلا أنه تمتع بإلمام تام بأنه يرأس حزبًا يشكل قطاعًا كبيراً منه أعضاء يريدون شيئين أن تتخلص البلد من قاعدة الذهب كلية ويكرهون «وول ستريت» وكل ما يدور فيه. ورفض مقابلة مورجان. لكن مع تدهور الوضع كل ساعة، قرر كليڤلاند فى الصباح التالى أنه ليس لديه خيار سوى أن يستمع لما سيقوله له مورجان.

كانت لدى الرئيس آمال فى أنه يستطيع إقناع الكونجرس بتفويضه بإصدار سندات جديدة، لكن هذا بالطبع سيستغرق وقتًا. أبلغ موظف الرئيس كليڤلاند بأنه لا يوجد فى أقبية الخزانة الفرعية فى نيويورك سوى ٩ ملايين دولار من الذهب. قال مورجان

إنه يعرف طريق حوالات بقيمة ١٢ مليونًا يمكن أن تقدم إلى الخزانة فى أى لحظة. وحذر من أنه إذا حدث هذا « فستختفى قبل الساعة الثالثة».

سأله كليڤلاند الذى خلت من بين يديه الخيارت «هل لديك ما تقترحه؟» احتج بأن إصدار المزيد من السندات فى السوق المحلية لن يكون ذا فائدة على المدى الطويل لأن الذهب ببساطة سيجرى تدويره ليخرج من الخزانة من جديد. لكنه وأوجست بلمونت جونيور، الممثل الأمريكى لآل روتشيلد، الذى كان حاضرًا أيضًا فى البيت الأبيض، سيسعيان لجلب ١٠٠ مليون دولار من الذهب من أوروپا ستعمل على وقف السحب من الخزانة. وعلاوة على هذا، كشف محامو مورجان النقاب عن وجود قانون منسى صدر إبان الحرب الأهلية، وما يزال ساريًا يسمح للحكومة بإصدار سندات تشترى بموجبها عملات معدنية بدون اللجوء للمزيد من إجراءات الكونجرس.

والمذهل أن مورجان كان مستعدًا لضمان أن الذهب لن يتدفق ثانية إلى أوروپا على الأقل على المدى القصير. كان موقفًا خارقًا للعادة من الجسارة المالية. لكن الفضل يرجع إلى سمعة مورجان المهيبة بالفعل واستخدام أساليب معقدة للصرف الأجنبى. وتمكن من أن يفى بوعده. وفى يونيو ١٨٩٥م وصل احتياطى الذهب إلى ١٠٧,٥ مليون دولار. وما يعد أكثر أهمية أن الانتعاش الاقتصادى بدأ. لقد أنقذ مورجان نظام قاعدة الذهب.

وغنى عن البيان القول بأن أعداء قاعدة الذهب قدحوا مورجان وبلمونت، وهيمنوا على مؤتمر الحزب الديموقراطى عام ١٨٩٦م. وألقى ويليام جننجز برايان، وهو عضو سابق فى الكونجرس عن ولاية نبراسكا، وكان يشغل منصب رئيس تحرير صحيفة «أوماها وورلد هيرالد» المناصرة الشرسة لقاعدة الفضة، ألقى بالحجج البليغة التى طالما تعطش لها أعضاء الوفود فى المؤتمر فى هذه القضية، فى واحدة من أكثر الخطب السياسية شهرة فى التاريخ الأمريكى.

طمأن برايان أعضاء الوفود فى المؤتمر، منذ استهل خطبته، من أن «أكثر المواطنين تواضعًا فى كافة الأراضى، حينما يرتدى دروع قضية مبررة أخلاقيًا، يكن أقوى من كل قوات الخطيئة». وكانت قضيته هى إلغاء قاعدة الذهب، وبسطها بصوت عميق

رنان كيف أنه ألحق الأذى بمصالح المزارعين والعمال، وخدم فقط مصالح، على حد تعبير توماس كارلايل: «الحاملين الخاملين لرأس مال خامل».

قال لأعضاء الوفود: إن تلك قضية عظمى. «على أى جانب سيحارب الحزب الديموقراطى ـ على جانب الخاملين الحاملين لرأس مال خامل «أم» بجانب الجماهير الكادحة؟».

ومع وصول صوته الرائع بلا جهد لكل ركن من قاعة المؤتمر فى شيكاجو، تمكن من الاستحواذ على الحضور كأنهم فى راحة كفه مع اقترابه من ختام خطبته. «بما أنه وراءنا الجماهير المنتجة فى هذه الأمة وفى العالم، تساندهم المصالح التجارية ومصالح العمال والكادحين فى كل مكان، فسنجيب على طلبهم بإقرار قاعدة الذهب عن طريق القول بأنكم لن تثبتوا على رؤوس العمال تاج الشوك هذا؛ إنكم لن تصلبوا البشرية على صليب من ذهب».

سيطرت حالة من الجموح عند اختتام ما وصفته الروائية ويلا كيثر ـ التى كانت حاضرة ـ «بالخطبة التى لا يمكن أن تنسى». سادت حالة الصخب والضجيج لمدة نصف ساعة، وفى النهاية، رشح برايان لخوض انتخابات الرئاسة فى عمر السادسة والثلاثين فقط. ويظل برايان إلى يومنا هذا أصغر رجل رشح لانتخابات الرئاسة من جانب حزب رئيسى.

وكان المرشح الجمهورى ويليام ماكينلى يخوض جولته الانتخابية من أمام شرفة منزله فى كانتون فى ولاية أوهايو، ويدلى بخطب للحشود التى نقلت بالقطار. وعلى الجانب الآخر، سافر برايان بدون أن يعرف التعب فى أول حملة يتوقف خلالها مرشح لفترات قصيرة بالقطار فى مختلف المدن الصغيرة فى التاريخ الأمريكى. وعلاوة على هذا، ناصر الحزب الشعبى، الأكثر راديكالية من الديموقراطيين، برايان بدلاً من اختيار مرشح خاص بهم.

أعلن برايان فى خطبته العظيمة «لقد قدمنا التماسًا وتهكموا على التماساتنا؛ تضرعنا وتجاهلوا تضرعاتنا؛ توسلنا وسخروا عندما حلت كارثتنا؛ لن نتوسل مرة أخرى؛ لن نتضرع مرة أخرى؛ لن نلتمس مرة أخرى. نحن نتحداهم!».

وفى غضون ذلك، نشرت صحيفة تابعة للحزب الجمهورى افتتاحية ذكرت «أن اليعاقبة[1] يسيطرون تمامًا على شيكاجو، [حيث رشح برايان]. لا توجد حركة سياسية فى أمريكا نجحت فى تفريخ مثل هذه الأفاعى الكريهة.

وترك المرشحون، كما هم دائمًا، مسألة إطلاق التسميات لأنصارهم. لكن أفكار برايان الاقتصادية أزعجت بشكل جدى حتى الكثيرين من ذوى الإمكانات المتوسطة من الأمريكيين والكثيرين جدًا من أصحاب الطموحات الشخصية. وأيد الكثيرون من الديموقراطيين فى المنطقة الشرقية ومنطقة غرب الوسط ماكينلى إثر انزعاجهم مما اعتبروه أسلوب برايان فى إثارة الدهماء.

ومع هذا، بدا فى أول الحملة أن برنامج برايان الانتخابى يمكن أن يحتوى على معادلة الفوز. وهبط مؤشر داو ـ جونز الصناعى، الذى ابتكره ذلك الربيع تشارلز داو، مدير تحرير صحيفة «وول ستريت جورنال» الشابة، لقياس سوق الأسهم ككل، هبط بمقدار الثلث على مدى فصل الصيف.

ثم أخذ الانتعاش الاقتصادى يكتسب بعض الزخم مع تقدم فصل الصيف، مما ساعد الحزب الذى رفع شعار «مال نزيه وحماية ورفاهية». وبدأ مؤشر داو جونز، الذى هو بارومتر الأحوال السياسية إلى جانب الأحوال الاقتصادية يستعيد حيويته مع الدخول فى فصل الخريف.

وفى نوفمبر، فاز ماكينلى بنسبة ٥٢ ٪ من الأصوات مكتسحًا أكثر مناطق البلد ثراء ونموًا من الناحية الاقتصادية: وهى ولايات الشمال الشرقى وسط الغرب والسهول العليا بأكملها، إضافة إلى كاليفورنيا وأوريجون. وفاز برايان بأصوات ولايات الجنوب وبقية الولايات الغربية.

لم يعد الكثيرون من الديموقراطيين الذين تخلوا عن برايان فى سبيل ماكينلى الأكثر محافظة إلى الحزب مطلقًا. وسيحتفظ الجمهوريون بكونهم حزب الأغلبية على مدى الجيل التالى، ولم يخسروا البيت الأبيض إلا مرة واحدة عند انشقاق حزب الماضى العظيم GOP [الحزب الجمهورى] فى عام ١٩١٢م.

---

(١) جماعة ديموقراطية راديكالية تشكلت عشية الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩م ـ المترجم.

لكن بالرغم من أن برايان خسر انتخابات الرئاسة (سيخسر ثانية عام ١٩٠٠م وثالثة عام ١٩٠٨م وهو يحمل صليبًا من ذهب على ظهره عبر البرية السياسية) إلا أنه حدد بوضوح مستقبل السياسة الأمريكية القومية. قال لأعضاء الوفود فى خطبته: «إن انحيازات الحزب الديموقراطى هى إلى جانب الجماهير الكادحة الذين شكلوا أساس الحزب الديموقراطى. وتوجد فكرتان عن الحكومة. يوجد هؤلاء الذين يؤمنون بأنك إذا شرعت فقط قوانين لتجعل الموسرين مزدهرين فإن هذا الازدهار سينسكب، أو يتسرب على من هم دونهم. أما فكرة الحزب الديموقراطى، كانت إذا شرعت قوانين تجعل من الجماهير مزدهرة فإن ازدهارهم سيجد طريقه لأعلى عبر كل طبقة تستند عليهم».

كان الخيار واضحًا، لكن البلد، فى حقيقة الأمر، اختارت كلا التوجهين. إن السياسة الأمريكية هى سياسات الوسط وليس الأطراف المتناقضة، واعتاد هذا البلد أن يشهد الاختلافات التى تحدث شقاقًا، أو إذا كان ممكنًا، اختيار المسلكين فى وقت واحد. وعلى مدى المائة عام المقبلة، فى ظل تبادل كل حزب الهيمنة السياسية، ستطبق البلد كلاً من سياسات التسرب لأسفل والتسرب لأعلى الاقتصادية. وكانت النتيجة شيئًا يشبه المنفعة الكاملة، وإن كانت مثلما هو حال السياسة فى النظام الديموقراطى دائما، غير مرتبة من الناحية الفلسفية.

لم تشغل قضية ـ بخلاف قضية قاعدة الذهب ـ الأمة كوحدة سياسية فى هذا العصر السلمى سوى الضرائب. واعتمدت الحكومة الفيدرالية على التعريفات [الجمركية] كمصدر رئيسى للعائدات منذ أيام ألكسندر هاميلتون حتى أجبرها نشوب الحرب الأهلية على فرض ضرائب على كل شىء تستطيع فرض ضرائب عليه، ومن بينها الدخل.

وقد جرى خفض أو إلغاء الكثير من الضرائب الفيدرالية الجديدة مع انعدام الحاجة إلى عائدات زمن الحرب بعد إحراز النصر. ومع هذا لم تلغ التعريفات. وكانت القاعدة الصناعية المتضخمة على نحو عظيم قد تربت فى كنف التعريفات وقاتلت بشراسة للحفاظ على هذا الوضع. وفى غضون ذلك، كان موطن معارضة

التعريفات العالية، وهو الجنوب، قد فقد كل نفوذه السياسى حتى نهاية عصر إعادة الإعمار فى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر. ومع مجىء ذلك الوقت صارت فكرة التعريفات العالية ضمن مذهب الحزب الجمهورى. لم يكن مهمّا كم أضحت عليه الصناعة الأمريكية من نضج وكفاءة ـ ومع بدء القرن العشرين كانت الأكثر كفاءة فى العالم ـ قاتل المديرون وحملة الأسهم والعمال فى الشركات الصناعية جميعهم بشراسة، ونجحوا فى الحفاظ على التعريفات فى مستوى يفوق احتياجات الحكومة بكثير.

ونتيجة لذلك، حققت الحكومة سلسلة من الفوائض على مدى ثمانية وعشرين عامًا متصلة بداية من عام ١٨٦٦م، والتى لا يوجد لها مثيل فى التاريخ الأمريكى قط. ففى عام ١٨٨٢م المزدهر، زادت عائدات الحكومة على نفقاتها بنسبة مذهلة هى ٣٦ ٪. ومع بداية القرن التالى انخفضت ديون الحرب الأهلية الهائلة بمقدار الثلثين تقريبًا بالقيمة المطلقة للدولار، وهبطت كنسبة من إجمالى الناتج المحلى على نحو أكثر حدة، من حوالى ٥٠ ٪ إلى ما يقل عن ١٠ ٪.

خفضت ضريبة الدخل التى فرضت الحرب الأهلية فى عام ١٨٦٧م إلى ضريبة موحدة تبلغ ٥ ٪ على الدخول التى تزيد على ألف دولار. وجرى إنقاصها مرة أخرى، وفى عام ١٨٧٢م ألغيت تمامًا. لم تكن هناك مناداة البتة بفرض ضريبة دخل قبل الحرب الأهلية، لكن كل برامج الحكومة تخلق حولها جماعة سياسية مؤيدة ومعارضة، ولم تكن ضريبة الدخل استثناء.

حمل أنصار ضريبة الدخل حججًا منطقية إن لم تكن مفحمة سياسيّا. تعد الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والتعريفات، هى ضرائب على الاستهلاك، وبالتالى فإنها تراجعية بشكل لا فكاك منه. بمعنى آخر، فإنها تكون أشد وقعًا على كاهل الأقل قدرة على دفعها. إن الفقراء بالضرورة ينفقون نسبة أكبر بكثير من دخولهم فى شكل الضرائب المبنية على الاستهلاك.

وشرح جون شيرمان عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهورى عن ولاية أوهايو، والذى لا يمكن اعتباره راديكاليّا بأى حال من الأحوال، هذا الأمر خلال

الجدل الدائر بشأن إلغاء ضريبة الدخل فى عام ١٨٧٢م . قال « نحن لدينا الآن السيد آستور فى نيويورك ودخله بالملايين من العقارات . . . ولدينا بجانبه رجل فقير يتلقى ألف دولار فى العام . ما وجه التمييز الذى يطبقه القانون فى هذه الحالة ؟ إنه ضد الرجل الفقير بالكامل ـ كل شىء يستهلكه نحن نفرض عليه ضريبة ، ومع هذا نحن نخشى أن نفرض ضريبة على السيد آستور . هل هناك عدالة فى هذا ؟ لماذا يا سيدى تعد ضريبة الدخل هى الضريبة الوحيدة التى تميل إلى المساواة بين تلك الأعباء بين الأغنياء والفقراء؟» .

كان شيرمان محقّا . لكن كما هو الحال دائمًا بالنسبة إلى الضرائب ، إنها القوة السياسية ، وليس الإنصاف ، هو الذى يتسيد . إن نواب الكونجرس الممثلين لسبع ولايات شمالية شرقية ، التى تدفع سويّا نحو ٧٠ ٪ من ضريبة الدخل ، صوتوا بنسبة واحد وستين لأربعة عشر لإلغاء الضريبة ، بينما صوتت أربعة عشر ولاية جنوبية وغربية ، تدفع نسبة تبلغ نحو ١١ ٪ فقط من الضريبة ، بنسبة خمسة لواحد وستين للإبقاء عليها . بمعنى آخر كان تأييد ضريبة الدخل مناقضًا تمامًا عند اتصالها بالأثر المحلى . وفى النظام الديموقراطى ، يحاول الساسة عادة اتباع قول مأثور ينسب إلى السناتور راسل لونج عن ولاية لويزيانا : «لا أفرض الضريبة عليك ولا تفرض الضريبة على ، افرض الضريبة على الرجل الواقف وراء الشجرة» .

لم يحقق مؤيدو ضريبة الدخل إنجازًا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر ، لكن عندما وقع الكساد الكبير فى تسعينيات القرن التاسع عشر ، وهوت العائدات الفيدرالية ، تجددت الدعاوى لفرض ضريبة دخل . وأقرت ضريبة دخل جديدة مع وصول جروفر كليفلاند الديموقراطى إلى البيت الأبيض ووجود أغلبية ديموقراطية فى مجلسى الكونجرس .

كانت ضريبة مختلفة تمامًا فى أثرها عن تلك التى أقرت أثناء الحرب الأهلية . فلقد أعفت اللاحقة الفقراء فقط . أما الضريبة الجديدة ، التى دعت إلى فرض ضريبة تبلغ ٢ ٪ على كافة الدخول التى تزيد على ٤ آلاف دولار ، فأعفت الجميع عدا الأغنياء . كان من بين البيوت الأمريكية البالغ عددها اثنى عشر مليون بيت فى عام ١٨٩٤م ، كان يوجد خمسة وثمانون ألف بيت فقط يبلغ دخلهم ٤ آلاف دولار أو يزيد . وتعد هذه

المرة الأولى فى التاريخ الأمريكى التى يقترح فيها فرض ضريبة على طبقة معينة من المواطنين، ضريبة يحددها النجاح الاقتصادى. ولهذا السبب، عارضها جميع الجمهوريين، بما فيهم السناتور شيرمان. ولهذا السبب أيضا، سمح كليفلاند لمشروع القانون أن يصبح قانونًا بدون توقيعه.

وليس من المدهش أن أقيمت دعوى على الفور. واحتج مقدمو الدعوى بأن ضريبة الدخل انتهكت الفقرة الموجودة فى الدستور التى تشترط تحويل الضرائب المباشرة إلى حصص بين عدة ولايات وفقًا لعدد سكانها، وهو أمر يستحيل تنفيذه بوضوح فى حالة ضريبة الدخل. لم يحدد الدستور ما الذى يشكل «ضريبة مباشرة» (سأل روفوس كينج عن تعريف لها أثناء نقاش خلال المؤتمر الدستورى ولم يتلق ردا). وفى عام ١٨٩٦ قضت المحكمة العليا بأن الضريبة المباشرة هى أى ضريبة، هى التى يمكن تحويلها إلى حصص على أساس عدد السكان. وكانت المحكمة قضت فى وقت قريب عام ١٨٨١ بأن ضريبة الدخل المفروضة أثناء الحرب الأهلية ضريبة غير مباشرة.

وبصرف النظر عن ذلك، انقسمت المحكمة، فى ظل غياب عضو من أعضائها لمرضه، إلى أربعة أعضاء فى مواجهة الأربعة الآخرين بشأن ما إذا كانت ضريبة الدخل ضريبة مباشرة، وبالتالى ما إذا كانت دستورية. وولدت القضية، قضية بولاك ضد اتحاد المزارعين الاحتكارى للإقراض، اهتمامًا هائلاً فى جميع أنحاء البلد، أكبر بكثير من الاهتمام الذى فجرته قضية بليسى ضد فيرجسون، التى أقرت مذهب الانفصال مع المساواة بشأن الفصل العنصرى بين البيض والسود فى العام التالى. ووافقت المحكمة على إعادة النظر فى القضية بسبب الاهتمام العام الشديد بها. وحضر القاضى هاول جاكسون، الذى كان مريضًا مرض الموت ـ توفى بعد ذلك بأقل من ثلاثة أشهر ـ وهو مصمم تصميمًا أكيدًا على أن يكون الصوت الخامس الذى يقر الضريبة. وقرر أحد القضاة (ليس واضحًا أى واحد منهم على وجه الدقة، لكنه على الأرجح القاضى جورج شيراس) أن يبدل موقفه، وقضت المحكمة بعدم دستورية ضريبة الدخل، خمسة أصوات ضد أربعة. وسادت المؤسسة الشرقية ذات التوجه الجمهورى، وإن كان بالكاد. لكن على مدى السنوات القليلة التالية نما جناح تقدمى بسرعة داخل الحزب

الجمهورى، متركزًا فى غرب الوسط والغرب، وأكثر تعاطفًا بكثير مع مصالح الطبقة المتوسطة. وأيد التقدميون فرض ضريبة دخل.

عندما أصبح ثيودور روزڤلت رئيسًا إثر اغتيال ويليام ماكينلى فى عام ١٩٠١م، اتجه بشكل حاد نحو الجناح التقدمى فى حزبه. وفى عام ١٩٠٦م دافع حتى عن فرض ضريبة على التركات بغرض واضح وهو الهندسة الاجتماعية الهادفة إلى منع « انتقال تلك الثروات برمتها، والتى تضخمت بما يفوق حدود كل ما هو صحى». وأصاب الجمهوريون الذهول، لكى ننقل ماحدث بأسلوب مخفف، من هذه الفكرة، لكن لم يكن هناك تهديد حقيقى للنظام القائم حتى حدث ذعر عام ١٩٠٧م والركود القصير الذى أعقبه، وسبب هبوط عائدات الحكومة من التعريفات بشكل حاد.

وخلال الجدل الدائر بشأن مشروع قانون التعريفات فى عام ١٩٠٩م، اقترح عضو مجلس النواب كوردل هل عن ولاية تينيسى (الذى سيصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية أثناء حكم الرئيس فرانكلين روزڤلت)، اقترح إعادة سن ضريبة الدخل لعام ١٨٩٤م وتحدى المحكمة العليا (التى صارت بفضل تعيينات ثيودور روزڤلت أقل محافظة بكثير مما كانت عليه قبل أربعة عشر عامًا) أن تلغيها مرة ثانية.

وفشل تعديل هل فى أن يحصل على موافقة مجلس النواب، لكن الأحداث تآمرت فى مجلس الشيوخ لتتغير الصورة. قدم جوزيف و. بايلى، وهو سناتور ديموقراطى، ضريبة الدخل المعدلة فى مجلس الشيوخ، مدعومًا بأعضاء جمهوريين تقدميين أمثال ويليام بوراه عن ولاية آيداهو. وتزعم قوى معارضة التعديل السناتور نلسون و. ألدريتش عن ولاية رود آيلاند. ويعد ألدريتش، الذى كون ثروة من بيع الخضروات بسعر الجملة وهو حما جون د. روكيفللر الابن، من بين عشرين مليونيرًا فى مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت.

وتمكن ألدريتش من الحفاظ على التعريفات عالية كما هى، لكن الجمهوريين انشقوا على أنفسهم على نحو لا يمكن رأبه بشأن ضريبة الدخل. وناشد ألدريتش الرئيس الجديد ويليام هاورد تافت فى التوصل إلى حل.

كان تافت محافظًا أكثر بكثير من روزڤلت، ويقدس المحكمة العليا. حتى أنه بالفعل سيشغل منصب كبير القضاة، وهو منصب يناسب طبيعته أكثر من الرئاسة،

سيشغله على مدى معظم عشرينيات القرن العشرين. وأصاب تافت فزع من فكرة تحدى حكم للمحكمة العليا فى قضية بولاك. أحس بأنه إذا أذعنت المحكمة، فإن وضعها كحكم للدستور سيلحق بها الضعف على نحو خطير، وإذا أسقطت ضريبة الدخل مرة أخرى، فسينجم عن هذا أزمة بين المحكمة والمجلسين المنتخبين شعبيًا الممثلين لفرعين من الحكومة.

لذا اقترح تافت، الذى كان محاميًا موهوبًا جدًا، بديلاً. دعا تافت إلى تعديل دستورى يسمح بشكل محدد بضريبة دخل شخصى، وفى غضون ذلك اقترح ضريبة على دخل الشركات من الأرباح. وفى ذلك الوقت كان يوجد أناس شديدو الثراء يمتلكون أسهم مؤسسات بالكامل تقريبًا، وبالتالى فإن فرض ضريبة على أرباح الشركات يعتبر فعليًا ضريبة على دخول الأثرياء. وعلاوة على هذا، احتج بأن الضريبة لن تصطدم بالدستور؛ لأنها ليست حقيقة ضريبة دخل على الإطلاق إنما هى ضريبة غير مباشرة، تقاس بالدخل، مع مزية ممارسة النشاط التجارى كمؤسسة. وبمعنى آخر، كانت ضريبة إنتاج. فى عام ١٩١١م، وافقت عليها المحكمة العليا بالإجماع.

وفى غضون ذلك أقر مجلس الشيوخ التعديل السادس عشر نفسه بـ ٧٧ صوتًا فى مقابل لاشىء ومجلس النواب بأغلبية ٣١٨ صوتًا فى مقابل ١٤ صوتًا. وصدق على التعديل العدد المحدد من مجالس الولايات التشريعية، وأعلن سريان مفعوله منذ ٣ فبراير ١٩١٣م.

وبحلول هذا الوقت كان الحزب الجمهورى قد انشق بين جمهوريين محافظين تابعين لتافت وجمهوريين تقدميين تابعين لروزفلت، الذين انطلقوا خارجين من مؤتمر الحزب عام ١٩١٢م ليشكلوا حزبًا خاصًا بهم له رمز ذكر الأيل. ونتيجة لذلك، انتخب الديموقراطى وودرو ويلسون، رئيسًا بنسبة تقل عن ٤٢ ٪ من أصوات الناخبين لكن بنسبة تقارب ٨٢ ٪ من أصوات المجمع الانتخابى. وعلاوة على هذا، أسفر انشقاق الجمهوريين عن تحقيق أغلبية ديموقراطية صلبة فى كلا مجلسى الكونجرس. ومن بين الأعمال الأولى التى نفذتها إدارة الرئيس ويلسون الجديدة هو تمرير قانون ضريبة دخل شخصى.

وبالرغم من أن مذكرة هذا القانون كانت قصيرة بشكل مضحك مقارنة بالمقاييس التالية - بلغ عدد صفحات مذكرة القانون أربع عشرة صفحة ـ إلا أنه حمل بذور التعقيدات الهائلة التى ستظهر فى المستقبل. فرضت ضريبة على الدخل الذى يزيد على ٣ آلاف دولار بمقياس تصاعدى من ١ حتى ٧٪ (على الدخول التى تزيد على ٥٠٠ ألف دولار، وهو ما كان مبلغًا مهولاً بالتأكيد فى ذلك الوقت). لكن توجد الكثير من الإعفاءات، مثل الفائدة على سندات الولايات والسندات المحلية وحصص أرباح الشركات (حتى ٢٠ ألف دولار). كانت الفائدة على كل الديون وإهلاك الممتلكات وأشياء أخرى كثيرة تختصم من الدخل الواقع عليه ضريبة.

وكان الهدف الأصلى من فرض ضريبة على دخل الشركات أن تكون بديلاً مؤقتًا فقط، ولم يجر دمجها مع ضريبة الدخل الشخصى، لكنها ظلت ضريبة منفصلة تمامًا. وأدت الضرورات المالية الملحة للحروب الكبرى فى القرن العشرين إلى تحليق معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات لم يحلم بها حتى أشد أنصارها حماسة. ومع التهام معدلات الضرائب للدخول، شرع المحاسبون والمحامون فى العثور على طرق لاتنتهى فى حماية الدخل عن طريق استغلال انعدام التنسيق بين النظامين الضريبيين.

فى السنين الأولى من القرن العشرين تمتعت الولايات المتحدة بازدهار يفوق أى شىء مماثل عاشته من قبل. فى السنوات العشر بين عامى ١٨٩٧ و١٩٠٧م، تضاعف حجم الصادرات وكذلك الواردات. وزاد حجم النقود المتداولة - أوارق بنكنوت قومية وعملات معدنية ذهبية وفضية ـ زادت من ١,٥ مليار دولار إلى ٢,٧ مليار دولار، بينما حلقت ودائع البنوك عاليا من ١,٦ مليار دولار إلى ٤,٣ مليار دولار ـ وهو رقم أضخم من إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٨٦٠ م. وزادت أصول البنوك ومكاتب المضاربة وشركات التأمين من ٩,١ مليار دولار فى عام ١٨٩٧م إلى ٢١ مليار دولار بعدها بعشر سنوات. كما كان بقية العالم المتقدم يتمتع بازدهار عظيم.

لكن كانت هناك مشكلة. تستطيع الاقتصادات القومية أن تنمو مع اعتماد العالم على قاعدة الذهب، على الأقل على المدى الطويل، فقط فى حالة وجود معروض من الذهب يساند بنفس السرعة عملات العالم. لقد توقف إنتاج الذهب فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكن مع بدء إنتاج اكتشافات جديدة فى يوكون [منطقة فى شمال

غرب كندا] وبخاصة فى جنوب أفريقيا فى العقد التالى نما المعروض من جديد. جرى استخراج ما قيمته ١٥٧ مليون دولار فقط فى عام ١٨٩٣م، لكن بعد خمس سنوات أخرج من باطن الأرض ما قيمته ٢٨٧ مليون دولار. ونما الإنتاج إلى ٤٠٠ مليون دولار فى السنوات الأولى من القرن العشرين، لكنه ركد عند هذا المستوى بينما استمر الاقتصاد العالمى فى النمو بسرعة.

نما الطلب على رأس المال لتمويل عمليات دمج الصناعات (وكذلك حاجة الحكومات إلى تمويل حروب مثل حرب البوير والحرب الروسية اليابانية). وبحلول عام ١٩٠٧ كانت أسواق المال تعيش حالة ضيق وتأزم شديدة وازدادت تأزمًا. وبدأ جيمس ج. هيل، المتحكم فى شركة شمال المحيط الهادى Northern Pacific للسكة الحديدية، فى إصدار تحذيرات مما أسماه «بالشلل التجارى» إذا ما أصبح رأس المال مكلفًا للغاية. ومع مطلع ١٩٠٧ كان لا يمكن بيع سندات مضمونة القيمة حتى لمدة عام واحد إلا إذا حملت كوبونات تدفع ما بين ٥ إلى ٧ ٪ فائدة، وهى معدلات عالية جدا بمقاييس ذلك العصر. وتعذر بيع سندات طويلة الأجل تمامًا.

وفى مارس انهارت سوق الأسهم لفترة وجيزة ثم انتعشت مرة أخرى. كما اهتزت أسواق الأسهم فى بلدان أخرى، بخاصة مصر واليابان، فى ذلك الربيع. وبدأ الذهب يتدفق إلى خارج الولايات المتحدة مع سعى بنك إنجلترا وبنك فرنسا إلى دعم وضعهما ومنع التلاعب بعملتيهما. ولم يكن لدى الولايات المتحدة بالطبع فى غياب بنك مركزى منذ أندرو جاكسون إلا القليل من التحكم، إن وجد، على مخزونها من النقود.

وفى ١٠ أكتوبر، فى أعقاب محاولة خلق احتكار فى أسهم النحاس، دب الذعر فى وول ستريت. وسرعان ما وصل إلى البنوك المتورطة فى تمويل هذا الاحتكار، بخاصة اتحاد نيكربوكر الاحتكارى. وبدأ الانقضاض على نيكربوكر وسرعان ما وقعت بنوك أخرى تحت الحصار أيضًا، مع توافد المودعين على تحويل أرصدتهم إلى نقود سائلة والفرصة سانحة. ووصل طابور الواقفين خارج مقر نيكربوكر الجديد الأنيق فى شارع فيفث أڤنيو بلغ بسرعة مسافة مبنيين. وفى يوم الأربعاء ٢٣ أكتوبر استنزف من اتحاد لنكولن الاحتكارى ١٤ مليون دولار فى شكل ودائع خلال بضع ساعات. وأجبرت بنوك أخرى على إغلاق أبوابها.

كان يوجد القليل الذى تستطيع الحكومة أن تفعله. جاء جورج ب. كورتيليو وزير الخزانة إلى نيويورك وأودع ٦ ملايين دولار فى بنوك نيويورك لزيادة سيولتها، لكن القانون حظر وجود ودائع فى أىٍّ من البنوك إلا البنوك القومية. وكانت شركات الاتحادات الاحتكارية هى وبنوك الولايات هى التى تعانى أقسى درجات الأزمة.

وفعل كورتيليو الشىء الوحيد الذى يستطيعه فى مثل هذه الظروف: وقال لـ ج. ب. مورجان إن الحكومة الفيدرالية لن تدخر جهداً لتفعل أى شىء لوقف الذعر، واعتمد عليه فعليّا مرة أخرى للعثور على حل للأزمة المالية القومية.

وعرف مورجان ماهية المشكلة بالضبط. وفى يوم الخميس، ٢٤ أكتوبر، أبلغ الصحفيين بأنه «إذا احتفظ الناس بأموالهم فى البنوك، فسيكون كل شىء على ما يرام». لكن جعل الناس، الذين استولى عليهم الخوف، يتعاونون كان هذا هو الجزء العسير.

أدرك مورجان أن اتحاد نيكربوكر الاحتكارى لا يمكن إنقاذه، لكن يوجد اتحاد احتكارى آخر هو اتحاد شركة أمريكا الاحتكارى برغم من أنها تتعرض للهجوم إلا أنها تعانى من تعسر فى الدفع. قرر مورجان قائلاً: «إذن هذا هو المكان الذى نبدأ منه وقف الاضطراب». جعل كورتيليو يودع ٣٥ مليون دولار فى البنوك القومية وطلب من هذه البنوك أن تقرضه لاتحاد شركة أمريكا الاحتكارى. وعندما يجد مودعوها أنه لا توجد مشكلة فى أن يسحبوا أموالهم، فإنهم لم يرغبوا فى سحبها. وانتهى الذعر عند اتحاد شركة أمريكا الاحتكارى.

لكن ظل الوضع يحمل خطورة. وفى يوم الخميس قطع رئيس بورصة نيويورك للأسهم شارع برود ستريت ليذهب إلى بنك مورجان ويخبر مورجان بأنه سيضطر إلى إغلاق البورصة لأن المال الموجود تحت الطلب (الذى يقرضه السماسرة لتمويل الحسابات الهامشية) ببساطة غير موجود. حظر مورجان بشكل قاطع إغلاق البورصة وجمع ٢٧ مليون دولار من بين رجال البنوك فى خمس دقائق للحفاظ على البورصة مفتوحة. وفى تلك الليلة، دعا رجال البنوك إلى مكتبته الجديدة الفخيمة فى شارع ست وثلاثين، ووضعوا خطة للحفاظ على السيولة، ومساندة البنوك المتعسرة التى

تتعرض لهجوم المودعين، وتوفير المزيد من مال تحت الطلب للسماسرة. وأعلم الجميع بأن أى شخص سيستفيد من الذعر ويبيع على المكشوف «سيعتنى به جيدًا». لم يرغب الكثيرون من السماسرة فى التعرف على ما الذى قد تعنيه بالضبط.

كانت شيئًا مشابهًا جدّا لهروع عام لسحب الودائع من البنوك، لكن سوق نيويورك المالية تمكن من اجتياز الأسبوع بدون إخفاق آخر. وبعد أن استدعى مورجان رجال البنوك خلال الأسبوع استدعى الآن رجال الدين فى المدينة، وحثهم على إلقاء مواعظ دينية مشجعة يوم الأحد فى ذلك الأسبوع.

وأخذ الذعر يتبدد ببطء وبعد انقضاء أسبوع آخر كان أسوأ ماحدث قد طويت صفحته. وأسهم الكثير من رجال البنوك فى نيويورك، أمثال جيمس ستيلمان وجورج ب. بيكر، إسهامًا عينيّا وأيضًا ماليّا لتجنب وقوع الكارثة. لكن بشكل عام اعترف بأن مورجان وحده، الذى أصبح عندئذ أكثر رجال البنوك قوة فى العالم، ربما أكثر رجال البنوك قوة على الإطلاق، تمكن من جعل مجتمع وول ستريت متماسكًا، ويتصرف للصالح العام.

حتى ثيودور روزفلت، المولع بتقريع الآثمين أصحاب الثروات الكبرى، امتدح «أولئك رجال الأعمال أصحاب النفوذ الرائعون . . . الذين تصرفوا بمثل هذا النوع من الحكمة والروح العامة».

وبفضل مورجان ورجال البنوك الآخرين، لم يكن انهيار ١٩٠٧م مؤشرًا لبداية كساد عميق مثل الانهيارات التى حدثت فى ١٨٧٣ و١٨٩٣م، لكنها جعلت من الواضح استحالة استمرار البلد بدون بنك مركزى. ويمكن إذا وجد رجل بقامة واستقامة ج. ب. مورجان أن يكون قادرًا على تفادى كارثة مالية فى المستقبل، لكن لا يوجد ضمان بتوافر مثل هذا الرجل. إن مورجان نفسه كان قد تجاوز السبعين من العمر. ومع هذا، فإن الأمر استغرق ست سنوات كاملة من المفاوضات المعقدة للحصول على الاتفاق السياسى على إنشاء نظام الاحتياطى الفيدرالى.

وتعين على كافة البنوك القومية أن تكون عضوة فى نظام البنك المركزى الجديد، وأنه فى حالة استيفاء بنوك الولايات شروط رأس المال الخاصة بالبنوك القومية (القليل

منها كان بمقدوره ذلك) تصبح مؤهلة لتصبح عضوة أيضًا. وكانت ميزة العضوية بالطبع تتجلى فى أنه فى حالة الذعر، تستطيع البنوك الأعضاء استخدام محفظة القروض كضمان للحصول على نقد عاجل من بنك الاحتياط الفيدرالى، وبالتالى تجهض أى هروع لسحب الودائع. أما عيب العضوية هو إضافة طبقة جديدة من الضبط والتحكم، بدلاً من أن تحل محل هيئات رقابة وانضباط مثل مراقب العملة.

ومن ناحية الأثر العملى، اتضح أن البنوك الأكثر احتياجًا إلى الضبط والحماية ضد حالات الهروع لسحب الودائع هى ذات البنوك التى لم تنضم إلى النظام: البنوك الصغيرة الريفية الواقفة بمفردها. بحلول عام ١٩٢٠م، سيبلغ عدد هذه الأوعية الهشة التى تحمل أصولاً سائلة للملايين من العائلات الأمريكية، سيبلغ عددها ثلاثين ألفًا. كانت كارثة تنتظر الوقوع.

خرج نظام الاحتياط الفيدرالى إلى الوجود فى عام ١٩١٣ وصار للولايات المتحدة بنك مركزى، وإن كان معيبًا، وذلك للمرة الأولى منذ أن كان أندرو جاكسون رئيسًا. كانت من المصادفات العظيمة فى التاريخ الاقتصادى الأمريكى أن ج. ب. مورجان، رئيس البنك المركزى الفعلى فى البلد أثناء معظم الحرب الأهلية، ولد فى عام ١٨٣٦ وهو نفس العام الذى انتهت فيه صلاحية سريان العمل بالبنك الثانى للولايات المتحدة. وتوفى فى نفس العام الذى ولد فيه بديله بنك الاحتياط الفيدرالى.

بدت السنوات الأولى من القرن العشرين لأولئك الذين عاشوها فى ذلك الوقت كفجر عصر جديد من التقدم والازدهار فى هذا البلد. كان البلد يتقدم اقتصاديًا واجتماعيًا مثلما لم يحدث من قبل. كان يوجد فى الولايات المتحدة ثلث طول خطوط السكك الحديدية فى العالم و٤٠٪ من إنتاج العالم من الصلب. كانت أكبر مصدر للمنتجات الزراعية. كان نصيب الفرد من الدخل أكبر بكثير من بريطانيا العظمى، التى هيمنت على اقتصاد العالم فى القرن التاسع عشر.

كان أعظم مشروع هندسى فى التاريخ، قناة بنما، ربط بين المحيطين اللذين تطل عليهما الأمة. وقهر الأخوان رايت الجو. وبدأت «الأتومبيلات» أى السيارات فى إحلالها مكان الحصان كوسيلة التنقل المحلية الرئيسية.

بلغت نسبة من يقرءون ويكتبون فى الولايات المتحدة تسعين بالمائة ويدعمون كقراء أكثر من ألفين ومائتى صحيفة. كان يوجد ألف كلية وجامعة، وعدد طلاب بالمرحلة الثانوية أكبر من أى مكان على وجه الأرض.

وكانت هذه الأرض الغنية، بالرغم من أنها صارت متصلة ببعضها البعض بالمركبة البخارية وخطوط التلغراف إلا أنها كانت ما تزال بعيدة عن أوروبا وسياساتها الدولية المليئة بالضغائن بشكل متزايد وسباقها الخطير للتسلح. كان جيش الولايات المتحدة من بين أصغر جيوش القوى الكبرى، لكن بعيداً، علي الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى، وثالث أكبر سلاح بحرية فى العالم، فأحست البلد بأنها آمنة مما قد يحدث أيّا كان فى العالم القديم.

وفى حقيقة الأمر أثبتت هذه الأعوام أنها ليست فجراً جديداً إنما شفقًا ذهبيّا لعصر يولى. اتسم العصر الڤيكتورى وخاتمته العصر الإدواردى بالإيمان العميق بإمكانية التقدم، ويعد عصر تفاؤل أكثر من أى عصر آخر. وسيكون هذا التفاؤل من بين الضحايا الرئيسية لما أسماه الدبلوماسى والمؤرخ جورج كينان بحق «الكارثة الأساسية للقرن العشرين» وهى الحرب العالمية الأولى.

وتعد الضحية الأخرى البراءة الأمريكية، والاعتقاد بأن العالم الجديد يمكن أن يظل بعيدا عن اضطرابات العالم القديم. وفى الوقت الذى هوت فيه أوروبا فى حرب بين الأخوة فى أواخر صيف عام ١٩١٤م، كانت قناة پنما تفتح للعمل. كتبت «نيويورك تايمز» افتتاحية مليئة بالزهو تقول «إن النموذج الأوروبى يحمل ثمار الخراب والوحشية فى اللحظة التى يرسى فيها النموذج الأمريكى أمام العالم عملاً عظيمًا للسلام والنيات الطيبة واللعب النزيه».

لكن بعد ما لايقل عن ثلاث سنوات، سيقف رجل أمريكى فى پاريس ليقول للعالم القديم: « إن أمريكا قد انضمت إلى قوات الحلفاء وإن ما نملكه من دم وكنوز ملك لكم. . . . نحن نقدم قلوبنا وشرفنا فى خوض هذه الحرب لثمرة ناجحة. لافاييت، نحن هنا».

بكل المعانى ماعدا التقويمية، لقد بدأ القرن العشرين فى ١ أغسطس ١٩١٤ م.